

- عدد الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة:

- عدد الأجوبة الكتابية: جوابان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

وطبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة كذلك... هنالك نقطة نظام في عمل لم نشرع بعد في القيام به لنعدله بنقط نظام؟ تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

السيد الرئيس المحترم،

عندي نقطة نظام باسم فرق المعارضة بمجلس المستشارين.

السيد الرئيس،

فرق المعارضة لهذا المجلس بناء على ما سبق أن أثارته خلال الجلسة السابقة حول دستورية جلسات الأسئلة الشفوية التي يعقدها البرلمان بعد تشكيل الحكومة الجديدة يوم 2013/10/10.

فعلا، صبيحة هذا اليوم، تنويرا للرأي العام الوطني ولل سيدات والسادة المستشارين، قمنا بوضع عريضة طعن في مدى دستورية الجلسات الرقابية التي يعقدها البرلمان أمام المجلس الدستوري، والهدف من هذا الإجراء الذي قامت به فرق المعارضة لا يقصد منه العرقلة بقدر ما يقصد منه التأويل الديمقراطي للدستور وتفعيل مقتضيات الفصل 88 من الدستور، وكذلك تفعيل الزمن الديمقراطي ببلادنا. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

وننتقل مباشرة لبرنامج عملنا، ونبدأ بالإحاطات التي عرضت في هذه الجلسة، ونبدأها بالإحاطة الأولى وهي للفريق الدستوري. الكلمة للسيد رئيس الفريق.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الرئيس،

أنبه الحكومة ديال السي ابن كيران أن المغاربة، وعلى رأسهم الفلاحة، راهم تتهروا، زاد السي ابن كيران في المازوط، وتعامل بازدواجية، القطاعات اللي منظمة مجال النقل، واحنا راه ما غنحسدوهمش، تواصلوا معهم، ولكن مع الأسف بمنطق انتخابوي، وتنقول بلي ذاك المسطرة غادي تثير مشاكل

محضر الجلسة رقم 904

التاريخ: الثلاثاء 16 ذو الحجة 1434 (22 أكتوبر 2013)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة السابعة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات،

عملا بأحكام المادة والفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة للأسئلة الشفهية للسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليا.

وقبل ذلك، أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة ما جد من مراسلات، وما توصل به المجلس من مراسلات خلال هذا الأسبوع المنصرم.

وقبل ذلك أبارك للجميع عيد الأضحى المبارك، عيد مبارك سعيد للجميع، أعاده الله علينا باليمن والسعادة وعلى بلادنا بالاستقرار والأمن الدائم.

والكلمة للسيد الأمين لتلاوة المراسلات التي وردت على المجلس خلال هذه الفترة.

تفضلوا السيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف أبودوح، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أولا، نخب مجلس المستشارين المحترم من خلال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 16 ذي الحجة 1443 الموافق 22 أكتوبر 2013، أن رئاسة مجلس المستشارين قد توصلت بقرار للمجلس الدستوري يحمل رقم 13/925 بشأن التصريح بشغور المقعدين اللذين كانا يشغلها المرحومان إبراهيم الحب وعبد السلام أمغار بمجلس المستشارين، وقد صرح المجلس الدستوري بشغور المقعدين المذكورين دون تعويضهما.

ثانيا، بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 22 أكتوبر:

- عدد الأسئلة الشفهية: 23 سؤالا؛

بدأنا إحاطتنا هذه بهتة الآية الكريمة، وكلنا نتأسف لما تعرضت له قبور المسلمين بجماعة الرادانة بإقليم بن سليمان، حيث أقدم أحد أعيان المنطقة، الذي كان يشتغل في وقت سابق نائب وكيل الملك، رفقة ابنائه وموظفيه، وهو اليوم يشغل محامي بهيئة الدار البيضاء الكبرى بمرح مقبرة بسيدي عبد العزيز، دنس من خلالها قبور المسلمين حتى ظهرت عظامهم، مما أدى إلى خوض المواطنين للعديد من الوقفات الاحتجاجية ضدا لهذا السلوك المرفوض والتعسفي في حق أموات المسلمين بهاته المنطقة.

أمام هاته التحركات الجماهيرية أقدمت السلطات العمومية على اعتقال هذا المحامي رفقة من نفذ معه هذه العملية، لكن للأسف أخلي سبيله بكفالة بعد هذا العمل الشنيع.

السيد الرئيس،

إننا، في فريق التجمع الوطني للأحرار، نسجل وندين بشدة مثل هاته السلوكات التي لا يقبلها ديننا الحنيف ولا قوانيننا الوضعية، مؤكداً أن مثل هته العمليات الدينية أكل عليها الدهر وشرب، وأن استغلال النفوذ أصبح من الماضي في عهد دستور جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، الذي أكد على أن كافة المواطنين والمواطنات سواسية أمام العدالة، طالبين من الجهاز القضائي تطبيق القانون والضرب على أيدي هذا الشخص بعدما ما تبين لنا أن هناك جهات نافذة تحاول جاهدة التأثير على القضاء وتحويل مسار القضية، علماً أن المحاكمة بدأت اليوم، طالبين من الحكومة التدخل عبر قنواتها الرسمية والمسؤولة محاورة السكان الغاضبين والضرب على أيدي المتلاعبين بمقابر المسلمين، ووضع حد مستقبلاً لمثل هاته السلوكات، التي تعبت بمشاعر المواطنين وقيمهم الدينية والحضارية.

وأختتم هذه الإحاطة بمحدث نبينا الكريم، رسول الإنسانية الأعظم، عن الإمام مسلم رضي الله عنه: "لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر" صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.

السيد الرئيس،

إذا كان هذا مصير من يجلس على قبر، فما عسانا إذن أن نقول في من حرت مقبرة؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لأحد أعضاء فريق التحالف الاشتراكي لعرض نقطة إحاطة المجلس، تفضلوا الأستاذ أعمو.

المستشار السيد عبد الطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

كثيرة باش يستفدوا، أما الفلاح المقهور غائب على مخططات هاذ الحكومة. كنا تنتظرو، السيد الرئيس، حل جذري بالإعفاء الكلي لماء السقي، لكن بدون جدوى وأعطى أمثلة: الروز اللي كان تيسقي الصوالة ديال 2 هكتارات ونصف بـ 50 أو 60 ألف ريال، اليوم فوق مليون ديال السنتميم. كذلك اللي عندو 10 هكتارات راه اليوم وصل في المديونية لـ 100 مليون ديال السنتميم، هل هذا حرام أو حلال؟

وشوفوا من حال هاذ الناس اللي تيوفرو الأمن الغذائي، أقول هذا لأن الفلاح غير مسؤول عن هذه الوضعية، جاتو الجريحة، جاتو الفيضانات، ولا من محتم.

أقول لرئيس الحكومة، دائما تقول للمغاربة راكم تتعرفوني كدافع على الدراوش، هل الفلاح الصغير والمتوسط، واش ماشي من الدراوش والفقراء؟ ألا يستحق منكم الدعم والعناية؟

السنة الماضية تنقلو لرئيس الحكومة كانت مزيانة، وحرمت الفلاح وضيعتهم في 90 مليار لأنك نقصت لهم 10 الدراهم في القنطار، اليوم خاص الفلاح يعرف بلي حكومة السي ابن كيران وفي هاذ قانون المالية وراه زاد وفرض عليهم (TVA¹)، على من؟ على الآلات والمعدات الفلاحية، وراه زاد، ويعرفوها المغاربة، في التراكورات، في الماكن ديال الحصاد، في (goûte à goûte)، الموتورات ديال السقي، وزيد وزيد.

وراه أصبح واضح الآن أن السي ابن كيران رئيس الحكومة ما عندو سياسة وما عندو رحمة في المغاربة، ما تيعرف غير زيادة مور زيادة مور زيادة، والبقية الله يلفظ بنا.

إننا نستنكر السياسة اللي غادي فيها السي ابن كيران.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق.

الكلمة لثاني متدخل في إطار إحاطة المجلس علما، وهي لفريق التجمع الوطني للأحرار، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق، تفضلوا السي كميل.

المستشار السيد توفيق كميل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

قال الله تعالى في كتابه العزيز "وَضَرَبْنَا لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُخْرِ الْعِصَامَ وَهِيَ رِيمٌ قُلْ بِحُجَّتِهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ" صدق الله العظيم.

السيد الرئيس،

¹ Taxe sur la Valeur Ajoutée

مجلسنا الموقر وعبره الرأي العام الوطني علما بالتراجع الخطير على مستوى الحريات العامة والخاصة واستمرار التضييق على الحق النقابي وحرية التعبير والرأي في ظل غياب قانون جديد للصحافة واعتقال نقابيين ونشطاء حقوقيين وسياسيين ومعتقلين، ومحكمة طالب لا يتجاوز 18 سنة ينحدر من أزيلال بتهمة تهديد الرئيس الأمريكي في حالة اعتقال بسجن عكاشة، واعتقال ثلاث قاصرات رهن المراقبة القضائية بمركز حماية الطفولة التابع لوزارة الشباب والرياضة بالناظور وإحالة يافعة على ذات المرفق بمدينة فاس لانعدام جناح خاص بالنقيات في مركز الناظور في ميلودراما سخر منها العالم، وغيرها من المحاكمات التي تنير الشفقة.

إنها مؤشرات خطيرة على تراجع الحريات بمختلف تجلياتها، ناهيك عن ارتفاع منسوب العنف والضرب ضد المحتجين، سواء على غلاء المعيشة أو احتجاجا على ظلم سياسيات الاجتماعية والاقتصادية.

كما نسجل الأوضاع المتردية التي تعرفها الطبقة العاملة في القطاع الخاص، التي أدت ولازالت تؤدي كلفة الانتزارية القاتلة التي تعيشها بلادنا منذ شهور بسبب الجمود الحكومي، والذي له تداعيات اقتصادية واجتماعية، حيث ارتفعت التوقيفات والتسريحات وعمليات الطرد التي شملت حتى المسؤولين النقابيين، وما زاد في تكريس هذه الأوضاع قمع الاحتجاجات العالية السلمية، وخرق الحكومة لالتزاماتها المتعلقة بالحريات النقابية والمتضمنة في اتفاق 26 أبريل 2011، خاصة التصديق على الاتفاقية الدولية رقم 87 وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي.

إن ازدياد وتيرة الانتهاكات والخروقات التي طالت ممارسة الأفراد والجماعات والتضييق على حرية التعبير والحق في تأسيس الجمعيات وحرية التجمع وحرية الصحافة والحريات النقابية في عهد الحكومة الحالية لمن شأنه أن يقوض التقدم الذي حققته بلادنا في وقت سابق بكثير من الجهد والتضحيات، خطت خطوتها الحاسمة على درب القطع مع ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وطى صفحة الماضي الأليم.

لذا، فإننا نحذر من العودة لذلك الماضي غير المأسوف عليه، الذي اعتقدنا أنه ذهب إلى غير رجعة، ونطالب الحكومة بالتراجع الفوري عن محاكمة الصحافيين بقوانين غير قانون الصحافة، والاهتمام بقضايا الطبقة العاملة وعلى رأسها احترام ممارسة الحقوق والحريات النقابية وتنفيذ التزاماتها ذات الصلة.

كما نعتبر أن بعض المتابعات والمحاكمات لن تزيد بلادنا إلا تأخرا على مستوى تكريس انخراطنا في المنظومة الحقوقية الكونية والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

لذا، ندعو إلى الانتباه لما تشكله مثل هذه التراجعات من سلبية على بلادنا وما لذلك من تقهقر على مستوى التصنيف الدولي.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تنطلق أشغال دورة برلماننا لهذه الدورة الخريفية إثر ظرفية اقتصادية وسياسية صعبة تختارها البلاد، بعد أن عرفت انتظارات طالت شهور وشهور، تمنى أن ترجع الحركة السياسية إلى سكة العمل الإيجابي.

بعد تداولنا في فريقنا حول الوضع الراهن، ارتأينا الدعوة والتذكير إلى مشروعنا جميعا، مشروع وطني يتمحور حول بناء المجتمع التضامني الذي يقوده صاحب الجلالة، كما أننا ندعو إلى ديمقراطية النمو لتوسيع الفئات التي يشملها، وبالخصوص الطبقات الفقيرة والمحتاجة، كذلك ديمقراطية البلاد وبناء رأي نقدي بناء الذي يضمن تأكيد وإقرار استقلال القرار لدى مؤسساتنا السياسية والأحزاب السياسية.

الانتباه في الأخير إلى قضية البلاد الأولى التي تحوم حولها في هذه الظروف مؤشرات عدة غير مريحة، وربما ستثير اهتمامنا جميعا، ومن خلال استقرار الخطاب الملكي لافتتاح دورتنا الخريفية هذه، مما يدعو إلى إعادة النظر في المقاربات والسلوكات والآليات لدى البرلمان لاختيار أنجعها وأحسن الطرق والسبل الجريئة والمقدمة.

بقاؤنا نتفرح، ما يحصل كل أسبوع وما نسمع عنه حول قضيتنا، أظن أنه لا يمكن أن يشفع على أنه نحن في وضع سياسي مختل أو أننا في صراع سياسي بيننا داخل الحكومة وخارج الحكومة.

إن مسؤولية البرلمان في هذه القضية باعتباره السلطة أو المؤسسة التمثيلية، تمثل روح الشعب وضمير الشعب، فعلى البرلمان أن يتخذ كل التدابير خلال هذه السنة للإقدام والمبادرة إلى اكتساح المجال الذين نتنازع فيه مع خصومنا الذي هو تحقيق وحدتنا الترابية بشكل نهائي، يضمن لنا الذهاب بعيدا في مشروعنا التثموي، ويضمن لنا توسيع هذا المشروع لفائدة كل الطبقات الشعبية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ أعمو.

الكلمة للمتدخل الموالي وهو لفريق الأصالة والمعاصرة، ونشكر فريق الأصالة والمعاصرة الذي طبعا سحب إحاطته.

وننتقل إلى الكلمة الموالية لفريق الحركي، كذلك نشكر السادة أعضاء الفريق الحركي على سحبهم لهذه الإحاطة.

والكلمة الموالية إن كانت لم تسحب للفريق الفيدرالي، والكلمة لرئيس فريق السي محمد دعيدة، تفضل آسيدي.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي للمجلس المستشارين، لأحيط

باستثمار إمكانيات صندوق التنمية القروية من أجل النهوض بالعالم القروي ودعم الفلاحين وإدماجهم بالتنمية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق. الكلمة لآخر متدخل في إطار إحاطة المجلس علما وهو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، الكلمة للأستاذ الأنصاري، تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس، أشرف باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية أن أحيط المجلس الموقر علما بقضية طارئة، وهي تتعلق بالتطورات التي تعرفها قضية الوحدة الترابية لبلادنا، وذلك بعد الانتصار الحاسم للدبلوماسية المغربية والدور المحوري الذي قام به جلالة الملك لمنع انحراف مسار التسوية السلمية للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وها هي اليوم خيوط المؤامرة تمتد من جديد في محاولة لزرع الفتن وخلق الاضطراب بأقاليمنا الجنوبية العزيزة من طرف مجموعات مأجورة ومسخرة من غير وعي، وتوجيه وتمويل واضح وصرح من طرف حكام الجزائر ومخابراتها وأذناها من الانفصاليين، مستغلين أجواء الحرية والديمقراطية لتعطيل الأوراش المفتوحة بأقاليمنا الجنوبية، والتي تورق يوما بعد يوم أعداء وحدتنا الترابية وأذناهم في الداخل.

السيد الرئيس،

إن الزيارة الأخيرة للمبعوث الأممي السيد كريستوفر روس وقفت بدون شك على انحراف الأمة المغربية بشموليتها في إيجاد حل عادل وواقعي لبناء ذلك المغرب الذي نشده عضوا فاعلا ومساهما في تطوير وتمتية المجتمع الدولي.

وهي فرصة تؤكد من خلالها أن المغرب، برلمانا وحكومة وشعبا وهيئات حزبية ومدنية، أفرادا وجماعات، منتظمة في رأي وموقف واحد وراء جلالة الملك أيده الله في موضوع قضيتنا الوطنية، وأن العمل الذي انخرط فيه المغاربة بحسن نية وروية هو ذلك الممثل في مبادرة الحكم الذاتي، والتي تجاوبت معها القوى الدولية المناشدة للسلام والملتزمة بمبادئ القانون الدولي. وعليها، فإن الحكومة اليوم مطالبة قبل الغد بالإسراع بتنزيل الجهوية الموسعة في الأقاليم الجنوبية بمنهجية وروح المبادرة المغربية للحكم الذاتي التي تعتبر الإطار الجدي للفاوض حول الصحراء المغربية كشكل من أشكال تقرير المصير والتسوية السياسية، وذلك من خلال اعتماد مقاربة تشاركية تروم الإشراك الحقيقي لمتخلف الفاعلين المحليين، وخاصة المنتخبين لما يقومون به من عمل جبار ومهم، سواء على مستوى تعزيز القيم الوطنية والوحودية أو على المستوى التهموي والعناية بالقضايا اليومية للمواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار إحاطة المجلس علما، تفضل الأستاذ علمي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

أحيط المجلس الموقر علما بخيبة الأمل الكبيرة التي أصابت فئات كبيرة من الشعب المغربي جراء عدم التزام الحكومة بوعودها لتقديم الدعم لهم ولتخفيف معاناتهم المتزايدة مع ارتفاع مستوى المعيشة.

المغاربة، السيد الرئيس، يتذكرون اليوم الذي صوت فيه البرلمان المغربي بغرفتيه على صندوق التماسك الاجتماعي. وبالفعل شرعت الحكومة في اقتطاع مبالغ ديال التضامن من رواتب والدخول ديال المواطنين ابتداء من يناير 2013، يعني يناير الماضي، لكن المواطنين المستهدفين لازالوا لحد الساعة لم يتوصلوا بمستحققاتهم، ولم تطلعهم الحكومة بعد على أية جدولة في هذا الإطار.

نحن على مشارف النهاية ديال 2013، الحكومة ضخّت في هاذ الصندوق 3 مليار درهم، ولحد الساعة لم تصرف درهما واحدا لفائدة الفئات المستهدفة، نتساءل لماذا؟

هذا في الوقت الذي اجتهدت فيه الحكومة سوى في الزيادة في أسعار المحروقات تطبيقا لنظام المقايسة، والقرار ديال تطبيق نظام المقايسة لم يكن إلا له وقع سلبي على المواطنين المستضعفين، وكان الهم الوحيد للسيد رئيس الحكومة هو الزيادة في كل شيء، فحتى أعضاء الحكومة زاد فيهم من 31 رجوعوا 39، وأضحى يستعصي عليه الأمر حتى يتذكر أسماء الوزراء الجدد كما حصل له في البرنامج التلفزيوني الأحد الفارط.

نفس الشيء، السيد الرئيس، يمكن أن أقوله بخصوص صندوق التنمية القروية الذي تمت الزيادة في اعتماداته بملايين الدراهم، لكن القرويين سكان البوادي لحد الساعة لازالوا ينتظرون التوصل بهاذ الأموال المخصصة للتنمية القروية. أخذنا بالاعتبار بأن في الفائض ديال السنة ديال 2013 بقت 3 ملايين درهم لم تصرف.

على عكس انتظارات الفلاحين ديال هاذ 2013، فإن الحكومة لم تبذل الجهود المنتظر في التنمية القروية وتتجه اليوم، من خلال مشروع قانون المالية الذي سيعرض غدا على البرلمان المغربي، سوى في الزيادة في المواد التي ستستعمل في الأنشطة الفلاحية وستعتمد إلى تضريب الأنشطة الفلاحية دون ما معايير.

إننا، في الفريق الاشتراكي، نطالب الحكومة بتحمل مسؤوليتها في تفعيل صرف اعتمادات صندوق التماسك الاجتماعي ليؤدي أدواره التضامنية والاجتماعية التي ينبغي تعزيزها وتطويرها مستقبلا، كما ندعو إلى التعجيل

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق.

وهكذا نكون قد أنهينا برنامج إحاطات المجلس علما، ونشرع مباشرة في معالجة الأسئلة الشفهية المبرجة في هذه الجلسة، وعددها طبعاً 20 سؤالاً، نستهلها بالسؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة، وهو حول انتشار تناول الرياضيين المغاربة للمنشطات، والسؤال آت من الفريق الحركي، تفضلوا الأستاذ السي عمر لبسط السؤال.

المستشار السيد عمر أدهيل:

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، بأن الرياضة أولاً مبنية على التنافس الشريف وعلى تكافؤ الفرص، ولكن مؤخراً في هذه الآونة الأخيرة لاحظنا أن البعض من الرياضيين المغاربة، بصفة خاصة في ألعاب القوى، يتناولون المنشطات بناء على البحوث التي أجرتها الإتحاد العام لـ (FIFA²) على بعض المغاربة المزاولين لهذه الرياضة، وبطبيعة الحال تبين بأنهم يستعملون هذا المحذور الخطير الذي يسمى بالمنشطات.

وبالتالي نساءلكم السيد الوزير: ما هي الخطوط العريضة والإستراتيجية التي ستقوم بها وزاراتكم في هذا الشأن؟
شكرا.

السيد محمد والزين، وزير الشباب والرياضة:

المستشارون المحترمون،

السيد المستشار، أشنو ابغيتي تقول لك؟ هذي مصيبة وابلانا الله بها، نطلبو الله سبحانه وتعالى اللطف فيها.

سولتيني على الإستراتيجية، بالله عليكم واش مغربي اللي كيحمل الألوان ديال بلادو في محفل دولي خصو إستراتيجية باش تفهمو أنه مسؤول على الصورة والسمعة ديال البلاد ديالو، يعني الأمر أعتقد أنه يتجاوز بكثير الإستراتيجيات والقوانين، ومع ذلك لا بأس من التذكير ببعض الإجراءات والتدابير اللي سبق واتخذتها الوزارة كإجراءات احترازية طبعاً ووقائية لمحاربة هذه الظاهرة، منها:

أولاً، تعزيز الترسنة القانونية، وقمنا جوج ديال الاتفاقيات، كانت اتفاقية ديال 2003، وهو ما يعرف بتصريح كونهنغ المتعلقة بمكافحة المنشطات، ووقمنا أيضاً اتفاقية ثانية، اتفاقية اليونسكو سنة 2009 المتعلقة بمكافحة أيضاً المنشطات، وتبني المدونة العالمية لمكافحة المنشطات اللي دخلت حيز التنفيذ في فاتح يونيو من هذه السنة، ومع ذلك أيضاً الوزارة

وأبكت هذه الإجراءات وقمنا في 2008...

فقلت بأن كان إعداد مشروع قانون كيتعلق بالوقاية ومكافحة المنشطات في 2008، واللي كان محط نقاش على مستوى الغرفة الأولى، اللي طبعاً في نفس السنة في 2009، ولكن تعرض لواحد النقاش، كان موضوع نقاش مستفيض وكانت وجهات نظر مختلفة، تقرر أيضاً إرجاء المصادقة عليه إلى حين إدخال التعديلات، وهو الشيء اللي وقع وتم الاتفاق على إحداث الوكالة الوطنية لمكافحة المنشطات بدل اللجنة اللي كان منصوص عليها في مشروع القانون الأول.

هاذ الوكالة مبدئياً كتقوم بالفحوصات اللي كتكون مفاجئة على مستوى الأبطال، ماشي فقط غير في المنافسات، ولكن حتى في الفترات ديال التداريب.

وطبعاً لتسريع هاذ الوتيرة، ما تنساوش، السيد المستشار، هاذ الشيء ما فيش غير احنا كوزارة، يعني راه فاش كنديرو واحد القانون كيمشي لوزارة المالية باش كيكون نقاش على (l'incidence financière) لأن كتكون واحد الكلفة مالية طبعاً اللي تتكون مخصصة، من بعد تبتحال على الأمانة العامة للحكومة، إذن كايينة واحد المساطر.

هاذ الشيء دابا احنا ساهرين عليه، الملاحظات اللي أعطينا وزارة المالية احنايا دخلناها واتفقنا واحنا كنتسناو أنها تخرج، وخصنا نخرجوه إن شاء الله في هاذ الولاية التشريعية.

الإشكال الحقيقي اللي عندنا اليوم هو أن في الفترة ديال 12 إلى 15 نونبر 2013 غادي تنظم الوكالة الدولية لمحاربة المنشطات بجنوب إفريقيا ندوة غتخصصها للمصادقة على تعديل المدونة، وهاذ المدونة غتدخل حيز التنفيذ في 2015، إلى ما سرعناش هاذ القانون هذا قبل هاذ التاريخ هذا، غادي نضطرو عاوثاني نوصلو حتى لهذا اللي قال لي وصل حتى لاسميتو وما اشربش، غادي نرجعو غمشيو هاذ المسار كله وغادي نعاودو نرجعو ليه.

لذلك، احنا غادي إن شاء الله بتعاون معكم غادي نحاولو باش نرفعو هاذ الوتيرة، كما قلت الملاحظات اخذتها وزارة المالية بعين الاعتبار، وكنتظرو باش يردوا لنا في القريب العاجل، وطبعاً باش يتم الخروج للوجود.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لكم السي عمر في إطار التعقيب.

المستشار السيد عمر أدهيل:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل، السيد الوزير، نحن متخوفون من هذه الظاهرة التي تبين من حينه إلى أخرى في بعض الملاعب الدولية وبعض الرياضيين مع الأسف

² Fédération Internationale de Football Association

السادة الأطر،

السيد الوزير المحترم،

سؤالنا هو ما زالت بعض الجهات ببلادنا تعاني ساكتها وخاصة الأطفال من لسعات العقارب والأفاعي، وفي غالب الأحيان يضطر المصابون إلى التنقل لمسافات طويلة من أجل الوصول إلى المراكز الصحية، الأمر الذي يزيد من المضاعفات والمخاطر.

فأتم تعلمون، السيد الوزير المحترم، أن إنقاذ المصابين بلسعات العقارب يتوقف بشكل كبير على عامل الوقت والمدة الفاصلة بين لحظات الإصابة ولحظات بداية تلقي الإسعافات، وما يزيد الأمر خطورة هو افتقار المراكز الصحية والمستوصفات للقاحات والأمصال المعالجة للسعات العقارب والأفاعي.

وانطلاقا من سؤالنا، السيد الوزير، كما يلي: أمام تزايد عدد الوفيات الناجمة عن لسعات العقارب والأفاعي، ألا تفكرون في تعميم الأمصال على مختلف مراكز الاستشفاء بالمغرب؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد الحسين الوردى، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا أشير، السيد المستشار، المحترم أن مسألة تعرض المواطنين والمواطنات للسعات العقارب هي متعلقة بالهشاشة -هنا باش نكونو متفقين- الاجتماعية في بعض المناطق فقط في البلاد، وهي مسألة متعلقة بقطاعات حكومية متعددة.

هذا لا يعني باش نعطيك واحد الأرقام: في المغرب على الصعيد الوطني عندنا 40 ألف حالة سنويا ديال هاذ الشي ديال العقارب، يالله 10% اللي خصهم الإنعاش أو العناية المركزة، 10%، هاذ الشي اللي كاين في المغرب.

غير اللي بغيت نأكد، فيما يخص التكفل بهاذ الحالات، كاين واحد... حتى انت، السيد المستشار، بحسن نية، ماشي تنواخذك، دائما تنقرا في الجرائد وتنقراها والناس تيعاودوها، ما كاينش الأمصال، هاذ الشي راه خطأ، راه التكفل بلسعات العقارب ما خصوش الأمصال، وغادي نرجع لهاذ النقطة ربما باش ناخذ اشوية الوقت فيها، اللي خص هو التكفل الطبي السريري... التكفل في المستشفيات، يعني هاذ 10% اللي خصهم العناية، ربما 1,5% اللي خصهم يعني تيوصلوا للإنعاش، يعني تيخصنا نتكلفو بهم، وهذي أشنو تيدير؟ عندهم مشكل ديال القلب، المشكل ديال التنفس،

الذين يتعاطون هذا المنتج وهذا المنشط الذي من طبيعة الحال هو السبب في إقصاء مجموعة من اللاعبيين الدوليين اللي من طبيعة الحال هم يحملون العلم المغربي ويدافعون عن العلم الوطني.

إذن، السيد الوزير، نطلب منكم بطبيعة الحال ومن خلالكم إلى الحكومة من أجل أولا الإسراع بجميع القوانين المتعلقة بالموضوع من أجل الحد من هذه الظاهرة، ونحن كذلك مقبلون على انتخاب الجامعة، ونتمنى أن تكون هذه النقطة من ضمن الأولويات في البرنامج الذي ستتكب عليه الجامعة الملكية التي تتعلق بهذا الموضوع، وبالتالي نتمنى بأن لا تتأخر في الحسم في هذه المسألة والبت فيها في القريب العاجل.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة:

ما ابقى لي ما نضيف، ما يمكن لي إلا نتمنى ما جاء في كلام السيد المستشار المحترم.

ابغيت غير نذكر ربما بأن هذي راه مسؤولية ديال الجميع، كتقاسمها الوزارة، كتقاسمها الجامعات، وكتقاسمها الأندية، وفوق هذا وذاك كييتي واحد الأمر مهم، أشنو هو؟ هو أن الرياضة -كما قلت في مناسبات عدة- راه ماشي هي فقط نتأج، بل هي قيم وإحساس نبيل وتمثل أيضا أنبل للحياة.

كتمناو إن شاء الله أن هاذ الرسائل هذي توصل للأذان، كما قلت لك فوق الاستراتيجية وفوق الترسانة القانونية، لأن ما كنتاجوش قانون أو استراتيجية باش تذكركنا بأننا سفراء البلاد ديالنا فاش الأمر كيتعلق طبعا بحمل القميص والألوان الوطنية ورفع الراية الوطنية.
وشكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة بهذا السؤال الفريد. وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصحة، ونبدأها بالسؤال الأول وهو حول معاناة المواطنين من لسعات العقارب، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

والأفاعي في الصيف كيتكاثر ذاك الشيء، وكابيين عندنا القصور في الجهة ديال تافيلالت، إلى تتعرف تافيلالت مزيان عندنا القصور، ما تيجي يوصل للسيطار حتى ذاك الشيء اللي اعطى الله اعطاه، ما تيوصل ذاك المواطن للسيطار حتى تيكون فات الآفات.

وكذلك حتى النموذج لمدينة ميدلت، عندنا الريش وكرامة وإملشيل ما عندهم حتى طبيب، تيسيفطوهم للراشيدية، وحتى ميدلت ما فيهاش، فيها نقص، تيسيفطوهم للراشيدية والراشيدية الله يحسن عوانهم حتى هما عندهم الكثرة ديال المشاكل، وابغيناك باش تساعدنا وتبذل معنا واحد الجهود لذيك المنطقة ديالنا ديال الريصاني والراشيدية وميدلت باش تعطينا الأدوية الكافية راه احنا مضرورين.

والله العظيم حتى كنهضر معك بالمعقول، راه احنا مضرورين والمواطنين ديالنا مضرورين بزاف، راه الناس في القصور كيغيشوا وكيجيو على الهمية ديالهم، ما تيوصلوا للسيطار حتى اللي اعطى الله اعطاه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار، ماشي غادي نساعدك، هذا راه واجب، هذي ماشي صدقة، هذا راه واجب.

غير باش يقول لي، قلت لي واش كتعرف الريصاني، أنا يالله جيت منها، جيت كنت في أرفود وكنت في الراشيدية وساريت المستشفيات وعرفتهم، هذي يالله أسبوعين أو ثلاثة أسابيع باش نقول لك.

وهذي غادي نبشرك لأن اللي كان ناقص، لأن كين مستشفى تيتبني، تيتبني في أرفود، كين مستشفيات غادي نقولو في الراشيدية، خص مستشفى تما في الريصاني، مولاي علي الشريف، اخذينا قرار وأنا كظن لأن كنت البارح صيفت اللجنة اللي كانت غتكلف بهاذ الشيء امشيات لفاس باش تشوف شي مراكز صحية، ومن بعد كظن الأسبوع المقبل غتمشي تما باش غنعدو شراكة، باش غادي نشوفو كيفاش نحسنو الأمور، ونبي إن شاء الله مستشفى حتى هو اللي يليق لهاذ المدينة باش هاذ الساكنة غادي حتى هما ياخذوا حقهم من العلاج.

غير باش نقول، هاذ الشيء اللي تشيروا ليه هذا راه خصنا، أنا متفق معك وليني هاذ الشيء على الصعيد الوطني، غير ابغيتك تفهم، تخرج من هنا ما تمشيش يعني على الأمصال، حيث تتقولوا راه هاذ الشيء اللي خص، هاذ راه ماشي شيء حاجة عجبية تداوبو بها لساعات ولا لدغات العقارب، راه تتقول لك التنفس خصو الأوكسجين والأوكسجين أي مستشفى خصو يكون فيه، يعني ماشي شيء حاجة تزيدوها زايدة، إلى كانت شيء حاجة

وهذا ماشي الأمصال ولا شيء حاجة ولا اللقاحات اللي تتقول غيحل هاذ المشكل، هي العناية الطبية اللي خص.

ولهذا، قررنا أنه، هذي ماشي أنا، قبل ما نجي أنا، الوزارات السابقة أنه كين تعليمات دقيقة حول استعمال مجموعة تركيبية للأدوية (les kits) تعطيوها لبعض الجماعات، بعض القرى، بعض المدن اللي فيها هاذ الشيء اللي تنتسناوهم، وخاصة تنكثرو فيها البرنامج ديال الحراسة بين الفترة بين ماي وسبتمبر اللي كنعكون الشمس في هاذ الشيء اللي توقع فيه، وتيتم توزيع الأدوية وتوزيع هاذ المجموعات التركيبية ديال (les kits) على هاذ الشيء، هاذ الشيء اللي خصو يدار.

وكين واحد النظام معلوماتي خاص، لقيتو أنا كوزير، الوزارة السابقة اللي دارتو اللي تيهدف مواكبة تطور مختلف المؤشرات ديال المرض في أي جهة باش نعرفوا كيفاش نوصلوا بعض (les kits)، هاذ المجموعات التركيبية للأدوية.

اللي خص نوصل بهاذ الإستراتيجية باش نعطيك رقم، مجال اللي قبالية قلت لك 40 ألف، 30 ألف سنويا، عندنا في المغرب قلنا تيموتوا مغاربة 400 حالة وفاة سنويا، دابا في هاذ الإستراتيجية نقصنا من 400 ل 56، هذا غير كافي، أنا متفق معك، ماشي حيث تتقول 56 فقط، الناس اللي تيسمعوني، مجال إلى تنتشفى في هاذوك، بالعكس هذوك الله يرحمهم، أنا كمسؤول تتحمل هاذ المسؤولية وغادي نتحملها، ولكن تتقول احنا ما كرهناش كمغاربة ما نسمعو حتى ولو مغربي واحد تيموت بهاذ الساعات، وليني هذي تدريجيا من 400 ل 56، هاذ الإستراتيجية أنا تتقول ناجعة خصنا نمشيو فيها...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:

شكرا للسيد الوزير على الجواب ديالكم في هاذ السؤال ديالنا.

غير اللي ابغيت نذكرك، السيد الوزير، احنا بالنسبة لإقليم الراشيدية ولجهة مكناس-تافيلالت، احنا تعيشو واحد المشكل خاصة في دائرة الريصاني مولاي علي الشريف، احنا الدكتور اللي عندنا تما اللي هو الدكتور، خصنا نوهو به الدكتور شكيري اللي الله يجازيه بخير تيندل مجهودات ديالو وتيتقى تما (Permanence)، ما تيتغذاش تيتقى بأذل الجهود ديالو مع المواطنين وكذلك الأطباء ديال الإقليم.

ولكن احنا الأدوية، السيد الوزير، مفتقرينها في ذاك الإقليم، الأدوية عندنا 90 ألف نسمة اللي تتعيش في ذيك الدائرة ديال الريصاني، هاذ 90 ألف نسمة فيها 50 ألف تقريبا في المجال الحضري، هاذ الدوا ديال العقارب

لهذه الأسباب، نسألكم، السيد الوزير، ما هي التدابير والإجراءات التحفيزية التي تعتمون القيام بها لتدارك الضرر الذي أحدثه إلغاء التعويض عن ساعات المداومة للأطباء بصفة خاصة، والمرضين بصفة عامة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

وقبل أن أعطي الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، أريد أن أذكر السادة المستشارين بأن لنا موعد مباشرة بعد هذه الجلسة مع جلسة تشريعية.

لذا، أرجو من السادة المستشارين أن يبقوا معنا لحضور أشغال هذه الجلسة التي ستأتي مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفوية. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، تشكر فريق الأصالة والمعاصرة على طرحه لهذا السؤال المهم جدا، اللي تمكيني أنا شخصيا من خلال هذا المجلس الموقر باش نوضح واحد الأمور، لأن ربما باش نتفاهمو.

في البداية، كنوضح وتناكد ما كاين أي تراجع، ما كاين أي تراجع أو إلغاء للتعويض عن الحراسة وعن الخدمة الإلزامية التي يكلفها القانون.

ثانيا، ماكاين أي إجماض لروح التحفيز، كيف قلتي، غادي نشرح لك كيفاش، كل ما في الأمر كاين واحد المقتضيات ديال الدورية الوزارية ديال 2007، اللي تم استبدال إسم المؤسسات الاستشفائية اللي كانت كتسمى في ذلك الوقت مصحات الصحة العمومية، رجعت مستشفى محلي، واللي كانت كتسمى مستشفى محلي، وأنا عاقل، وأنا طيب، اللي كانت مستشفى صغير، خمسة ديال التاموسيات، تنسميوه مستشفى محلي، عشرة ديال الأسرة، مستشفى محلي، هذا غير معقول، رجعت أنه هاذ المستشفيات المحلية اللي صغيرة، اللي صغيرة رجعت فثنين، المراكز اللي كتوفر فيها دور الولادة الفئة الأولى، وكاين مراكز صحية اللي رجعت مستشفيات محلية، اللي ما فيهاش دور الولادة. اللي فيهم دور الولادة، تبقاوا خدامين، عندهم الإلزامية، تبقاوا، كاين المداومة، هذو تبتخلصوا على السوايح ديالهم، اللي تبتخدم في الليل.

أما الآخرين، بحال المركز الصحي تبتخدم في الثمنية، تيسالي الخدمة ديالو العادية، ما كاينشاي الإلزامية ولا المداومة، بالعكس، وليني رغم هذا قررنا أنه إلى كان المندوب أو المدير الجهوي ارتأى أنه ذاك الجماعة فيها خصاص، فيها نقص، وأن ذاك الناس الأطباء والمرضات والمرضين ابغاو يديروا المداومة والإلزامية، راه تبتخلصوا، يعني راه ما كاين حتى شي حاجة

(infecté) خصنا مثلا المضادات الحيوية (les antibiotiques)، ماشي شي حاجة خاصة لهاذ العقارب، العقارب كنسميوها احنا بالفرنسية، اسمي لي ما غنقولهاش بالعربية (un traitement symptomatique)، ما كاينش شي دوا باش تحيد ذاك الشيء، لأن السم ملي تقيسك العقرب في بضعة ثواني كيمشي للقلب تيدور، يعني واخا تدير ذاك الأمصال على ما تمشي، راه اللي اعطى الله اعطاه. ولهذا، الأمصال ما تتدارش لأن ما عندها حتى شي منفعة أولا، منذ سنة 2000 في المغرب ما تيدارش.

ثانيا، عندها أعراض جانبية مميتة، ربما تقتلو أكثر من اسميتو، خصنا نعيدو من بالننا، هاذ الصحافة وهاذ الناس الأمصال، الأمصال، راه اللسعات ولدغات العقارب ما خصهاش الأمصال، هاذ الشيء خصنا نخرجوه من بالننا.

أما ذاك الشيء اللي قتلو صحيح، ونعملو يد في يد إن شاء الله باش نحسنو الأمور.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني في نفس القطاع وهو حول تراجع خدمات المستوصفات الحضرية، والكلمة لأحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال، تفضلوا الأستاذ.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تطبيقا لمقتضيات الدستور المغربي التي عملت على دسترة الحق في العلاج والعناية الصحية وتيسير أسباب ضمان الولوج المتكافئ إلى الخدمات الصحية، وبالرغم من التعهدات الحكومية الرامية إلى توحيد قطاع الصحة وتحسين الاستقبال وتوفير الخدمات الصحية اللازمة للعموم بشكل عادي يمكن الولوج العادل إلى الخدمات الصحية الأساسية لكل المواطنين، نلاحظ أن إقدام الحكومة على تغيير الإطار القانوني للمستشفيات وتعويضها بالمستشفيات الحضرية، مع ما ترتب عن ذلك من حذف للتعويضات الممنوحة لفائدة الأطباء عن ساعات المداومة وإجماض روح التحفيز لدى مهنيي الصحة بالمستوصفات الحضرية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الخدمات الصحية في المؤسسات المذكورة، وكذلك الخصائص المهول من أطباء وممرضين بها، وهو ما يتعارض مع الأهداف والمرامي التي سطرها الحكومة في برنامجها الحكومي.

أنا تنكذب ولا ما فاهمش ولا تندير حسابات سياسية. بالعكس اللي ربما أنا ما متفكشاي معك أنا ما تنديرش، بكل تواضع، سياسة الموت البطيء للمواطنين، وتندوي على الاستهتار والاستهزاء، لا أنا ما تنديرش هاذ الشئ، بالعكس أنا نتعرف آش تندير وتنتحلل المسؤولية، راه قبيلة وخا قلت لو دزنا من 400 إلى 56 وفاة مغربي، ما ارضيتش، وكنتول لك أنا وخا ما كنتش ربما في ذاك اللي ماتوا منهم غير 5 ملي كنت أنا، تنتحلل هاذ المسؤولية، وخصني وهذا واجب علي أنه نحسن هاذ المسائل، بالعكس هاذ الشئ خصنا نديرو يدي في يد، أما إلى ابقينا كل واحد شد لي تقطع لك راه ما نديرو والو.

راه هذا قطاع كبير، اصعب، مشاكل عديدة، سنوات، أنا ما نتقول حتى لشي واحد راه أنا نتخدم أكثر من لآخرين، كل واحد أي وزير داز أو وزيرة دار المجهود، ولا يني خصنا نزيدو، احنا معكم، لا اتما، لا منتخبين، لا مجتمع مدني، ولا الرأي العام، راه غير باش نقول لك ملي نتقول لي راه هذا، راه ملي تيكونوا شي مشاكل كناخذ الإجراءات وقاد عليهم، واللي ابغي تطير ليه تطير ليه، وغادي نمشي في هاذ الاتجاه، ونتمناو أنه نتعاونو.

شكرا للسيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

موضوع السؤال الموالي هو تأثير مطرح النفايات على البيئة والسكان، والكلمة لأحد أعضاء فريق الاتحاد الدستوري لبسط هذا السؤال، تفضل الأستاذ الكريم.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا للسيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخوتي، إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

أريد في البداية أن أشير إلى أن موضوع هذا السؤال سبقنا وأن تناولناه في مناسبات عدة، سواء من خلال الإحاطة أو عن الأسئلة الشفهية في عهد الحكومة السابقة، ونظرا لأهميته وخطورته في نفس الوقت على الساكنة المحلية، نجد طرحه لعلنا نجد آذانا صاغية في هذه الحكومة الجديدة.

السيد الوزير،

إن تصيب مطرح للنفايات بجماعة المفاسيس لإقليم خريكة، والذي لا يبعد سوى عن 50 متر عن ساكنة تفوق 100 أسرة، وبالقرب من مدرسة ابتدائية، ليكون قبلة لمطرح للنفايات لـ 26 جماعة قروية و5 بلديات حضرية، دون مراعاة الجانب الصحي لهذه الساكنة ولأطفالها، الأمر الذي

اللي تبدلت، هاذ الشئ اللي كايين إلى يومنا هذا. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هنالك تعقيب الأستاذ اسطمبولي؟ تفضلوا في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد عاطفي:

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

إن المس بالحق في الصحة والعلاج والعناية الطبية هو مس واضح بحق دستوري، وبالتالي فإننا ندق ناقوس الخطر حول المدى الذي يمكن أن تبلغوه عند ما تتحالف السياسة الصحية المعتلة مع الإهمال والاستهتار لتكون النتيجة هي سياسة الموت البطيء والحريات في أبسط الحقوق الطبية.

إننا ننبه بشدة لخطورة التطبيع مع هذا الاستهتار والاعتلال المستمر للسياسة الصحية ببعض المستوصفات الحضرية واعتبارها قضاء وقدرًا محتوما، فواقع الحال في العديد من المستوصفات الحضرية لازال مع كامل الأسف يعرف مجموعة من الإكراهات والمشاكل المزممة مثل:

- أولا، غياب الأطر الطبية على مستوى جل المستوصفات الحضرية والقروية؛

- سوء الاستقبال وغياب المعاملة الإنسانية والجيدة للمرضى؛

- حركة انتقالية غير منصفة للأطر الطبية نتيجة لعدم اعتماد شرط التعويض كقانون لا محيد عنه، الشئ الذي ينتج عنه انخفاض حاد في الأطر الطبية ببعض هذه المستوصفات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تعقيب السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

مزيان، وليني من جهة أخرى، هاذ الأسئلة عندك الحق، حاجة تتجدد حاجة، لأن لإقسنا غير حاجة، غير ندويو على لسعات العقارب نجبدو سياسة المنظومة الصحية، اللي دائما أنا تنقر، السيد المستشار، باش نخليك على خاطرك، ماشي نخليك هاذ الشئ اللي نتقول راه صحيح، أنا ما عمرفي نكرتو لا هنا ولا الغرفة الأولى ولا على برا، النقائص كابتة، الإكراهات، واش أنا نتقول لكم راه جيت وصافي نهار الاثنين مستشفيات سويسرا؟ ما عمرفي قلت أنا هاذ الشئ وما غاديشاي يكون، وغادي نكون

ما لقينا شركة، الشركات التي كابين كلهم إما في تطوان وإما في مكناس وإما في الرباط، تقول لك باش تمشي تجيب النفايات ما لقينا، وليني هذا مسؤوليتنا، احنا غادي نحاولو نعالجوها من 27 مستشفى نزنا لـ 19 مستشفى، هذا غير كافي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، في إطار الجواب مازال لكم دقيقة.

السيد وزير الصحة:

أما الشق الثاني من السؤال اللي امشي بعيد، أنا شفت اهنايا تتطرح لي السؤال، أنا مستعد، تقول لي كيفاش اتنا، واش اتنا هاذ الترخيص، احنا ما تعطيوش ترخيص، انت تتعرف هاذ الشئ، الترخيص ماشي وزارة الصحة اللي تتدير.

وليني غادي نجابوك، أنا ملي سولتيني ماشي ابقيت حيث غادي تقول لك لا ماشي ديالي، لا بالعكس ابغيت نجابوك، لأن شجعتيني وغادي نسيط لجنة، وغادي نشوف ما يممه الأمر وغادي نشوف مع الوزارات الأخرى باش نشوف أشنو هو المشكل باش نتفادوا هاذ المسائل هاذو لأنها مسألة معقولة وأنا نتمننا وتنشرك على طرحك هاذ السؤال السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

لكم تعقيب الأستاذ العلافي؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا للسيد الوزير على جوابكم.

أملنا أن تتفهم الحكومة هاجس السكان ومخاطر البيئة وخاصة بعدما حظي قطاع البيئة بوزيرة منتدبة مكلفة بالبيئة الذي يعني مواصلة بلادنا للمجهودات المبذولة في هذا المجال.

فبالرغم من العهود التي قطعتها الحكومة السابقة على نفسها بإرسال لجنة مختصة للوقوف على مدى شرعية هذا المطرح، والتي لازالت الساكنة تنتظرها بشغف كبير إلى يومنا هذا.

السيد الوزير، تشكروك على هاذ الاقتراح ديال هاذ اللجنة، احنا كنا نتمننا في اللجنة، ولكن انت اعطيتنا وعود ونطلبو باش توفي لنا بهاذ العهود باش تجي واحد اللجنة لعين المكان.

فإننا نجد طلبنا إليكم، السيد الوزير، من هذا المنبر، وخاصة أن الوقتات لازالت مستمرة، من إرسال لجنة -كما قلتم- لعين المكان لتحديد حجم المخاطر الصحية الذي يشكلها هذا المطرح، والذي يجرم ساكن جماعة المفايسس/إقليم خريبكة، من العيش في بيئة سليمة، كما تدل على ذلك جميع المواقف السولية.

يعني أن السكان المجاورين مهددين بمختلف الأمراض التنفسية والجلدية، وهذا لا يخفى عليكم، السيد الوزير، باعتباركم طبيبا يشهد له بالكفاءة. ولهذا، نسألكم، السيد الوزير:

- ما هي المعايير التي اعتمدت عليها الحكومة لتنصيب هذا المطرح بالقرب من هذه الساكنة؟

- وهل تتوفر، السيد الوزير، على دراسة تفيد بأن هذا المطرح يستوفي شروط السلامة الصحية، ولا يشكل خطرا على المواطنين وخصوصا الأطفال بحكم القرب من هذه المدرسة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب، تفضل.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، تشكرك السيد المستشار المحترم على طرحك لهذا السؤال والفريق كذلك، غير هاذ السؤال عندو جوج ديال الجواب، الجانب الأول تيمني، تتحمل فيه المسؤولية، وهو كيفاش نتعاملو مع النفايات الطبية؟ وبعبارة، قتلها كل سرير في المغرب تيعطينا كيلو ونصف حتى 4 كيلو ونصف ديال النفايات، اللي خصنا نعرفو بالله 10% اللي فيهم خطيرة، وهي إلى جينا نشوفو على صعيد القطاع العام عندنا 22 ألف سرير يعني تيعطينا شي 21.000 طن ديال النفايات اللي فيها 10% اللي غادي تكون خطيرة.

عندنا مشكل، صحيح، تنقر به، وليني تندوي ما شي غير تنقر به، غير تقول كاين كاين، تندير وتنأخذو التدابير، مثلا اخذينا تدابير أننا نحاولو هاذ النفايات نتفادوها، كيفاش؟ بطريقتين:

- الطريقة الأولى أن 87 مستشفى على الصعيد الوطني اللي تيفوت هاذ الخدمة للقطاع الخاص؛

- كاين عندنا 36 مستشفى اللي تيعالج النفايات بواسطة المطاحن المعقمة اللي اشريناها احنا كوزارة الصحة.

ولكن للأسف، إلى يومنا هذا رغم هاذ المجهود اللي كان عندنا 27 مستشفى اللي كيلوحوا كيعالج النفايات إما بالحرق أو برميها في المطراح العمومية، من 27 دزنا لـ 19، غير كافي تماما وليني مجهود.

أنا كنظن في عام لأن كيتحتاج أموال باهظة، وماشي غير الأموال لأن مثلا أنا امشيت مثلا لمدن الجنوب، كنت أنا هاذ الأيام في الداخلة، كنت في العيون، كنت في طرفاية، كنت في بوجدور، يعني باش نعالج النفايات

في إطار الجواب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، الشكر الجزيل للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لطرحهم لهذا السؤال المهم جدا، اللي تيمم واحد الجزء كبير ديال غرف الإنعاش في المستشفيات العمومية المحلية والإقليمية.

أولا، اللي شرت لي، السيد المستشار، متفقين كين خلل، كين نقص، صحيح، لأن إلى جينا على الصعيد الوطني هاذ العناية المركزة ولا الإنعاش الطبي يالله عندنا 337 سرير على الصعيد الوطني، وخصنا نعرفو بأن على الصعيد الوطني أطباء الإنعاش الطبي يالله 95، تندويو على القطاع العام، كابين قول النص في حمة القطاع الخاص غير كافي تماما، ابعاد كل البعد.

غير قلت لي أشنو هي الإستراتيجية؟

الإستراتيجية راه الحل ماشي البناء، الحل ماشي التجهيزات، هي كلشي، خصنا واحد النظرة شمولية، أنا تنقول لك كهني الصحة، والتخصص ديالي هو هذا، المستعجلات والإنعاش والتخدير والإنعاش الطبي والجراحي، دائما كانت عندنا، أشنو كان عندنا قبل؟ على الصعيد الوطني فين ما كان مشكل خصنا نزيدو (les ambulances)، خصنا بنينو، خصنا تكون عندنا واحد النظرة شمولية، خص واحد التكامل، واحد الإطار تشاركي بين ما قبل الاستشفاء، قبل ما يجي المريض بعدا للسيطار، اللي 85 و73 تيموتوا قبل ما يوصلوا للمستشفيات.

ثانيا، التكامل الثاني هو الوحدات الاستعجالية الطبية داخل المستشفيات (les urgences)، وعاد تيجيوه (l'ambulance) تيمشي لـ (les urgences) عاد يدوز للإنعاش، هاذ الشي خص يكون تكامل بيناتهم، وهاذ النظرة الشمولية تحتاج...

بزاف ديال الناس تيسحاب لهم الإنعاش هو بناية، هو أطباء، هو التجهيزات، لا، راه ماشي غير التجهيزات ديال الإنعاش، لأن الإنعاش مثلا أنا تنقول لك طبيب الإنعاش تحتاجو للراديو تنعاودوها 5 أو 10 المرات في النهار للمريض، إلى ما كانش عندك واحد المركز ديال الأشعة داخل في ذاك الشي والأطباء حتى هما ديال الأشعة ناعسين تما 24 ساعة على 24 ساعة باش ينعسوا، خص 506، خص السكاير، خص (L'IRM³)، يعني هاذ المسائل كلها تجهيزات كبيرة جدا، خص واحد النظرة شمولية.

ولهذا، ما خصناش التشتيت، أنا الرأي ديالي المتواضع تنقول ما خصناش كل حاجة نطلعو فيها، إلى غير طبيب مرض ولا اخذ (congé)، ما غاديشاي يتسير ذاك الشي، خصنا نجمعو هاذ الشي، كنسميوه

كما نعمل، السيد الوزير ما غاديش نعملكم اتما، كما نعمل المسؤولية لمن كان سببا في نصب هذا المطرح في هذا المكان، ولمن كان غرضه هو تمرير الصفة المرحة لفائدته والريح السريع.

وفي الأخير، السيد الوزير، لابد أن أختم تعقيب هذا بآيات قرآنية، وهي سهلة الفهم وهي بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم "تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ" صدق الله والعظيم.

السيد رئيس الجلسة:

صدق الله والعظيم.

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب.

إذا لم يكن هنالك تعقيب، أريد باسمكم قبل أن تنتقل إلى السؤال الموالي، باسمكم جميعا أن أرحب بوفد عن أعضاء "جمعية الصداقة للأعمال الاجتماعية لمتقاعدي القوات المساعدة" بسلا الجديدة. باسمكم جميعا نرحب بهم ونشكرهم على زيارتهم.

نتابع أشغالنا بالسؤال الموالي الموجه دائما في نفس القطاع للسيد وزير الصحة، وهو حول النقص الحاد والخصاص المهول في غرف الإنعاش بالمستشفيات العمومية المحلية والإقليمية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

الإخوة المستشارين المحترمين،

تشهد المستشفيات العمومية المحلية والإقليمية بالمغرب نقضا حادا وخصاصا ملحوظا في غرف الإنعاش، مما ينعكس سلبا على السياسة الصحية لعموم المواطنين ببلادنا، علما أن أغلب المستشفيات لا تتوفر على غرف إنعاش مجهزة بالتجهيزات الكافية الضرورية والحديثة لإنقاذ أرواح الناس، مما يجبر عائلات المرضى إلى نقلهم للمستشفيات الجامعية وهم بين الحياة والموت، وغالبا ما تزهق أرواحهم قبل الوصول إلى المستشفيات من أجل تلقي الإسعافات والعلاج الضروري.

لنا، نساءلكم، السيد الوزير: ما هي إستراتيجية الحكومة المستقبلية لتدارك هذا النقص والخصاص في غرف الإنعاش بالمستشفيات العمومية وتغطيتها محليا وإقليميا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار على إيجازكم للسؤال، والكلمة للسيد الوزير

³ Imagerie par Résonance Magnétique

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار،

ما تقولون للمغاربة ماتمروضون من الخمسة للفوق، بالعكس احنا نتمناو أنه يبقوا دائما بصحة وعافية، لا لكم ولا لجميع المغاربة، إذا اقتضى الحال خصنا تحملا المسؤولية ديالنا.

غير باش نقول لك، ابحال اخذتي سطات، راه قلتها لك قبل، خصنا نظرة شمولية، راه ما ابقاش في البناية وأشرت للأسرة اللي قديمة، سطات مثلا جوج أطباء الإنعاش اللي كايين تما، وقتهم، وانت تتعرف هاذ الشئ، على هاذ الشئ اللي واقع، ها هو 0 طبيب، راه احنا تنديرو مجهود، لأن ماشي ابقاش في الأسرة بوحدهم، راه تيقولوا الفرنسيون (c'est l'Homme qui crée les moyens (l'hélicoptère)، وتجب العجب، وما كايينش اللي... راه بنادم اللي خصو، وبنادم ماشي (n'importe qu'il) بنادم، راه خصنا بنادم اللي تيجب ذاك الشئ، لأن هاذ الشئ غادي يعيطوا لك في الجوج ديال الصباح، الثلاثة ديال الصباح، تبات تما... إلخ.

هاذ المسائل كلها احنا تمشيو لها تدريجيا، ماشي قلت لك ما كايينش، تنقول لك احنا تزيديو، العام اللي داز كانوا عندنا 32 مستشفى اللي فيهم هاذ اسميتو، هاذ العام 40، زدنا 8، غير كافي، وها احنا غادين، لأن ملي تزيدي ماشي كتر زيدي سرير، خصك تزيدي الأسرة، تزيدي التجهيزات وتزيدي الأطباء، والمرضات، هم المهم، هم الحجر الأساس، إلى ما كانوش هما والمداومة والإلزامية وحا تدير تما اللي تدير تما، هاذ الشئ اللي كايين وهاذ الشئ خصو اشوية الوقت لأن الأموال كثيرة، المغاربة تيستهلوا كل خير وليني الأموال ما نديروهاش غير ككلوحوها، خص بنادم اللي غادي يسير ذيك الأموال، وهاذ الشئ راه تمشيو تدريجيا.

واعطيتي المثل بسطات، قلتها لك ما كايين حتى شي جوج، راه حبسناهم لأن ذاك الشئ اللي وقع، واحنا غادين إن شاء الله ونلقوا الحلول إن شاء الله.

وشكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي حول غياب أطباء أخصائيين في التوليد بالمراكز الصحية بأغلبية القرى ببلادنا، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، وليتفضل السيد المستشار لسط السؤال.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بالفرنسية (les pôles) ديال هاذ الجهة وديال هاذ الجهة ومنين غيكون (le pôle) خدام مزيان، عاد ندوزو اللي قل منو وعاد اللي قل منو.

هذي هي الإستراتيجية باش غادين، وهاذ الشئ قدمتمو أمام صاحب الجلالة يوم 5 مارس 2013، اللي الكلفة المالية ديالها 500 مليون درهم، واحنا ابدينا تدريجيا، وغادي نبدأو إن شاء الله بمدينة مراكش.

شكر السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هناك تعقيب؟ تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

إذن، السيد الوزير، من خلال ملي كايين الاعتراف بالخلل وهذي، يمكن حتى المغاربة المفروض ما خصهمش يبقوا يمرضوا من بعد ديال 6 العشية ما يبقاوش يمرضوا، هذا من جهة.

السيد الوزير،

حتى الغرف اللي شرتو لها بأنها موجودة، المعايير ديالها ماشي معايير ديال غرف الإنعاش، إذا استثنينا المستشفيات الجامعية، لأن نعطيكي على سبيل المثال إلى امشينا لإقليم سطات، إلى شفا غرف الإنعاش، أنا ماشي اختصاصي طب، ولكن غير كملاحظ لا أو من بأن هذيك غرف إنعاش، لأن ملي غادي تلقى الأسرية بواحد الوضعية، أنا كإنسان، ما عندي حتى علم بالطب، غير مقتنع بأن هذيك الأسرة معقمة، تلقى أسرة قديمة مصدية، واحد الحالة من العار باش نسميو هذيك غرف إنعاش، إلى استثنينا المستشفيات الجامعية.

بكل صراحة، السيد الوزير، احنا مثلا في إقليم سطات أصبحنا نترجاو خيرا، كشي، أي واحد قلت ليه تيقول لك الله يجيب شي زيارة ملكية بكل صراحة، الأمل ما ابقاش، انعدم الأمل، كنا زعما كنتسناو تقول لنا راه كايين واحد العدد ديال الغرف اللي عتزاز، واش عندكم؟ ما كايينش هاد المخطط عندكم؟ واش كايين شي عدد ديال الغرف اللي غادي تزداد، اللي غادي تنضاف؟

راه كايين مستشفيات محلية اللي بعيدة مثلا في الإقليم ديال سطات اللي بعيدة بـ 100 كلم، كيفاش هاذ المستشفيات المحلية، واش ما ممكنش تدار فيها غرفة ولا 2 ديال الإنعاش باش نعتقوا الأرواح ديال المغاربة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم تعقيب.

أختي المستشارة،
تعتبر الصحة من الحقوق الاجتماعية التي يكفلها الدستور وينص عليها
صراحة في الفصل 31 منه، كما أن الحكومة الحالية التزمت صراحة في
البرنامج الحكومي على ضمان الولوج المتكافئ إلى الخدمات الصحية، والتزم
بوضع أهداف واقعية وطموحة وقابلة لتحقيق لتعزيز ثقة المواطن المغربي في
منظومته الصحية، لكن للأسف الشديد لازالت بلادنا تسجل نسبة كبيرة
ومهملة من عدد الوفيات بالنسبة للأمهات أثناء الولادة، والسبب في ذلك
يرجع بالأساس إلى غياب أطباء أخصائيين في التوليد ببعض المراكز
الصحية بأغلبية القرى ببلادنا إن لم نقل جميعها، مما يستعصى على القابلات
المتواجرات في هذه المناطق وخاصة عند الحالات المستعصية، والتي تؤدي
أغلبها إلى الوفاة، الشيء الذي أضحي يتطلب من الحكومة التفكير بجدية،
وكنعرفو عليك، السيد الوزير، أن لك من الجدية وابعينا يكون واحد
الجواب فيه نوع من الجدية والاعتراف، واستعمال الاستعجال في تغطية
كل المراكز الصحية، وبالأخص القرى والمناطق النائية بأطباء أخصائيين في
التوليد.

أختي المستشارة،
تعتبر الصحة من الحقوق الاجتماعية التي يكفلها الدستور وينص عليها
صراحة في الفصل 31 منه، كما أن الحكومة الحالية التزمت صراحة في
البرنامج الحكومي على ضمان الولوج المتكافئ إلى الخدمات الصحية، والتزم
بوضع أهداف واقعية وطموحة وقابلة لتحقيق لتعزيز ثقة المواطن المغربي في
منظومته الصحية، لكن للأسف الشديد لازالت بلادنا تسجل نسبة كبيرة
ومهملة من عدد الوفيات بالنسبة للأمهات أثناء الولادة، والسبب في ذلك
يرجع بالأساس إلى غياب أطباء أخصائيين في التوليد ببعض المراكز
الصحية بأغلبية القرى ببلادنا إن لم نقل جميعها، مما يستعصى على القابلات
المتواجرات في هذه المناطق وخاصة عند الحالات المستعصية، والتي تؤدي
أغلبها إلى الوفاة، الشيء الذي أضحي يتطلب من الحكومة التفكير بجدية،
وكنعرفو عليك، السيد الوزير، أن لك من الجدية وابعينا يكون واحد
الجواب فيه نوع من الجدية والاعتراف، واستعمال الاستعجال في تغطية
كل المراكز الصحية، وبالأخص القرى والمناطق النائية بأطباء أخصائيين في
التوليد.

لذا نسألكم السيد الوزير: ما هي التدابير الاستعجالية التي ستتخذها
الوزارة لحل هذا المشكل ووقف هذا التزيف؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، تفضلوا بالجواب.

السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، السيد المستشار المحترم، الشكر الجزيل على طرحك لهذا السؤال
المهم جدا. غادي نبين بعض الأمور التي ربما شرت لها، التي ربما ما متفقدش
معها أنا، غير باش نقول لك المنظمة العالمية للصحة على الصعيد العالمي ما
كاينش شي دولة عندها أطباء التوليد في القرى، في المراكز الصحية ما
كاينش، حتى المنظمة العالمية للصحة لا توصي بذلك، لأن الطبيب اللي
تتخسر عليه 8 سنين ديال القرابة والمباراة و5 سنين، ماشي ما تيسهلوش
لأن خصو الإمكانيات، لأن إلى كان مركز صحي ما يكونش فيه مثلا قاعة
العمليات، ما يكونش فيه لأن عاود ثاني ديال التوليد بوحده، خصو اللي
غادي ينجح فيه، خصو طبيب، إلى درنا هاذ الشي ودرنا التنفس... ها هو
ارجع مستشفى، ما ابقاش مركز صحي.

ولهذا، المنظمة العالمية للصحة توصي أنه في القرى فين كاين المراكز
الصحية تمشيو تما مولدات (القابلات)، هذا على الصعيد العالمي، وهذي
المنظمة العالمية للصحة، وهاذ الشي النهج اللي امشينا فيه في المغرب، وليني

احنا ما امشيناش بالنهج ديال فرنسا ولا المريك، ماعدناش الإمكانيات
دياهم، غير باش نقول لك.
قلت آش من إستراتيجية؟
امشينا في هاذ الاتجاه، هاذ العام كان واحد الجهود جبار، الجهود جبار
أشنو هو؟ هاذ العام اخذنا 385 قابلة، 385، أول مرة أعلننا على مباراة
ديال 140، راه هي يالله في التصحيح، دوزوها نهار 29 سبتمبر، ومازال
هاذ الصباح كنت معهم كيصحوا (les copies) باش ناخذو 140 زائدة
ديال القابلات، وهاذ الشي تدرج أنا نتظن واحد الجهود جبار، أنه في سنة
ندخلو 385 قابلة، هاذ الشي تدريجيا غيحل المشاكل، وليني نمشيو الطبيب
راه خصو مسائل، الطبيب الجراح ديال الولادة خصو قاعة العمليات،
خصو الراديو، خصو البنج، خصو الإنعاش، إيوا صافي ارجع مستشفى،
هاذ الشي اللي كنتقول لك ماشي على شي حاجة، وليني الجهودات كاينة.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

على الصعيد العالمي ما كاينش مراكز بالنسبة للتوليد باش ما يرجعوشي
مستشفيات، احنايا نرجو على المستوى الإقليمي، مثلا غادي نمشيو
لمنطقة ديال الشمال اللي فيها أكثر من أربع ديال المليون ديال الساكنة، مع
العلم أن مستشفى ديال محمد السادس كيستاضف أكثر من 10 ألف ديال
الولادة سنويا بمعدل 900 شهريا، والمشكل اللي كاين حتى هاذ الناس اللي
في العالم القروي أنه كيتجهوا إلى المدار الحضري، وهنا كمشوفو المستشفى
ديال محمد الخامس اللي كنتقولو فيه 300 ديال الولادة شهريا تقريبا يالله فيه
30 سرير، إذن هنا بعينناك تجاوبنا في هاذ المجال هذا، احنا دابا نقرنا على
المستوى ديال العالم القروي واعطينا على المستوى الحضري. إذن، هاذ
30 ديال السرير لمن غادي يكفي؟

ثانيا، السيدة اللي كنتولد كيخصها أضعف الإيمان تبقى عند الأطباء
ديال الرعاية يومية ولا حتى ثلاث أيام.

إذن، هذيك ملي كنتكون كنتعرض الحياة ديالها، غالبا أنها في الوقتية
اللي كنتولد لا غدا ليه ولا في نفس الوقت كنتخرج، إذن ما كنتجي توصل
لدار ديالو ولا شي حاجة إلا كيادي بها للوفاة، إلى غير ذلك.

احنا ملي كونهمو هاذ السؤال هذا، ابعينا أن الوزارة أو لا ملي تجي
تقدم شي حاجة تقول لنا ما هي المستجدات، لأن هاذ الشي هذا ملي
كنتعطيه، ماشي لنا، راه للمتبع، اللي كيتبع هاذ الشي هذا. ولهذا، المسؤولية
ديال هاذ القطاع هذا، إذن ابعينا تتغلبو على هاذ الجانب هذا.
وشكرا.

وعلى ضوء شعار المناظرة، نطلب منكم، السيد الوزير، إعطاءنا تقييما لحصيلة أشغال هذه المناظرة، خصوصا بعد إصدار 23 توصية تروم العمل على وضع إستراتيجية شاملة لإصلاح القطاع الصحي في بلادنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، الشكر الجزيل للفريق اللي حط هذا السؤال اللي تبهم المناظرة. هاذ المناظرة الوطنية الثانية للصحة على الصعيد الوطني كانت رعاية سامية من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، اللي بعث بواحد الرسالة توجيهية كانت بمثابة خارطة طريق للمساهمين في المناظرة.

اللي غادي نأكد عليه وهو المناظرة كانت في مجال لتنافس الأفكار اللي حضروا عدد كبير ديال الناس، أكثر من 800 واحد اللي حضر، وكانوا السيدات والسادة المستشارون، السيدات والسادة البرلمانيون، اللي حضروا معنا وشرفونا، وهذا شرف كبير لهذه المناظرة. كان تنافس الأفكار في إطار تشاركي من أجل اقتراح حلول مغربية لمشاكل مغربية، هذا هو اللي كان.

هاذ النقاش اللي كان في المناظرة هم 5 أو 6 المحاور، هم:

- أولا، قلتها وقالوها بعض المستشارين المحترمين، الحق في الصحة، كيفاش ندوزو من الهضرة ديال الحق إلى تطبيقها على أرض الواقع؛

- ثانيا، تطرقنا إلى النقص الحاد في الموارد البشرية، اللي دائما تيرجع، كانت عندنا أفكار ومازال عندنا أفكار والنقابات تدخلوا كلهم اللي حضروا أعطوا أفكار.

- كان كذلك تمويل المنظومة الصحية؛

- النقطة الرابعة كانت السلامة الصحية؛

- وأخيرا الحكامة ديال المنظومة الصحية، فيها خاصة ربط المسؤولية بالمحاسبة.

دبا اللي ابقي لنا من بعد المناظرة، وغادي يجيكم ملف في هاذ الشي كلشي باش نعطيكم التوصيات وهاذ الشي، اللي ابقي وهو كيفاش نوصلو، قلت أشنو هي الإستراتيجية الوطنية الشاملة ديال المنظومة الصحية، هو اللي سميناه احنا في المناظرة "ميثاق وطني للصحة"، وكتعرف ميثاق ساهل تقولو وليني ملي تمشي إلى أرض الواقع...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.
الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

أنا متفق معك، ماشي تنهرب من الإجابة، أنا غير جاوبتك على ذاك الشي اللي قلت، لأن السؤال ديالك جا فيه أطباء التوليد، قلت لك هاذ الشي راه ما كاينش، أما الاختلالات ما تنكرهاش، هذا لا يعني أنه من غير القرى راه كلشي مزيان، كلشي بحال سويسرا، بالعكس، راه عندنا اختلالات.

أنا تنظن تتدوي على مستشفى محمد الخامس ديال طنجة، قلت المستجدات لأن كان في البرنامج ملي جات الحكومة الجديدة في 2012 كان البرنامج هو توسيع ذاك المستشفى، وانت راك عارف هاذ الشي، المشاكل اللي عايشو، احنا اخذنا قرار مع صاحب الجلالة، اللي أخذ صاحب الجلالة القرار أنه غيكون مستشفى جامعي، هذا هو الجواب على هاذ الشي، المستشفى الجامعي ما غاديشاي نشدو ذوك 30 عاودثاني بنقاو في التوسيع ديال الفلوس، وهاذ المستشفى الجامعي ما شي هضرة، ابدنا في الدراسة، ونقول لك الدراسة بدأت يعني أول مرة غادي تكون هاذ المستشفيات الجامعية (clé en main) يعني غيتبناو، لأن في ظرف وجيز وهذا اللي اخذاتو دفتر التحملات اتخذ من عند شركات اللي اختيرت في يوم 2013/09/09، اخذاتو هاذ الشركة وخدمة، وهذي شي ثلاث أيام كان عندي شي اجتماع بوتيرة سريعة جدا باش إن شاء الله نخرجو للوجود هاذ المستشفى ديال طنجة وديال أكادير وديال الرباط كذلك.

ونتمناو يكون خير السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الأخير في قطاع الصحة وهو حول تقييم حصيلة المناظرة الوطنية الثانية للصحة.

الكلمة لأحد السادة الأعضاء المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال، تفضل الأستاذ مفيد.

المستشار السيد محمد مفيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نظمت وزارة الصحة خلال الفترة ما بين فاتح إلى 3 يوليوز 2013 المناظرة الوطنية الثانية للصحة، تحت شعار "من أجل حكامة جيدة لقطاع الصحة".

إذن، أتكلّم معكم بكل صراحة، السيد الوزير، إنجاح هذه التوصيات مرتبط أساساً بإنجاح مشروع (RAMED) الذي أصبح يتطلب بشكل مستعجل الإسراع بالزيادة في ميزانية قطاع الصحة لتصل إلى 8% من الميزانية العامة، إلى ابغينا نوصلو لواحد الهدف.

من موقعكم كوزير وصي على القطاع وموقعنا كبرلمانيين، نطلب كذلك إعطاء الأولوية لدعم وتعزيز مكتسبات التغطية الصحية الإجبارية، وهذا ما نتمنى، وتأمين نظام المساعدة الطبية، كذلك تحديد ثمن الدواء والترخيص له وتشجيع استعمال الدواء الجينيس.

هذو هما النقط اللي ستعطى لها الأولوية السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

المستشار المحترم، راه قلت كلشي، أنا متفق معك، أنا ما أكرهتش تعاوني ماشي 8%، ما كرهناش يعطينا 12، راه هاذ الشي اللي قلت صحیح، المنظمة العالمية للصحة تتقول، هذي المنظمة ماشي أنا اللي تندوي، تتقول أي بلاد ابغات تبدا تتقدم في الصحة، خصها على الأقل 10%، 10%، هاذ الشي المنظمة العالمية للصحة.

ولكن احنا تنعملو بالإمكانيات، غير خصني نعاود نصح هاذ المعطى باش نقول لك أي بلد في العالم راه ما كاينش شي واحد في العالم يقول لك جا وحل مشاكل الصحة، غنكذبو على الناس، أي بلد تعاني، غير المعاناة ديال أمريكا ماشي ديال فرنسا ماشي ديالنا، متفقين، غير هي اللي تبتسنى منا المواطن خصنا تحسين الوضعية، خصنا نحسنو، خصو إشارات قوية، قلتها، بحال دابا هاذ (RAMED) خصو ينجح، وليني ينجح راه تنديرو مجهودات، وحتى أنا عوال عليكم السيد المستشار، لأن (RAMED) فيه حسابات سياسية، فيه شي حسابات سياسية وخوا وصلنا قربنا لـ 7 المليون مستفيد دابا، وليني راه أشبغيتي واحد البرنامج اللي تيمم 30% ديال الساكنة، اللي فيه ما اعرفتش اشحال من متدخل، ما اعرفتش اشحال من وزارة، ابغيتو غير الناس يصفقوا علينا، غيجيو ويقول لهم دارتو وزارة الصحة، تفضل، راه كل واحد يبغني يجز من حممتو.

وليني خصنا نتعاونو، أنا اللي تنقول، إلى لقيت شي (dossier) ولا شي ملف ولا كاين شي مشكل، نتحمل المسؤولية حتى الآخر، وليني خصنا نتساعدو، يد في يد وغادي نجحو هاذ (RAMED).

الي متفق معك يعني الطبقة المعوزة تنسناه كثير كثير كثير، خصنا نديرو يد في يد هاذ الشي.

شكرا السيد المستشار المحترم.

دابا آش درنا، ابدينا بجوج النقط:

- أولا تنشرو لفرقاء الاجتماعيين ديلنا، وخاصة الناس اللي ما كانوا حضرو لنا، لأن احنا الباب ديلنا مفتوح، وما عمرو تكون عندنا واحد الرؤية أنه هاذ الشي غير تيجري، بالعكس أي رأي مرحبا به، لأن هذي بلادنا وغادي تندايو المغاربة؛

- النقطة الثانية، هاذ الطريقة التشاركية اللي اعتمدناها اللي خصها اشوية ديال الوقت، ابدينا تنوجدو للورشات ديال لجان موضوعاتية. هاذ المواضيع اللي سردتها، الموارد البشرية باش غناخذو آش تقال من الوزارة؟ آش قالوا هذوك الناس اللي جاو من الخارج؟ آش قالوا النقابات؟ باش نشوفو كيفاش نلقاو الحل الوسط وهاذ الشي خصو اشوية ديال الوقت، لأن خصو الوقت باش ينضح، باش الناس بعدا نبغيو نجلسو على طيلة واحدة باش بطريقة تشاركية، وليني لاش ابدينا، غير هو ببطء حقيقة لأن كتعرف هاذ الجو اللي كاين، أنا تندوي على وزارة الصحة راه تخرج بوقفات وتدخل بوقفات، ونتمنى على الله الناس يتفهموا هاذ الشي، بالعكس الوقفات مزيانين، نتحترمهم وليني خصني نجلسو على طاولة باش نلقاو الحلول للمغاربة اللي تبتسناو.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب؟ تفضل الأستاذ مفيد.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

جاء في جوابكم كلمة مشاكل مغربية وحلول مغربية. السيد الوزير أسباب نزول هاذ السؤال كان هو التحسيس بأهمية إصلاح ورش المنظومة الصحية ببلادنا، خصوصا وأن صاحب الجلالة نصره الله أعطى السنة الماضية بداية تنزيل برنامج (RAMED)⁴ الذي سيستفيد منه حوالي 8 ملايين ونصف مواطن ومواطنة، إضافة إلى مغاربة العالم، هذا هو المشروع الجوهرى الذي يجب إنجازه.

السيد الوزير،

مستشفياتنا الوطنية تعاني الخصاص الفادح في كل شيء، الميزانية المرصودة للقطاع هذه السنة وبعد إطلاعنا على مضمون مشروع قانون المالية ديال 2014 وجدنا أنها لا تتجاوز 12 مليار درهم، وبالتالي لا يمكنكم بأي حال من الأحوال إنجاح هذا الورش، ما نكدبوش على نفسنا، مادامت المستشفيات تعرف خصا في الأدوية وفي الأطر الطبية والتمريضية.

⁴ Régime d'Assistance Médicale

أؤكد لمرات عديدة أن وزارة العدل والحريات التي تفضلتم بمساءلتها، ليست لها سلطة على القطاعات الوزارية ولا على المؤسسات العمومية ولا على شركات الدولة حتى تجربها على التنفيذ، إنما هناك في إطار طبعا التعاون بين القطاعات الحكومية، هناك بالفعل لجنة تشتغل تحت إدارة وزارة العدل والحريات، لتنسق التعاون بين القطاعات الحكومية من أجل التنفيذ.

وأؤكد هنا أنه خلال الثلاث أشهر الأخيرة اجتمعت هذه اللجنة تسعة لقاءات، بين شهري يونيو ويوليوز تسعة لقاءات من أجل تنسيق موضوع تنفيذ الأحكام القضائية ضد أشخاص القانون العام.

وبالطبع، حينما أتوصل من السادة البرلمانيين أو من الجهات التي يعنينا الموضوع أسئلة في هذا الشأن نوجهها إلى القطاعات الحكومية، وأقول لكم بكل مسؤولية غالبا ما يتم التنفيذ، نواجه مشاكل مع رؤساء الجماعات، ولكن هنا رؤساء جماعات وغيركم كثير للأسف لا يقومون بالتنفيذ، وهنا أنه بوزارة الداخلية التي تقوم بإعمال سلطة الحلول وتقوم بتنفيذ الأحكام القضائية.

مرة أخرى أؤكد بأنه هذا الموضوع ينبغي أن يحل تشريعا، وتشريعا لدينا مقترحات، والآن بعد أن اكتمل الاشتغال ديال الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، سنقدم في بحر السنة المقبلة بمجموعة من مشاريع القوانين، ومن جملتها قانون المسطرة المدنية، حيث أن هناك مجموعة من المقترحات التي تروم إلزام الإدارات بتنفيذ الأحكام القضائية من خلال مجموعة من التدابير، هذه التدابير سنعرض إليها إن شاء الله فيما يمكن أن يكون لدينا من وقت في المرحلة الثانية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أنا الحقيقة فوجئت عندما يقول السيد وزير العدل والحريات أنه لا سلطة لوزارة العدل على باقي القطاعات الحكومية، هذا لا يمكن أن يصدقه عقل ولا أن ينفذ إلى عقل أي مواطن باعتبار أن هناك التضامن الحكومي، وعندما يتقدم الإنسان ويكون ملاذ الأخير للوصول إلى حقه يلتجئ إلى المحاكم التي هي تحت سلطة وتدير وزارة العدل، وبالتالي ينبغي أن تتكلم لغة تفهم وتقبل من طرف الرأي العام، وبالتالي فعلى السيد وزير العدل والحريات أن يذلل تلك العقبات التي يعتقد أنها موجودة نيابة عن المواطن للوصول إلى حقه، هذا من جهة.

من جهة أخرى، فيما يخص شركات التأمين، وعدد كبير بالآلاف، بل

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد وزير الصحة على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة. وننتقل إلى قطاع العدل وبسؤال فريد موجه إلى السيد وزير العدل حول تنفيذ الأحكام القضائية، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السي الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالنا اليوم في الفريق الاستقلالي موجه إلى السيد وزير العدل بخصوص موضوع لا يخلو من أهمية، وهو المتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية باعتبار أن قدسية الأحكام القضائية الصادرة باسم القانون وباسم جلالة الملك تكمن في تنفيذها، ولا أنكر أن هناك عدد كبير من الجهود تبذل من طرف وزارة العدل لتنفيذ الأحكام، ولكن لازالت تلك الجهود دون المستوى، باعتبار أن عدد كبير من الملفات لم تنفذ فيهم، وخاصة في مواجهة الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية وشركات التأمين، وما أدراك ما شركات التأمين.

وبالتالي، نود، هذا سؤال قديم جديد، نود أن نحين ما قامت به وزارة العدل في هذا المضمار، ومن خلال هذه المؤسسة أن يعرف الرأي العام أين وصلنا مع الدفع بهذا الموضوع إلى الأمام من أجل تسريع وتيرة التنفيذ التي كانت تتطلب عدة إجراءات جريئة للحصول على المبتغى من طرف المنفذ لفائدتهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق.

الكلمة للسيد وزير العدل. نعم؟ ما عندناش ذاك التوقيت للاحتفاظ، السيد رئيس الفريق، ذيك الآلية ديال الاحتفاظ والاحتفاظ ما تنحسبوش بها، دابا احرص على 2 دقائق ديالك ديال التعقيب. شكرا، والكلمة للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال كما ورد على وزارة العدل والحريات من قبل السيد المستشار المحترم يتعلق بتنفيذ الأحكام الإدارية ضد أشخاص القانون العام. فيما تفضلتم به شفويا، تعرضتم إلى شركات التأمين، أقول لكم موضوع التنفيذ ضد شركات التأمين يسير على العموم بطريقة مرضية مع بعض المشاكل، لكنه ليست هناك إشكالات كبرى.

الإشكالات الكبرى تكمل في التنفيذ ضد الإدارة، أقول لكم أيها السادة المحترمون سبق لي أن مثلت أمامكم هذه المرة الخامسة لأجيب عن ذات السؤال.

والمنقولات والعقارات الخاصة لأشخاص القانون في الحدود التي لا يتنج عنها عرقلة السير العادي للمرفق العمومي؛

- ثالثا، إقرار المسؤولية الشخصية للموظف العمومي عند الامتناع عن التنفيذ؛

- رابعا، اعتبار السند التنفيذي بمثابة أمر بحوالة تصرف للمحكوم له من طرف المحاسب العمومي المختص بمجرد الطلب عند الامتناع عن التنفيذ.

هاذ الإجراءات هامة. أضيف أن مشروع قانون المالية الذي سيعرض غدا إن شاء الله على البرلمان، فيه المادة 24 تقول بالنسبة للأشخاص الذين أن يكون قد حكم لفائدتهم بالرجوع إلى العمل، أن المناصب الشاغرة خلال السنة المالية ديار 2014 لا يمكن أن تعوض إلا في إطار تسوية وضعيات رهن الإشارة أو إلحاق أو تنفيذ القرارات القضائية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، شكرا لكم على المساهمة دياكم في هاذ الجلسة هذي.

وننتقل إلى السؤال الموالي، وهو موجه إلى السيد وزير السكني وسياسة المدينة، وهو حول معايير الجودة في السكن الاقتصادي. الكلمة لأحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، الأستاذ شكيل تفضل لبسط السؤال.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لعل من الالتزامات الأساسية التي عبرت عنها الحكومة هي استمرارها في البرامج التي انطلقت منذ مدة من الزمن، والمرتبطة بتوفير السكن اللائق لتجاوز العجز السكني الذي تعاني منه بلادنا.

كما تعهدت وزارتك بتعبئة كل الإمكانيات لتحقيق الأهداف لتوفير عرض سكني في متناول المواطنين بمختلف طبقاتهم وفئاتهم الاجتماعية، غير أن العديد من المواطنين الذين استفادوا من هذا العرض السكني يشكون، يشكون من ضعف الجودة والرداءة الكبيرة للمواد والتجهيزات التي استعملت في بناء هذا النوع من السكن، فضلا عن ضعف المراقبة وعدم تفعيلها بالشكل المطلوب.

لذا، السيد الوزير، نسألكم: ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لتفادي هذه الإشكالية؟ وما هو دور المراقبة التي تقوم بها الحكومة في هذا المجال؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

بمئات الآلاف هو الملفات التي هي موضوع التنفيذ، حقيقة هناك نسبة حوالي 50 أو 60%، ولكن ألم تجدون آليات لتنفيذ الأحكام جمويا، كل شركة تأمين لها وكيل في منطقة معينة أو في مدينة معينة والوكيل يقوم مقام من أوكله ذلك -أي الشركة- عدم تمركز جميع الملفات بالدار البيضاء، الشيء الذي يتعذر معه تسريع وتيرة التنفيذ، وبالتالي يدور بمصالح المنفذ لهم، وخاصة أن عدد كبير من الشركات يتحايلون عن طريق تنفيذ الملفات ذات المبالغ صغرى، وترك الملفات الكبرى حبيسة الرفوف.

وهذا من مسؤولية وزارة العدل والحريات وأقسام التنفيذ التابعة لكم من أجل حثهم، وكذلك المفوضين القضائيين من أجل حثهم على القيام بمأمورياتهم تحت مراقبتكم، ولا بد أن تدور كذلك مجلة التفتيش للوقوف عند الاختلالات من أجل معالجتها لأن الراجح الأكبر هو المصادقية التي تعطى للحكومة وللقضاء ولقدسية الأحكام من طرف المتقاضين لأن همه الوحيد هو الوصول إلى حقه في أقرب وقت ممكن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد عن التعقيب.

السيد وزير العدل والحريات:

مرة أخرى أؤكد لكم السيد المستشار أن وزارة العدل والحريات لا سلطة لها على باقي القطاعات من أجل أن تجربها على التنفيذ، يمكن لك أن تتحدث معي كوزير في حكومة متضامنة كيف تقوم ببلورة سياسة معقولة راشدة من أجل التنفيذ هذا معقول، ولكن ليست هناك أية سلطة مباشرة لوزارة العدل حتى تفرض يعني توجيهاتها أو ما شابه ذلك على باقي القطاعات، أتم بصفتم مشرعا ضمن المشرعين تفضلوا امنحونا هذه السلطة وبعد ذلك حاسبونا، أما حيث إنها ليست لنا فإذن ليس هناك بالإمكان محاسبتنا على شيء لا نملكه.

أما بالنسبة للتنفيذ الذي يطلب من شركة التأمين أن تنجزه على الصعيد الجهوي، أقول لكم قانون المسطرة المدنية واضح وهو يلزم طالب التنفيذ بأن ينفذ على المنفذ عليه حيث مقره، ولا يمكن أن يفرض على شركات التأمين أن تكون لها مقر جموي إلا إذا رضيت بذلك وقبلت به.

في موضوع ما تفضلتم به مما سبق لي أن أشرت إليه إذا سمح لي الوقت، هنا أؤكد على أننا إن شاء الله تعالى بصدد إنجاز مشروع جديد لقانون المسطرة المدنية، وفي هذا الصدد فإننا يمكن أن نشرعن مجموعة من التدابير التي من شأنها أن تسرع التنفيذ، ومن ذلك:

- الحكم بالغرامة التهديدية إذا امتنعت إدارة ما عن تنفيذ حكم حائز لقوة الشيء المقضي به؛

- ثانيا، تحويل طالب التنفيذ إكمانية الحجز التنفيذي على الأموال

ورقة ضغط إضافية للتحكم في جودة السكن الاجتماعي.
أنا معكم، ماشي لأنه سكن اجتماعي، يتعين أننا نقدمو أي شيء للمواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.
هنالك تعقيب؟ تفضل أستاذ بومر، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم بومر:

شكرا السيد الرئيس.
السادة الوزراء،
إخواني المستشارين،
السيد الوزير،

أتم تحدثم عن المستقبل، نحن لا نملك الحق أن نسألكم عن المستقبل، ولكن ولو أنها جاءت في السؤال، هناك واقع، هناك مشاكل، مستمرة في الزمان والمكان، هناك مجموعة من... هي ماشي كثيرة، هناك مؤسسة أو مؤسستين ديال ديال التعمير استفادت من الأراضي ديال الدولة بأثمان تفضيلية.

المشاكل والاختلالات اللي كاينة في السكن الاجتماعي ما كتحتاجش لخبراء، ظاهرة للعيان، ونمشيو غير لتامسنا وتشوف البني كي داير، لأن هاذ الناس استفادوا من الأرض ديال الدولة، وأسسوا ولكن اتما ركزتو، السيد الوزير، على التنافسية، كان الهدف، ربما كان الهدف ديال ديال الحكومة هو العدد، ولكن ما شفناش النوعية، لأن اهضرتو على المساحة، كاين الناس اللي ساكنة في 48 متر وامنين كتنجي لـ (le contrat)، كتلقاه دايرين ليه 56، كاين واحد المجموعة ديال الإشكالات.

السؤال، السيد الوزير، أشنو خصنا يدار باش نخلو المشاكل اللي كاينة دابا؟ لأنه راه كاينة بعض العمارات اللي آيلة للسقوط وبالله في عمرها خمس سنين، كاين العمارات دابا اللي كتنبنى مازال بحال الثوب، هاذ الشيء كاين.

كاينة بزاف ديال المشاكل، لأن هاذ المسألة كتعلق بالأرواح ديال المغاربة، ها هي تامسنا دابا دايرة بحال الخراب، إلى شفيتها تقول راه ما ساكنينش فيها الناس، لأن الناس كتهرب منها، الناس استغللت هاذ المشروع ديال الدولة باش تخفف أو تخفف من الطلب على السكن، واخذات الأراضي وبنيت، ولكن راه المواطن متضرر، واحنا ما تنهضروش في (l'abstrait)، هذا واقع، نمشيو نشوفوه كيداير، الناس عايشة في صناديق ديال (le béton)، والناس عايشة في صناديق ديال 48 mètres carrés، ورغم ذلك البني، يعني هاذ الناس كيفاش داروا؟ واخا صغرتي المساحة، ما تلعبش في العود، ما تلعبش في الزليج، يلعبوا في كشي.
شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال.

فعلا السكن الاجتماعي فيما يتعلق بجودته فيه جوانب إيجابية، وفيه كذلك اختلالات يتعين الاعتراف بها، الحال أنه لنسجل بداية الإيجابيات وهي المرتبطة بكون أن التنافسية اللي كنشهدوها في هذا القطاع والتي كانت هي المبتغى المقصود من الإجراءات القانونية والتحفيزية والضريبية اللي تعطت لهذا المجال كتجعل أنه هناك بعض المشاريع اللي فعلا مميزة والتي فيها عدد من العناصر ديال الجودة، مثلا تصل الأمور اليوم في السكن الاجتماعي إلى أننا نوفر سكن اللي كنفوت المحسنين أو 52 متر مربع أو 53، كيمكن يوصل حتى ل 65 حتى 70 استثناءات فعلا، وكيمكن يكون في بعض الأحيان بمطبخ مجهز، وكيمكن يكون في بعض الأحيان كذلك بمصعد، لكن هاذ الحالات مع الأسف ماشي هي العامة، اللي كنشهدوه أكثر هو واحد العدد ديال المشاريع اللي فيها فعلا اختلالات، وعلى هذا الأساس هناك عدد من التدابير.

التدبير الأول هو دفتر التحملات، دفتر التحملات اللي واضعه الوزارة والتي هو دفتر تحملات دقيق، ونحن بصدد مراجعته نحو الأمثل، نحو الأحسن، مع المنتعشين العقاريين.

هناك إجراء ثاني هو توفير شهادة المطابقة، بمعنى قبل من شهادة السكنى خص شهادة المطابقة تعطى واش فعلا كاين تطابق مع دفتر ديال التحملات.

قد تكون هناك المراقبة في المستوى قد لا تكون في المستوى، أعترف لكم بذلك، وثقف في بعض الأحيان على بعض الشهادات ديال المطابقة اللي كتعطى والحال أن ليس هناك احترام ديال دفتر ديال التحملات، وهذا الأمر يؤكد عليه كثيرا، خاصة بالنسبة للشركات العقارية، اللي كتنشغل في هاذ المجال.

هناك الآن، الإجراءات الإضافية، التي نفكر فيها، والتي هي قيد التنفيذ الآن:

أولا، قانون ديال زجر المخالفات، اللي غيتعرض عليكم، اللي صادقت عليه الحكومة، والتي غيجي أمامكم، والتي كيمهم في شق منه السكن الاجتماعي، ثم هناك المدونة ديال البناء (le code de la construction) اللي هو منتظر منذ زمن بعيد. هاذ المدونة ديال البناء، انهينا الصياغة ديالها، الآن هي في التشاور مع مختلف المتدخلين، منتعشين عقاريين، مهندسين معماريين، مهندسين، شركات ديال الدراسة، يعني جميع المعنيين، من أجل أنه نجيو بها إن شاء الله للبرلمان، غتكون مدونة حقيقة هامة، فيها جوانب تقنية أساسية، من أجل أنها تكون كتشكل بالنسبة لنا

أريد بداية التذكير بأنه احنا ما مسؤولينش على السياسة العمومية والسياسات العمومية بكاملها فيما يتعلق بالعالم القروي، الشق اللي كنهتمو به هو السكن في العالم القروي وتحسين بعض البنيات التحتية، هذا اللي كنهتمو به احنا.

فبالطبع أنا معكم، العالم القروي يحتاج إلى سياسة شاملة وربما إلى إطار اللي مكلف به، هذا نقاش وارد ويرد في جميع الحكومات، ولحد الآن هناك مع الأسف تقسيم ديال المسؤوليات المتعلقة بالعالم القروي على عدة وزارات، وبالتالي هناك بحث عن تكامل السياسات المختلفة.

احنا كنستعملو أساسا صندوق التنمية القروية من أجل أن تكون لنا مشاريع، كانت هناك دفعة أولى من المشاريع اللي كنستهدف بالضبط إما تحسين هاذ البنيات التحتية وتحسين الإطار المعيشي ديال المواطنين، أو إحداث أنشطة مدرة للدخل بالنسبة لبعض الفئات، عملنا على أساس أنه كان هناك دفعة أولى اللي كتنعلق بـ 90 مشروع تموي اللي شكل الجيل الأول والثاني في التعامل على هذا الأساس من خلال صندوق التنمية القروية، كانت الكلفة الإجمالية ديال المشاريع كاملة هي مليار و700 مليون درهم، ساهم بهم صندوق التنمية القروية والوزارة 908 مليون ديال الدرهم، باقي الإسهامات إما محلية، إما مجالس إقليمية، إما الجماعات.

هناك الآن جيل ثالث اللي كيهمني سنتي 2012 و2013، هذا خضع لمقاربة جديدة هو طلب العروض (les appels d'offre) اللي جعل أنه نحاولو نركزو على الحكامة وعلى شفافية جديدة في هذا المجال وعلى مشاريع نابعة من المعنيين بالأمر، 415 مشروع اللي تم انتقاؤهم، 93 مشروع اللي تصنفوا في الأسبقية والكلفة الإجمالية ديال هاذ المشاريع هي 220 مليون درهم اللي الصندوق ساهم فيها، بالإضافة إلى مساهمة الصندوق ديال 489 مليون درهم.

اليوم 78 مشروع من هاذ المشاريع صادقت عليهم وزارة المالية وغيتفندوا في القريب العاجل، كيبقى 322 مشروع اللي غنفندوهم بالتدرج بحثا عن أننا نجيبو شي حاجة ملموسة في بعض المراكز القروية بعينها.

أعترف لكم بأن بالنظر للإمكانيات المتوفرة، هاذ الشي ما غيستطعش أنه يستجاب لإشكالية العالم القروي بكاملها، لكن نقوم بما هو في إمكانياتنا المالية وفي إمكانياتنا من حيث الاختصاصات من أجل التدخل وتحسين جودة الحياة بالنسبة لبعض المراكز قدر الإمكان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

هنالك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الفتاح عمار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا لكم السي بومر.

السيد الوزير، ليس هنالك، هل هناك تعقيب؟ تفضلوا.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

لا، لا، أنا معكم، وأعتقد أنه هذه الحالات اللي كنكموا عليها موجودة، سواء في تامسنا أو على امتداد التراب الوطني. لذلك، هناك مسؤولية ديال الشركاء ديالنا العقارين، سواء كانوا عموميين في بعض الحالة وهذا مؤسف، أو كانوا خصوصيين.

فبالثالي، يتعين أن يطبق القانون بشكل صارم، وهذا الدور ديال المراقبة ديالنا، فعلا، ولكن كذلك دور ديال المنظومة المحلية اللي خصها تكون مساعدة لنا في هذه العملية، حتى يحترم الجميع المواطنين بداية والحق ديالهم في سكن لائق، ماشي في أي منتج اللي يتقدم لنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني، موضوعه تفعيل برامج تأهيل وتنمية المراكز القروية، والكلمة دائما لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل.

المستشار السيد الحفيظ أحتيت:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في إطار برنامج التنمية القروية التي تنوي الحكومة تفعيلها من خلال المشاريع المبرجة عبر صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، والتي تهدف إلى الاستجابة لانتظارات ساكنة هذه المناطق والتجاوب مع قضاياها ذات الأولوية المرتبطة بالمجال القروي من خلال تحسين مستوى استقطاب العالم القروي وجودة العيش فيه والرفع من تنافسية الاقتصاد القروي وتنويع أنشطته وتوفير شروط الاستدامة البيئية.

نسألكم، السيد الوزير، عن مدى تفعيل مشاريع التنمية القروية الممولة في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية؟ وما هي نتائج الدراسات الخاصة بتقييم السياسات القروية وتأثيرها المجالي؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار.

شي حاجة أخرى لوزارة المالية تتهم شي حاجة أخرى غادي يرفضوها. أنا ماشي في علمي هاذ الموضوع اللي تكلمت عليه، غير مقبول 2003 أن مشروع تقدم في 2003 ولحد الآن مازال ما دازش، أنا كنبلكم منكم تبلغوه لي رسميا، ما في علميش أبدا، وبالتالي نتبعو وأعدكم بأنني نتبعو شخصيا باش نشوف لماذا لحد الآن ما تمش المصادقة عليه أو توفير الأموال لتنفيذه. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكركم، شكرا للسيد الوزير، ونشكرك على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، والسؤال الأول هو حول الضغط الجامعي على مدينة فاس والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم، تفضلوا الأستاذ وشاك.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

الحضور الكريم،

أصبحت جامعة سيدي محمد بن عبد الله تحتوي على عدد كبير من الطلبة، بلغ عددهم هذه السنة أكثر من 100 ألف طالب، يزاولون دراستهم في ظروف غير مناسبة وغير مواتية، ينتج عنه باستمرار أحداث الشعب ومواجهات مع رجال الأمن وسكان الحي الصفيحي اللصيق بها.

وهذه الأحداث تسفر دائما عن إصابة واعتقال العديد من الطلبة والحاق خسائر مادية فادحة بالتجهيزات بكليتي الحقوق والعلوم والآداب والحي الجامعي بظهر المهرز، وقد أدت هذه الأحداث الناتجة عن تركز كل الكليات والمعاهد بمدينة فاس بهذا العدد الضخم وهذه الأحداث إلى عقد اجتماع بمقر وزارة الداخلية يوم 5 يناير 2011، ترأسه كل من كاتب الدولة في الداخلية آنذاك ووزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي آنذاك، وحضره كل من والي جهة فاس-بولمان ورئيس الجامعة وعمداء الكليات الست، خلص إلى وضع مخطط استعجالي يهدف إلى إعادة هيكلة قطاع التعليم العالي بمدينة فاس، وكذا تبني قرار المجلس الإداري للجامعة القاضي بخلق نواة جامعية بمدينة صفرو، قرار للتذكير رقم 2006/11 المؤرخ في 24 أبريل 2006، والمتمس بالمقدم نظرا للطابع الاستعجالي لهاذ القرار في 28 دجنبر 2006.

لذا، نسألكم عن الإجراءات التي تنوي وزارتم القيام بها لتخفيف الضغط عن الجامعة وعلى مدينة فاس بخلق كلية متعددة التخصصات بمدينة صفرو لتستقبل الطلبة الجدد الوافدين من أقاليم صفرو، بولمان، ميدلت، الحاجب، إفران، علما أن المجلس البلدي السابق كان قد التزم مع

أولا، ابغيت نشكر السيد الوزير ربما على الاعتراف لأنه كما يقولوا الاعتراف فضيلة. في البداية، السيد الوزير، درتو واحد الإشارة بأنه هذي ماشي مسؤولية ديالكم، ومن بعد عاود اعطيتي أرقام وشركات اللي هي كانت اللي ربما كانت مع عدد كبير من المجالس، سواء القروية أو الحضرية، وهنا كين واحد الصورة ما بايناش، اليوم نقدرتو نقولو بأنه كين واحد العدد ديال المتدخلين بحكم الوزارة اللي اتما كترأسوها، السيد الوزير، هي فيها وزارتين.

احنا ابغينا نقولو اليوم، السيد الوزير، احنا ما محتاجينش الأرقام، اليوم خطاب جلالة الملك واضح، كيحث على السادة رؤساء المجالس القروية والمجالس الحضرية على أساس باش يعني يعطيو واحد الحيوية للمجالس اللي كترأسوها.

اليوم احنا الوقت اللي كنتكلمو على هاذ التأخير وعلى هاذ الدراسة فين وصلت، كنتكلمو على رقم 1، احنايا درنا شراكة مع الوزارة المعنية اللي هي وزارة السكنى في 2003، اليوم ليومنا هذا مازال هاذك المشروع امسيفطينو قصد المصادقة، اليوم مازال ما خرجش، إذن أي رئيس جا باش يتأس واحد اسميتو خصو يكون عندو (Un objectif) ديال 10 السنوات، وهذا غير معقول بحكم الانتظارات ديال العالم القروي، أي حاجة ابغينا كنديروها يعني كهمشوا العالم القروي. اليوم إلى ابغينا الناس يبقاو ساكنين في القرى ديالهم راه خصنا واحد النظرية تكون معقولة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار.

السيد الوزير، تفضلوا إلى كان عندكم تعقيب.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا.

فعلا ما جاوبتكمش على واحد الشق المرتبط بالتقييم ديال هاذ الشي اللي تعمل لحد الآن، وعلى هذا الأساس هناك دراسة الآن اللي قائمة اللي كنتعمل مع المنظمة ديال التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE⁵)، باش نشوفو أشنو هو الوقع الحقيقي ديال هاذ السياسات، واش هي سياسات ناجعة أم لا؟ هذا مسألة أولى.

هناك كذلك دراسة حول الآليات ديال التبع والتقييم ديال الأثر التراخي ديال هاذ السياسات اللي احنا بصدد القيام بها الآن.

أنا ما قلتكمش بأن احنا ما عندناش مسؤولية، أنا قلت لكم المسؤولية ديالنا محدودة في تجهيز بعض البنيات التحتية وتحسين الفضاء ديال السكن بالخصوص ديال المواطنين، هذا اللي كنتدخلو فيه، يعني هاذ الشي اللي معطي لنا فيه الحق في صندوق التنمية القروية أننا نعملوه، إلى سيفطت

⁵Organisation de Coopération et de Développement Economiques

فعلا كين هناك تفاوتات من كلية لكلية، فمثلا تتلقاو بأنه الكلية ديال الآداب ديال ظهر المهرز فيها 244 طالب لكل 100 مقعد يعني فايته واحد الشوية المعدل العالمي، كذلك بالنسبة لكليات الآداب ديال سايس فيها 275 فيها كذلك واحد... لكن ملي كنشوفو مثلا كلية الطب كتنلقاو فقط 75 لكل 100 طالب، كلية العلوم التقنية 74 لكل 100 طالب، فبالتالي واحد التفكير في إعادة الانتشار واغتنام هاذ الإمكانيات اللي هي إمكانيات ديال الجامعة كيخفف هاذ الضغط ويكجعل أنه الضغط ما يكونش مسجل بشكل كبير.

وتحديدا بالرجوع إلى مدينة صفرو، أو قبل الرجوع لمدينة صفرو، فقط أود أن أشير كذلك أنه بالإضافة لها إعادة الانتشار، فالوزارة في إطار البرنامج ديالها ديال المدرجات الجديدة التي تعتمز بنائها برسم هاذ السنة هذي، عندها 25 مدرج، من بينهم مدرج غادي يخص مدينة فاس وغادي يبلغ الطاقة الاستيعابية ديالو 800 طالب، فبالتالي مكابنش إشكال نهائيا ديال الضغط.

بالنسبة لمدينة صفرو، مدينة صفرو عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا فيها بلغ 1865 طالب، عدد أقل من عدد 2012 اللي كان 2229 طالب، وهاذ العدد على العموم ما هواش واحد العدد كبير جدا بالمقارنة مع المدن الأخرى، إما بنفس الجهة أو بجهات أخرى من المملكة بحال مدينة تمارة مثلا اللي حصل فيها عدد اللي حصلوا على البكالوريا هو 4082 طالب يعني تقريبا...
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة، ولك أن تحتفظي ببعض عناصر الجواب في المدة ديال التعقيب.
تفضل الأستاذ وشاك.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

أن الجامعة نتاع فاس كتنحتضن جامعة القرويين وجامعة سيدي محمد بن عبد الله، العدد ديال 74 ألف اللي قدمت وما قدمتش فيه العدد ديال الجامعة والطلبة المسجلين في جامعة سيدي بن عبد الله اللي فيها كذلك الكلية متعددة التخصصات في مدينة تازة، أنا أعطيت العدد اللي كنسيرو الجامعة ديال سيدي محمد بن عبد الله اللي هو 100 ألف، وهذا في ندوة صحفية ديال رئيس الجامعة السابق، كايته في صحف وكايته في هذا، يعني العدد هو 100 ألف.

وقدمت لي جامعة القرويين، جامعة القرويين راه كتضم أكادير وتطوان وفاس، أما الجامعة يالله فرع، جامعة القرويين ما تحسبهاش، كايته فاس وكين تطوان وكين... هذا هو الاختصاص ديال جامعة القرويين، راه غادبة الجنوب وفي الشمال.

وزارة التعليم العالي ورئاسة الجامعة بوضع قطعة أرضية تبلغ مساحتها 10 هكتارات رهن إشارة الجامعة، وكذلك تعهد بالقيام بالدراسات الجيوتقنية والدراسات الطبوغرافية، وتم عقد اجتماع بحضور رئيس الجامعة وعبد ربه الذي كان آنذاك رئيس بلدية صفرو من أجل تحديد وعاء، وتم الاختيار من بين ثلاث مواقع موقع اللي قلت أنه المساحة ديالو تبلغ 10 هكتارات، وهاذ الاجتماع تم تدوينه في محضر على ما أظن المحضر رقم 2006/17 في اجتماع نتاع 7 يوليوز 2006.

كما أن المخطط الجهوي لإعداد التراب الوطني ينص بصريح العبارة على ضرورة تفكيك هذا التمرکز اللي واقع في مدينة فاس من الناحية نتاع الجامعة وهاذ العدد الضخم وذلك بخلق نواة جامعية كذلك بمدينة صفرو.
إذن الآن أصبحت الجامعة كتنشكل واحد المشكل كبير في مدينة فاس، وكتمناو على أن الوزارة كما قلت تلقى حل وتبني القرارات نتاع مجلس الجامعة نتاعها.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الجواب، تفضلي.

السيدة سمي بنخلدون، الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث

العلمي وتكوين الأطر:

نعم شكرا السيد الرئيس.

شكرا للفريق الاشتراكي المحترم الذي تفضل بوضع سؤال يهم الواقع الجامعي بمدينة فاس.

جوابا على سؤالكم، أود بداية أن أشير أن جهة فاس-بولمان ومدينة فاس تحديدا تتوفر على جامعتين، جامعة القرويين وجامعة سيدي محمد بن عبد الله، وأبشركم بقرب برجة جامعة جديدة وهي الجامعة الأورو المتوسطية التي ستفتح أبوابها في الموسم الجامعي المقبل في إطار برنامج 5+5.

بالنسبة لعدد الطلبة المسجلين في جامعة سيدي محمد بن عبد الله برسم السنة الجامعية 2013-2014 فقد بلغ 74.935 طالب، وهو عدد فاق بقليل عدد الطلبة المسجلين بالنسبة للسنة الماضية.

وبالنسبة للمعدل بعدد الطلبة بالمقارنة مع عدد المقاعد، فالجامعة كنعرف واحد المعدل ديال 177 مقعد لكل 100 طالب، وهو معدل يعني جد عادي في المعايير الدولية اللي كنعتر أن أكبر عدد ممكن هو 240 طالب لكل 100 مقعد، طبعا ملي كتنقلو 240 طالب لكل 100 مقعد فلاأن المقاعد كيوقع لها واحد التداول حسب الحصص الزمنية، فكليكون واحد التداول على المقاعد، وبالتالي ما كايبنش واحد الاكتظاظ كبير كنعرفوا يعني الجامعة ديال فاس.

السنة 74.935 طالب، هذا هو العدد اللي كاين واللي كييعطينا واحد المعدل ديال 177 طالب لكل 100 مقعد، هذي معايير كتقول بأن مكايينش واحد الضغط كبير، هذا لا يعني أنه مكايينش الضغط نهائيا، هو فعلا كاين ضغط.

لذلك، أنا قلت بأن الوزارة برمجت بناء مدرج غادي يهز 800 طالب، بالإضافة أن الجامعة غتكون الوحيدة في المغرب ديال الجامعة الأورو متوسطية، ماشي الوحيدة في المغرب، الوحيدة يعني في هاذ المجال ديال 5+5، لأن هي جامعة دولية، واللي غادي تكون فيها يعني الدول الخمس ديال الجنوب مع ديال الشمال اللي غادي تكون متواجدة فيها وغادي تعطي واحد الإشعاع كبير لمدينة فاس، وبالتالي كاين تفكير في هاذ المجال بشكل كبير.

غير هي بصفة عامة المسألة ديال إحداث مؤسسات جامعية في هذا الإقليم أو غيره كتم دراستها، وهذا الإقليم كذلك غتم دراستها في إطار مشروع تحين الخريطة الجامعية اللي وارد في المخطط ديال الوزارة بعمل الوزارة لسنة 2013-2016، واللي تياخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي لخلق المؤسسات الجامعية والتوازن في العرض التربوي على مستوى جميع جهات المملكة والتوجهات الحالية على المستوى العالمي فيما يتعلق بحجم الجامعات والمؤسسات الجامعية من جهة أخرى.

لأن هذا ضروري، جميع الجامعات عندها مطالب ديال أنها باش تفتح مسالك أخرى أو باش تفتح نواة جامعية أخرى، وهذا طبعا كيبقي من اختصاص الوزارة، مجالس الجامعات في إطار طبعا عندها واحد الاستقلالية ديال التسيير، لكن ما يتعلق بإحداث جامعات جديدة طبعا كيدوز في مجلس الحكومة وكذلك فيما يتعلق بإحداث كليات جديدة. وبالتالي، هذا الأمر سوف يؤخذ بعين الاعتبار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

وننتقل إلى السؤال الثاني وهو حول غياب إستراتيجية حكومية لتكوين مهندسي الجماعات المحلية، والكلمة لأحد من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد إدريس مروان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

الدستور الجديد -الحمد لله- جعل المغرب دولة موحدة لا ممركرة، وهذا كييجعل من الجماعات المحلية أن تكون في قلب اهتمامنا جميعا.

الجماعات المحلية، وعلى رأسها الجهات، ستقوم إن شاء الله في أقرب الآجال في السنوات القليلة حسب المنظور ديال الدستور بدور جديد وكبير في أبعاده المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتجهيزية، هذا

القضية أخرى اللي شرتو لها أن مدينة صفرو فيها يالله السنة الفارطة كانت 2229 طالب، ولكن أنا كتقول لكم تخفيف الضغط على الجامعة ولكن كتضم الأقاليم ديال بولمان وصفرو، الأقاليم ديال بولمان وصفرو وميدلت، العدد راه كيتعدى 4000 طالب، مع أن (la moyenne) اللي كاين الآن باش يمكن لك تخلق نواة جامعية يالله 1500 طالب، هذي هي (la norme) اللي كاينة (au niveau international)، ولكن احنا عندنا ما كتقولولش غير صفرو المدينة بوحدها، كتقول لك راه بولمان وصفرو وميدلت، راه أقاليم باش تقربو، وكتقول مكايينش ضغط، خصكم تعيشوا فاس وتعرفوا الضغط والمشكل اللي خالقة الجامعة راه صحبت (Elle constitue un problème d'ordre public)، راه ماجاش وانعقد اجتماع في وزارة الداخلية غير هكك، اجتماع في وزارة الداخلية من أجل يعني يلقاو هاذ الإشكالية ديال هاذ الضغط اللي كاين.

راه كاين الضغط، كاين ضغط كبير على مدينة فاس، كاين حي صفيحي، كاين أنا نعطيكم اقتراح آخر، تخففوا الضغط، كاين مقترح اللي قامت به العمران، مؤسسة العمران قامت به باش تقنتي ذيك الأرض اللي كاينة في ظهر المهرز كلها وتبني مدينة جامعية بمواصفات كبيرة، وكتقول لي مكايينش الضغط.

الحي الجامعي واش مكايينش ضغط؟ سير شوف الناس في ناعسة في الحي الجامعي، مكايينش حي الجامعي، الحي الجامعي ديال الذكور في ظهر المهرز راه رايب، كيطلع، راه سدوه، راه كارثة التعليم العالي الآن صبح في مدينة فاس.

إلى كانت عندهم غير معطيات نظرية شكل آخر، ولكن الواقع اللي كتعيشو الجامعة ديال فاس راه كارثي، لو كان معنا السي الداودي راه ولد الجامعة في فاس، ويكعرف المشكل ديال فاس غير لو كان جاب، جاب بشكل آخر وغيمشي معنا في نفس المقترح، لأنه ضروري خص يتلقى حل ونخلقو ونفعلو القرارات نتاع المجلس الإداري نتاع الجامعة اللي هي عندها استقلالية.

السيد الرئيس، مجلس الجامعة عنده استقلالية.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، السي وشاك أنهيت حقك في الكلام.

تفضلي السيدة الوزيرة في إطار التعقيب عن تعقيب السيد المستشار.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

السيد المستشار المحترم، للإشارة كذلك أنا كذلك بنت الجامعة ديال مدينة فاس، كنت أستاذة جامعية في مدينة فاس، فهذي فقط للإشارة.

أما مسألة الاكتظاظ وعدم وكذا، فهنا لا بد ما كترجعو للغة الأرقام والمعايير الدولية، الأرقام اللي قدمت لكم هي أرقام رسمية أنه كاين هاذ

المدرسة الوطنية ديال المهندسين المعاريين اللي تابعة لوزارة السكنى أو غيرها من المدارس اللي تابعة لقطاعات معينة.

لكن بالنسبة على مستوى العرض الجامعي ديال وزارة التعليم العالي، فالسياق اللي امشيت فيه الوزارة هو إحداث مجموعة من المسالك ديال التنمية المحلية، يعني التنمية المحلية، وهنا كيمكن للمهندس من بعد ما يتخرج مهندس، يزيد واحد المسلك ديال الماستر في التنمية المحلية، لحد الآن عندنا في المغرب كامل في الجامعات المغربية وصلنا لـ 40 مسلك ديال التنمية المحلية يعني في مختلف الجامعات، سواء في الرباط، في تطوان، في طنجة، في مراكش، في الدار البيضاء، واحد المجموعة ديال المسالك المتخصصة في المجال ديال التنمية المحلية.

فبالتالي هذا هو التوجه اللي غادية فيه لحد الآن الوزارة أنه توسيع عدد المهندسين بصفة عامة بخلق وإحداث مدارس للمهندسين جديدة وتوسعة الطاقة الاستيعابية ديال المدارس الموجودة حاليا، ويعني بعض الماسترات المتخصصة اللي كيمكن لها تدير واحد التكوين إضافي للمهندس اللي غادي يكون واحد مهندس عام، تعطيه واحد المجالات المتخصصة فيما يتعلق بالتنمية المحلية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة. الكلمة لكم الأستاذ مروان في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس مروان:

شكرا السيدة الوزيرة.

أنا ما اهضرتش على التخصصات، بقدر ما اكتفيت بالعدد، إلى دخلنا في التخصصات هناك أمر ثاني، العدد الآن لا نجد الآن حاليا العدد الكافي من جميع التخصصات، كيفما كان النوع ديالها.

ولما تكلمت أيضا على الرؤية الإستراتيجية قصدت أن يخصص في الحكومة واحد الوزارة اللي تكون مخاطب ديالنا، احنا ما غاديش نمشيو نتخاطبو مع وزير السكنى بوحده، وزير الأشغال العمومية بوحده، وزير عن المهندسين، لا، يجب أن يكون هناك مخاطبا فيما يتعلق بتكوين المهندسين في المغرب وكذلك الأطر الأخرى.

هذا هو المنطلق اللي هو ابغينا نشتغلو عليه، ونحسوم بالأهمية ديالو. إذن، لابد من التنسيق فيما بينكم وملي نسولو واحد الوزير يجاوبنا، فأحسن واحد كنوجهو ليه السؤال هو الوزير ديال التعليم العالي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، في إطار التعقيب.

ينبغي أن يكون متوفرا في كل الجماعات المحلية، آليات للتنفيذ، وآليات التنفيذ هي الوسائل البشرية عامة، وعلى رأسها المهندسين الذين نعاين الآن من نقص في الجماعات المحلية.

فأريد أن أعرف من السيدة الوزيرة المحترمة هل هناك نظرة قريبة المدى وفي المدى المتوسط، عامين أو ثلاثة، واش عندنا شي نظرة باش نزودو الجماعات المحلية إن شاء الله اللي غتقوم بدور آخر جديد وكبير بهؤلاء الأطر الذين من دونهم ولو توفرت الأموال كيفما كان لن تستطيع الجماعات المحلية القيام بدورها؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ مروان.

لكم الكلمة، السيدة الوزيرة، في إطار الجواب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا المستشار المحترم والفريق الحركي اللي كيتساءل حول إستراتيجية الحكومة لتكوين مهندسين في الجماعات المحلية.

طبعا الأهمية ديال الجهوية وديال الحاجيات اللي غتكون مطروحة على الجماعات المحلية سوف تتزايد، هذا أكيد، وبالتالي غيتطلب واحد الأطر من طينة معينة ومن تخصصات مهمة، لكن في مختلف دول المعمور ما كايئش هناك فرق بين مهندس ومهندس خاص بالجماعات المحلية، لأن الجماعات المحلية كتحتاج لمهندسين من مختلف التخصصات، كتحتاج للمهندس في الإعلاميات، كتحتاج للمهندس المعماري، كتحتاج للمهندس في التعمير، فبالتالي هاذ المهندسين راه مدارس ديال المهندسين الموجودة في المغرب كتوفر هاذ النوع ديال التكوين، طبعا يمكن لنا نقولو أنه بصفة عامة عدد المهندسين في المغرب بالنظر للسوق وحاجيات الشغل سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام أو في الجماعات المحلية مازال ما وصلش للمستوى اللي ابغينا، والآن كل مرة يتم التفكير في إضافة مدارس للمهندسين ومسالك خاصة في الكليات اللي هي تتكون تشابه التكوين ديال المهندسين.

إذن، هنا كايين احتياجات متعددة، وبالتالي اللي كيمكن يتدار هو أن الجماعات المحلية لما كتبغى توظف مهندسين وكتطلب مناصب مالية من وزارة المالية، تيمكن لها في الطلب ديالها تحدد أشنا هما النوع ديال التخصصات اللي كتبغيا.

في نفس السياق اللي يمكن لنا نشيرو ليه، أن وزارة التعليم العالي في إطار تخصصها، لأن كنعرفو بأن مجموعة المدارس ديال المهندسين ما كتكونش تابعة لوزارة التعليم العالي وإنما تابعة لقطاعات معينة، مجال مثلا

القطاع والمكانة التي يحتلها في العالم المعاصر، ولم تعطه ما يستحقه على جميع المستويات، بحيث أن الجامعات ومراكز تكوين الأطر والمعاهد المخول لها القيام بالأبحاث العلمية تبقى مساهمتها ضعيفة، خاصة وأن معظم الجامعات في المغرب تركز على عملية التدريس أكثر من تركيزها على البحوث العلمية المراد تطبيقها.

والأدهى والأمر أن نتائج البحث العلمي التي تتوصل إليها هذه المؤسسات على قتلها تبقى حبيسة الرفوف في ظل افتقارها إلى الأهمية المختصة بتسويق هذه الأبحاث أو المساعدة في تحويلها إلى مشروعات اقتصادية مربحة.

لذا، نسألكم، السيدة الوزيرة المحترمة: ما هو برنامجكم لتطوير ودعم البحث العلمي ببلادنا؟ وما الذي ستقومون به من أجل الاستفادة من الخبرات الوطنية وتحفيز الكفاءات والأدمغة المهاجرة على نقل تجاربها إلى داخل المغرب بما يخدم تطور وتقدم بلادنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، في إطار الجواب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين

الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لفريق الأصالة والمعاصرة والسيد المستشار المحترم على سؤاله الهام المتعلق بالبحث العلمي.

أؤكد أن الحكومة لها وعي كبير ومهم وأؤكد فيما يتعلق بالأهمية ديال البحث العلمي ومركزته في تطوير المنظومة التنموية للبلاد، وبالتالي في هذا الإطار فالحكومة كتمعمل على مواصلة وتعزيز المكتسبات ومعالجة طبعاً الاختلالات التي كانت موجودة سابقاً في أفق بناء منظومة وطنية ديال البحث العلمي والتكنولوجي والابتكار فعالة وذات انعكاسات ملموسة ودائمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وفق التوجهات الإستراتيجية الوطنية لتنمية البحث العلمي في أفق 2025.

وبالنسبة لهذا المخطط ديال 2013-2016، فاعتباراً لهذا الدور الحاسم الذي كتلعبو المنظومة ديال البحث العلمي والتكنولوجي، باعتبارها، كما قلنا، قاطرة ديال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية ديال هاذ البحث العلمي حظيت بالأولوية في إطار التوجهات ديال البرنامج الحكومي التي سطر عليها بشكل واضح، وديال المخطط القطاعي ديال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، التي من ضمن 6 محاور أساسية ديال المخطط ديال 2013-2016 كين محور خاص بتطوير أنشطة البحث العلمي، وفيه مجموعة من المشاريع، أذكر منها:

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين

الأطر:

شكرا السيد المستشار المحترم.

طبعاً فيما يتعلق بالتوظيف في الجماعات المحلية، راه عندهم واحد الاستقلالية في التوظيف، لكن بصفة عامة الملاحظة ديالكم كيف ما قلت في البداية ديال الجواب هي ملاحظة في محلها.

وفعلاً المغرب غادي يكونوا احتياجاتو أكثر في إطار الجهوية الموسعة وفي إطار أنه الجماعات المحلية غادي تكون مطالبة أكثر باش تكون قاطرة للتنمية، وفيما يتعلق بالمخططات ديال التنمية المحلية اللي كحتاج مهندسين أكفاء، وكحتاج واحد التخصصات يعني دقيقة.

فبالتالي هاذ الاحتياج هو أكيد وحقيقي وموجود، أنا فقط شرت لكم بأن الاحتياج للمهندسين بصفة عامة هو كبير، في هاذ المجال كذلك كبير، الوزارة كتمعمل جاهدة باش تغطي هاذ الخصاص.

وكذلك فيما يتعلق بالتنمية المحلية دارت واحد الجهود على مستوى يعني هاذ المسالك المهنية، والاقترح ديالكم كذلك هو جدير بالدراسة، وغادي إن شاء الله طبعاً نحاولو أننا كذلك بالتنسيق مع باقي القطاعات الحكومية التي عندها علاقة بالموضوع، كنعرفو أنه كين طبعاً المدارس ديال تكوين الأطر ديال وزارة الداخلية والتي عندهم علاقة مباشرة، كيمكن كذلك أنه في إطار هذا نقلو هاذ النقاش وهاذ الانشغال ديالكم إلى مختلف القطاعات المعنية، وقد نقترح في هاذ الإطار مجموعة من المقترحات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة.

السؤال الموالي في نفس القطاع دائماً هو حول البرنامج الحكومي في مجال البحث العلمي ودعم الإنتاج العلمي.

الكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال، تفضلوا.

المستشار السيد محمد البطاح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين المحترمين،

يعتبر البحث العلمي ركيزة أساسية من ركائز تقدم الأمم وتطورها، وبالنظر لأهميته القصوى في الدفع بعجلة النمو والتطور في مختلف الميادين والأصعدة، لنا أولته دول العالم مكانة مميّزة، وبذلت من أجل تحقيقه مجهودات جبارة، سواء منها المادية والبشرية.

هذا في الوقت الذي لازالت الحكومة لم تستوعب بعد أهمية هذا

معطيات ولا تعطينا برنامج يكون على المدى القصير، ما يكون على المدى البعيد، ميزان هذا كامل اللي تتكلمي عليه، وتمامنا باش نكونو دائما في جميع التقارير نكونو في طليعة الدول العربية في الإنتاج العلمي، لأن لا يخفيك لأن الإنتاج العلمي هو اللي تبني عليه الدول وتبني عليه الإستراتيجيات الحكومية وتبني عليه كل شيء في العالم المتقدم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم تعقيب السيدة الوزيرة؟ تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين

الأطر:

شكرا للسيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار، اللي أشار لبعض التقارير اللي طبعا اتما كنتكلمو على واحد الوضع معين، لأن التقارير كنتكلم على واحد السنوات معينة، وأنا الآن كنتكلم على الآفاق المستقبلية، واللي هي ماشي فقط متمنيات وإنما جاية بإطار برامج واضحة واعتمادات واضحة، وفي إطار طبعا حتى مع المعهد الوطني للبحث العلمي والتقني أو غيره من المؤسسات البحثية الموجودة في الجامعات.

الآن راه كايين التفعيل ديال البرنامج التعاقدية، برنامج التعاقد مع مختلف الجامعات ومع مؤسسات البحث العلمي كيتبني عليه نتائج، ويكون عليه تقييم، والآن الوزارة راه استطعت أنها هيأت المشروع المتعلق بالوكالة الوطنية للتقييم اللي من ضمن الأمور اللي غادي تقيم هي غادي تقيم هاذ الأموال اللي كيتدعموا بها مراكز البحث واش فعلا كتعطي النتائج المتوخاة منها، هاذ الوكالة الآن راه بالنسبة للحكومة انتهت من العمل ديالها، وطبعا كيبقى العمل ديالك لأن هاذ المشروع هو الآن موضوع على أنظار البرلمان اللي يمكن طبعا يزودوه ويطعموه بأفكار أخرى.

لكن ابغيت كذلك نضيف أن في إطار أعني امکانات الدولية، وفي إطار التعاون الدولي، ابغيت نشير أن لأول مرة كيم تنظيم الندوة الأولى 5+5 حول البحث العلمي، كانت خاصة بالبحث العلمي، ومن ضمن المخرجات ديالها أنه تم التوقيع ديال الإعلان الذي سمي ب"إعلان الرباط"، واللي فيه واحد العدد ديال الأمور متعلقة بالبحث العلمي، واللي أول التتويجات اللي غتكون ديالو هي هاذ الجامعة الأورومتوسطية اللي غادي تكون هي الأولى على الصعيد الإفريقي، واللي غادي تكون واحد الإمكانيات هائلة، لا بالنسبة للتكوين ولا بالنسبة للبحث العلمي.

فيما يتعلق طبعا بالكفاءات المغربية الموجودة في الخارج، هنا كايين واحد التنسيق مع الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج على أساس أنه كيفاش يمكن اعتنام هاذ الكفاءات، كايين طبعا بعض الصعوبات القانونية، لأنه كايين

- مشروع تهيئة الإستراتيجية الوطنية لتنمية البحث العلمي والتكنولوجي؛

- مشروع هيكلية بناية البحث العلمي؛

- مشروع تعزيز البنيات التحتية لتتمين نتائج البحث والابتكار؛

- مشروع تطوير الشراكة مع القطاع الخاص؛

- مشروع تعبئة الموارد البشرية وتحفيز الباحثين واللي تساءلتيو عليها؛

- مشروع دعم تمويل البحث العلمي؛

- ومشروع النهوض بالتعاون الدولي في مجال البحث العلمي والتكنولوجي.

وهذه ليست مشاريع حبرا على ورق، وإنما فقط خلال هاذ السنتين الأولى من عمر الحكومة كيمكن لنا نسجلو بفخر واعتزاز أنه لأول مرة استطاعت الوزارة أنها تخصص اعتمادات إضافية من غير الاعتمادات ديال الميزانية العامة، بلغت 300 مليون درهم، هاذ الشيء جابتو من صندوق تمويل البحث العلمي اللي هو خارج الميزانية، والذي لم يكن في السابق يتم استثماره، وهو طبعا هاذ الصندوق اللي المداخل ديالو جاية من مجموعة ديال الضرائب ديال الاتصالات.

فهنا الوزارة استطاعت أنها تاخذ 300 مليون درهم، واللي غادي تكون فيها المناداة على المشاريع، وكل مشروع كيمكن ليه يوصل حتى 10 مليون درهم أي على الأقل غادي تكون واحد 30 مشروع بحثي خلال هاذ السنة ديال 2014 .

بالإضافة إلى أنها استطاعت أنها تعبا 75 مليون في الميزانية العامة، 60 مليون مباشرة للجامعات و15 مليون كمنحة إضافية من طرف الوزارة. هاذ الأموال كذلك الآن الوزارة بدأت كتنفذ مجموعة من المشاريع، كايين المشروع ديال...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، احتفظي ببعض عناصر الجواب في التعقيب.

تفضلوا السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد حمزة أهل بابا:

السيدة الوزيرة،

كما تعلمين فالترتيب الأخير لمنظمة اليونسكو حول العلوم، المغرب يحتل مرتبة متقدمة، لكن مفارقة عجيبة في هذا التقرير لأن المغرب في الدول العربية من الدول الأوائل في الإنفاق حول البحث العلمي، لكن من الإنتاج العلمي يكاد يكون منعدما أو قليل بالنسبة لما تنفقه الدولة على الإنتاج العلمي.

وهذا السؤال احنا بالنسبة للإنتاج والبحث العلمي كان عجز في المؤسسات البحثية أم هجرة الأدمغة، نسألك، السيدة الوزيرة، تعطينا

والمعاهد العليا؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة، تفضلوا.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين

الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للفريق الاستقلالي وللسيد المستشار المحترم على تفضله بإلقاء هذا السؤال حول يعني الولوج للكليات والمعاهد العليا.

طبعا المراد بالسؤال هو الجامعات ذات الاستقطاب المحدود، يعني طبعا هناك بما يتعلق بالجامعات ذات الاستقطاب غير المحدود، ما نكونش هاذ السؤال المتعلق بالمعدلات المحصل عليها، ولكن فيما يتعلق بالمؤسسات اللي هي إما بعض مجموعة من المدارس واللي كنتطلب أنه أو بعض الكليات ديال الطب والصيدلة وغيرها اللي كنتطلب أنه يتجروا فيها مباراة، فهذي هي اللي ككون محط هاذ التساؤل المتعلق بالإشكالات اللي أن عدد الراغبين في الولوج لهذه المؤسسات هو أكبر بكثير من العرض المتوفر حاليا.

طبعا هذا واحد الهاجس اللي الوزارة راها منكبة عليه بشكل كبير، واللي في إطار المخطط ديال 2013-2016 وضعت مجموعة من المعايير من أجل باش يتوسع هاذ العرض المدرسي في هاذ الإطار.

لكن بصفة عامة، يعني يشرفني أن أحيطكم علما أن الوزارة كتصدر سنويا مذكرات إخبارية اللي كتعرف من خلالها الطلبة بالمسطرة ديال الولوج هاذ المؤسسات، ضمانا للشفافية وتكافؤ الفرص، وكنضمن معلومات حول أهداف التكوين والخصوصيات ديالو ومدة الدراسة والشهادة الممنوحة والشروط والإجراءات الخاصة بالترشيح وتواريخ ومراحل إجراء مباريات الولوج والإعلان عن النتائج.

بالنسبة لهاذ السنة الجامعية، وضمانا لانطلاقها في أحسن الظروف، الوزارة اتخدت مجموعة من التدابير يعني الملموسة، منها مراعاة التغيير اللي طرأ على مواعيد إجراء امتحانات البكالوريا عن طريق تأجيل مواعيد إجراء مباريات الولوج الخاصة بالمؤسسة الجامعية ذات الاستقطاب المحدود.

كذلك كان هناك حرص أثناء برمجة المباريات على تفادي إجرائها في نفس اليوم، هاذ الشيء كان يتوقع في سنوات ماضية، ككون نفس اليوم، ككون فيه واحد المجموعة ديال المباريات مما تبحر بعض الطلبة اللي ككون عندهم رغبة أنهم يحاولوا يدوزوا واحد المجموعة المباريات، يمكن إذا ما دخلوش في واحد المعهد أو واحد المدرسة معينة يدخلوا المعهد آخر، فهاذ

فرق كبير بين منظومة الأجور هنا وهناك، وبالتالي كيصعب أننا نستقطبو هاذ الكفاءات، لكن الآن كاي واحد التفكير في إطار ما يسمى... إن شاء الله في مرة أخرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة.

أسف ولكن لا بد من أن نخرم الوقت.

السؤال الأخير في هذا القطاع، قطاع التعليم العالي هو حول إمكانية ولوج الكليات والمعاهد العليا، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

في خضم انشغال أبنائنا بنتائج البكالوريا، حيث تتطلع كافة الأسر المغربية إلى هذه المحطة باعتبارها الحاسم والفاصل في ولوج الكليات والمعاهد العليا لاستكمال الدراسة لأبنائهم، وبعد هذا الموضوع الشغل الشاغل للرأي العام المغربي كل سنة بحكم الحيف الذي يطال اختيار التلاميذ لولوج هذه الكليات والمعاهد العليا، سيما وأن عامل المعدل يبقى هو الحاسم في الاختيار بغض النظر عن جموية امتحانات البكالوريا وطرق التصحيح غير الموحدة.

تصوري معي، السيدة الوزيرة، حيرة الأولياء وكذا نفس الشيء بالنسبة للتلاميذ بالنسبة لنجاح البكالوريا والمشاكل التي يتخبطون فيها، أصبح نجاح البكالوريا نقمة وليس نعمة.

أضيف كذلك بالنسبة للمواكبة، نجد أن مثلا، آخذ مثال مخطط المغرب الأخضر اللي هو مشروع دولة مهم جدا، في إطار المواكبة نجد أن معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة تقدمت لو 17 ألف، اللي اخذوا منو يالله 400، مع العلم أن كاي خصاص في هاذ القطاع هذا، وهذا مشروع تتعول عليه الدولة، ما اعرفتش كيفاش غادي يمكن لو نحقو الألفية الثالثة بهاذ التصرفات هذي.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، عدل اشوية الميكروفون لأن صوتك لا يسمع جيدا.

المستشار السيد محمد العزري:

لذلك، نأمل من الوزارة أن تبدأ خلق اجتهادات في هذا الشأن لإتاحة الفرصة لأكثر عدد من الشباب لولوج الكليات والمعاهد العليا.

لنا نسالكم، السيدة الوزيرة: ما هي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة لضمان الشفافية وتكافؤ الفرص بين أبناء الشعب المغربي في ولوج الكليات

الجامعي اليوم يندى له الجبين، دخول جامعي كعتبروه خروج إلى العقاب لأن هاذ الناس طاحوا...
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، أنهيت حقا في الكلام.
والكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب، تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد المستشار.

وان كان أستغرب كثيرا على هاذ اللغة اللي فيها العديد من المصطلحات اللي كنعظن أننا الآن بالعكس يعني هناك أمل كبير عند المغاربة بخصوص الإصلاحات الجامعية وبخصوص هاذ الدخول الجامعي اللي كان فيه مثلا فيما يتعلق بالمنحة كانت هناك شفافية كبير.

ذكرت قضية الأحياء الجامعية رغم أنها ما كايناش في السؤال، فالآن كاين مكتب متخصص اللي استطع أنه يدير واحد التدبير شفاف لمسألة المقاعد في الأحياء الجامعية اللي جعلت أن مدينة الرباط اليوم، الأحياء الجامعية في الرباط ما عمرتش كاملة، لأول مرة ما عمرتش كاملة، يعني أن تمت الاستجابة للطلبات وابقوا مقاعد بشكل شفاف 100%، إلى كان عندكم شي حالة أنا مستعدة ناخذها وندرسها معكم، ربما يكون عندك شي معطيات خاطئة.

الطلبة مرميين في الشارع! ما كاينش طلبة مرميين في الشارع أو لا اخذوا البكالوريا دياهم وترماو في الشارع، كاين طبعا المعاهد اللي هي محدودة راه محدودة، كما قلت هناك ماشي غير رغبة، هناك برجة دقيقة بإجراءات ملموسة ديال الإضافة وديال توسيع العرض الجامعي، بالإضافة إلى ذلك كاين الجامعات اللي هي ذات الاستقطاب غير المحدود رها سجلت الطلبة، وكان عندها إشكالات متعلقة بذاك العدد اللي هو غادي يفوق العدد العالمي، ورغم ذلك لقات حلول من خلال استعمال بنايات ديال مثلا المستشفيات، بنايات التعليم الثانوي، جميع الأشياء تدارت من أجل باش هاذ الطلبة يحاولوا تكون الدراسة دياهم في أحسن الظروف وتسجيل جميع الطلبة، فما كاينش هاذ الإشكال، بالعكس كاين هناك واحد الثقة في الجامعة، وهناك واحد يعني الأشياء غادية وكمشي بشكل كبير.

يعني الآن، كذلك بالنسبة للسنة المقبلة ما يتعلق بالأحياء الجامعية والمنح، فراه غادي تتم يعني المعالجة دياها عن طريق نظام معلوماتي للطلاب، امنين غيدخل للبكالوريا في نوفمبر، غادي يبدأ يحط الإسم ديالو لطلب المنحة ولطلب الحي، واللي غيخرج له بهاذ الشكل هذا.

وبالنسبة للمباراة ديال الطب، السنة المقبلة، كنعقولكم أن بالنسبة لمباراة الطب، حتى هي غتكون موحدة، كما كانت هاذ السنة المدرسة ديال

السنة كان هناك حرص شديد على أساس أنه ما كنتجراش هاذ المباريات في نفس اليوم، والاحتفاظ بفارق زمني مناسب، باش كيمكن الإنسان حتى ينتقل إلى كان من مدينة إلى أخرى، وغير ذلك، قصد إعطاء المرشحين مزيدا من فرص الولوج للمؤسسات المعنية من جهة وتسهيل عملية التحاقهم بمراكز المباريات من جهة أخرى.

وطبعا هاذ السنة كذلك اللي يمكن نسجلوه أنه لأول مرة بالنسبة للمدارس ديال التجارة وتسيير المقاولات وبالنسبة للمدارس ديال الهندسة التطبيقية تم التوحيد ديال المباراة، كان سابقا مباريات غير موحدة، وبالتالي هاذ الشي يجعل تفاوت من جهة لجهة، كما تفضلتم بالإشارة إليه، وكنكون واحد الجهات فيها تفاوتات.

الآن كاين هو امتحان موحد، واللي بالنسبة للمدرسة ديال تسيير المقاولات شرفت عليه جامعة عبد المالك السعدي وبالنسبة لـ (ENSA⁶) كانت هناك جامعة الحسن الثاني المحمدية.

معطيات أخرى في التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة.

هنالك تعقيب حول هذا السؤال؟ تفضل الأستاذ اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيدة الوزيرة.

في الحقيقة الهدف ديال الفريق الاستقلالي من هاذ السؤال هو التخفيف من القلق اللي كيسود الأسر المغربية.

اليوم كنعقلوا محافل من الشباب، من حملة الشهادة، من الناس اللي تحرموا من التسجيل، تحرموا من التسجيل بالكليات، ماشي اللي محدودة التسجيل أو المقاعد محدودة، بل هاذو ناس متفوقين وتم إدراج أسمائهم في لوائح الانتظار ولم يحظوا بالقبول. عندما رجعوا إلى المعاهد أو إلى الكلية العادية وجدوا أن الوقت قد فاتهم وحرمو اليوم، إضافة إلى أن 1800 طالب الآن رها مرمية في الشارع، ها هي الشهادة ديال البكالوريا عندو وفي غادي نديوه؟

يقاف هاذ العملية هذي غتحرر واحد الطلبة أكثار، واللي هما ما هما موظف، ما غادي يتوظفوا ما غادي يقرأو، إذن هنا واش احنا الآن كنعشجعو على الانحراف وعلى ملء الشارع بواحد الجحافل ديال العطلة اللي كيتضافوا سنة بعد سنة أو احنا تنشجعو التعليم والبحث العلمي؟

ما تقوليش الشفافية، هاذ الشفافية اليوم عاد العام الأول واحنا كنعتمدو بأن الحكومة غادي تحل هاذ السويسي 1 الحي الجامعي، لحد الساعة مازال مغلق. تعيين واحد رئيس الحي ديال الأحياء الجامعية جديد اللي جا الهدف ديالو باش ينتقم، ماشي يعمل. إذن، احنايا كنعشوفو أن الدخول

⁶ Ecole Nationale des Sciences Appliquées

كانت هذي من طبيعة الحال في المدن، ولكن بطبيعة الحال أتم تنسقون باسم الحكومة.

كذلك توفير ممرات الراجلين، وضع حد لظاهرة احتلال الملك العمومي، لأن الناس كئناقواهم ما كيلقاوشاي منين يدوزوا، تعزيز وتقوية النقل الحضري في المدن بطبيعة الحال كوسيلة للنقل الحضري، بطبيعة الحال كين كذلك التصير في هاذ المجال، توفير محطات الوقوف. فإذن، لابد باش نعطيو لهاذ القضايا ما تستحق من أهمية.

وعلاقة بالتصريحات ديالكم دائما، كون بطبيعة الحال كيف قلت في الأول، أن الأسباب اللي كنتخلي الحوادث تكون هي أسباب بشرية، كيف قلتو 83%، هذا كيتطلب الاجتماعات الدائمة للجنة الدائمة برئاسة السيد رئيس الحكومة، اللجنة التقنية برئاستكم، اللجنة من طبيعة الحال الوطنية للوقاية من حوادث السير عن طريق كاتبها الدائم، وأيضا كذلك اللجان الجهوية برئاسة السادة الولاة، والتي لا تجتمع معكم من طبيعة الحال، هاذي معضلة، خص المعالجة ديالها. نفس الشيء بالنسبة للجان المحلية برئاسة السادة رؤساء الجماعات، اللي ما كايئش واحد العمل مستمر.

كذلك، لابد باستمرار واحد اللقاءات منتظمة مع الفاعلين في هاذ القطاع، معناه أن هاذ القضية كيتطلب تكامل الجهود ديال الجميع. كنعقدو أن المعضلة كبيرة، ولكن ما كايئشاي ما يوحي بأننا أعطيناها ما تستحق من أهمية. هذا هو موضوع سؤالنا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد عزيز رباح، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أشكر الفريق المحترم على طرح هذا السؤال.

وبداية نبغي نقول أولا كئناشركم على الملاحظات ولكن أيضا على المتابعة الدقيقة والمقترحات، لكن كنعقد من خلال التشكيلة الحكومية الحالية لمستم أنه كين أهمية لموضوع النقل بشكل كبير جدا، لأنه اليوم الإصلاحات في النقل إصلاحات كبيرة، ويبدو قانون المالية اللي غادي يجي غادين تلاحظوها، أنها جريئة واللي غادي تكلف الميزانية ديال الدولة، بطبيعة الحال كئتمنى أن الشركاء يلتقطوا هاذ الإصلاحات وتعاونو فيها، ولكن أيضا في المجال ديال الأمن والسلامة هناك استثمارات كبيرة، يعني في هاذ المجال ديال الأمن والسلامة اللي إن شاء الله ابديناها وغنواكوها.

(ENCG⁷) وديال (ENSA).

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد الوزير، شكرا لك، ونشكرك كذلك على مساهمتك في هذه الجلسة.

وننتقل إلى القطاع الموالي، وهو قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك. السؤال الأول في هذا القطاع، هو حول معايير السلامة الطرقية، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال. تفضل الأستاذ الرماح، الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

سؤانا، السيد الوزير، حول معايير السلامة الطرقية، واللي أسباب النزول فيه، اعلاش درنا هاذ السؤال، لأنه كما أكدتم باستمرار، وتؤكدون أن عدد ضحايا حوادث السير يتزايد باستمرار، الشيء اللي كيجعلنا من طبيعة الحال نعطيو لهاذ الموضوع ما يستحقه من أهمية، واللي كيتطلب منكم...

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرماح، الأستاذ الرماح عافك انت تخني اشوية لعند الميكروفون باش تسمع الصوت ديالك لأنه بعيد شوية عليك، غير احني شوية باش يسمع الصوت.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

إذن، قلت، السبب اللي جعلنا نقدمو هاذ السؤال هو كيف من طبيعة الحال أكدتيو باستمرار في التصريحات ديالكم، وهذا هو الواقع، أن عدد الضحايا ديال حوادث السير يتزايد باستمرار، هذا من طبيعة الحال كيتطلب باستمرار التفكير في الأساليب، في الطرق اللي يمكن لها تدار من أجل مواجهة هاذ المعضلة، من طبيعة الحال اللي معضلة خطيرة، لابد من طبيعة الحال من مواجهتها.

كيتطلب ومن طبيعة الحال أنكم تشرفون من طبيعة الحال على القطاع، وتنسقون باسم الحكومة، من طبيعة الحال هاذ القطاع فيه قطاعات أخرى متداخلة معكم، الجماعات المحلية، وزارة الداخلية... إلخ.

هذا كيتطلب من جهة اتخاذ بعض التدابير، منها الصيانة المستمرة للطرق، بطبيعة الحال هذا كيتطلب دائما يكون محل اهتمام، كذلك تقوية تشوير وضع العلامات بطبيعة الحال، كذلك توفير مسالك الدراجات، وإن

⁷ Ecole Nationale de Commerce et de Gestion

نديرو (les parkings) ونخرجو الكاميونات لخارج الطرق اللي كيكون فيها واحد التنامي ديال حوادث السير.

السيد رئيس الجلسة:

الأستاذ أفرياط، تفضل للتعقيب.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

ونحن نطرح هذا السؤال، لابد من أن نترحم على أرواح ضحايا حوادث السير ولذويهم الصبر والسلوان والشفاء العاجل لجرحي هاته الحوادث. وهذا السؤال سيقتي مطروحا مادامت هذه الحوادث حاضرة، طبعا هناك العنصر البشري يشكل نسبة مهمة في أسباب هاته الحوادث، ولكن لابد أن نقول وبكل جرأة هناك مشاكل أخرى وقضايا أخرى تتعلق بالتشوير، تتعلق أيضا بانعدام الإحساس، المراقبة سواء للسيارات وأيضا الفحص الطبي بالنسبة لمستعملي الطرق، كل هاته المسائل مجموعة لها انعكاس سلبي وتؤدي إلى هاته الحوادث.

ولابد أيضا أن نحسم في مسألة، تكون هناك نوع من الذروة في حوادث السير في بعض الأحيان، خاصة مثلا في فصل الصيف عندما يدخل المهاجرون بشكل مكثف وأيضا مسألة السفر بالنسبة لعطل المغاربة، هناك أيضا يجب أن نتعامل مع هذه المسائل وفق الزمان ووفق المكان.

ولكن الشيء الأساسي لابد أن نرتقي ببلادنا إلى أن تكون لدينا ثقافة السير، راه احنا باقين، احنا كاع كلنا ملي كمشيو لأوربا ملي كيكون (le feu vert) كلنا نتوقفو مثلا، السائق ديال السيارة ملي تيكون الراجل دايز تيقف احتراما للراجل، معناه هناك نوع من ثقافة السير، وهذا هو الذي يجب أن نعمل جميعا من أجل أن نصل إلى هاته المسألة، ولكن لابد من تحسين البنية التحتية للطرق، لابد من التشوير، لابد أيضا من الاعتناء بالسائقين خاصة المهنيين منهم، وأن تكون هناك حماية اجتماعية وحوار اجتماعي حقيقي مع كل هؤلاء المعنيين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

أنا كنتمى كما حصل في الغرفة الأولى يكون مع اللجنة ونعرضو عليكم بالتفاصيل لأن كاين تفاصيل.

السائق المهني اليوم كاين مرسوم معد حول التغطية الاجتماعية، كنسايو باش ندوزو. الآن غادي ييدا التكوين مع التكوين المهني ديال

ولكن نبغي نغطي بعض الأرقام باش ناخذوها بعين الاعتبار، هذي أرقام اخذيناها من خلال الجرد ومن خلال الإحصائيات واللي كتبين فين خصنا نركزو الجهود ديالنا بشكل كبير جدا.

الرقم الأول هو أنه بعد المراجعة مع الأمن الوطني والدرك الملكي ومع المراقبين والإحصائيات، العامل البشري يتدخل في 95% من حوادث السير، العامل البشري وحده 65%، العامل البشري مع الطريق 20%، العامل البشري مع العربة اللي كيكونو متورطين 10%، يعني هذي 95%.

فإذن العامل البشري حاضر في هاذ العملية، هاذ الشيء اعلاش اللجنة الوطنية الآن كاين مراجعة البرنامج ديالها، وكاينة ميزانية ضخمة اللي فيها 10 مليار سنويا، 100 مليون ديال الدرهم باش نمشيو للعامل البشري، التكوين، التوعية، يعني مع كافة الفاعلين اللي يمكن أننا نتعاونو على العامل البشري وخاصة السائق.

الأمر الآخر وهو أنه كاين مخطط 2013-2016، نغطي رقم فقط، أنه النقط السوداء والتجهيزات خصصنا لها أكثر من 2 مليار ديال الدرهم، لأول مرة أكثر من 2 مليار ديال الدرهم، سواء المحاور الطرقية اللي كتعرف كثافة ديال حوادث السير أو النقط السوداء داخل المدن وخارج المدن أو فيما يتعلق بالسكك الحديدية اللي عجلنا بإزالة أو مراقبة أو التجهيز بالآليات فيما يتعلق بالممرات المستوية، وهاذ السنة غادي نحققو 40% في الحوادث ديال السكك الحديدية.

نبغي أيضا نغطي واحد الرقم، إلى كامل الله هذه السنة غادي نوصلو لنقص ما بين 10 حتى 12% فيما يتعلق بعدد القتلى، بمعنى غادي نقصو تحت من 4000 غمشيو لـ 3600 ولا 3700 وغيركون رقم قياسي في 10 سنوات الأخيرة بالجهد ديال الجميع، ماشي وزارة كما قاتم، بالجميع تم التعبئة، الجميع يتعبأ لهذه الظاهرة لأنها قضية وطنية.

وكيكن لي نقول لكم المخطط فيه التشريع، فيه التنسيق اللي شرتو لو، فيه المواضيع ديال التشريع اللي مع المهنيين ومع جميع المتدخلين، فيه البنية التحتية التي أشرت إليها السككية والطرقية.

المراقبة اليوم، بالإضافة لمراقبة العامل البشري، الصفقة سيعلن عن نتيجتها قريبا حول رادارات كافة التراب الوطني المتحركة والثابتة اللي غادي يكون فيه استثمار ديال أكثر من مليار ديال الدرهم واللي غنتعطى في إطار تدبير مفوض في المجال الحضري.

أنا هاذ الموضوع ديال السلامة اليوم طرحنا في إطار سياسة المدينة يكون حاضر الأمن والسلامة ديال التنقل، في إطار سياسة المدينة اللي كتبناها وزارة السكنى واحنا كشركاء معهم ووزارة الداخلية، ولكن أيضا فيما يتعلق بـ (PDU : les Plans de Déplacements Urbains) المخططات ديال التنقلات الحضرية، تؤخذ بعين الاعتبار، أضف إلى ذلك السياسة اللوجستكية الآن طارحين ما يسمى باللوجستيك الحضري باش

المستشار السيد أحمد السنيقي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير المحترم،

لقد تغنت والتزمت وتبجحت الحكومات السابقة والحكومات الحالية بالعمل على فك العزلة عن العالم القروي والمناطق النائية، خاصة فيما يتعلق بالبنيات التحتية كالطرق والمسالك والقناطر.

غير أنه على الرغم من الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي في شقه المتعلق بقطاع التجهيز، حيث ظلت المشاريع المرتبطة بالبنى التحتية متعثرة، مما ساهم في تفاقم المشاكل وتعميق إشكالية التنمية بمناطق المغرب العميق، التي ظلت دائما عنوان الإقصاء والتهيمش، بالإضافة إلى عدم توفر الشروط التي تؤهلها للولوج إلى الخدمات الأساسية والمرفقية. وتزداد حدة هذه المعانات خلال موسم الأمطار والثلوج، حيث تبقى بعض المناطق معزولة عزلة تامة عن العالم الخارجي.

ولذا، السيد الوزير المحترم، نسائلكم ما هي الأسباب التي تقف وراء تعثر برامج فك العزلة عن مناطق المغرب العميق؟ وما الذي ستقومون به لتدارك الخصاص، خاصة في مجال البنيات التحتية؟

لا بد، السيد الوزير، أن تعملوا ما في وسعكم من أجل حل جل مناطق العالم القروي، خاصة التي تعيش في أزمة خانقة، دائمة ومستمرة. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

لا أعتقد أن منتخبي الأمة يتبجحون، كما لا أعتقد أن وزراء الأمة يتبجحون، فالكل يقوم بمهمته في إطار الدفاع عن هذا المواطن، ولذلك أتمنى " وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ " في الألفاظ.

نبغي نعتي وحد الرقم باش ما... المغرب ملي حصل على الاستقلال، إلى اخذيت الطرق، كان 10 آلاف كيلومتر اللي عندنا في الشبكة الطرقية، 10 آلاف، اليوم 45 ألف كيلومتر ديال الشبكة الطرقية، غير باش نعرفوا، قولوا علينا وجبو علينا، أنا كنتكم كواحد كنتحمل المسؤولية ديالي، وبالتالي ما كنتكمش لا على السابقين بسوء ولا على اللاحقين، كل أمة، كل حكومة عندها لحظة زمنية، وبالتالي في هاذ اللحظة الزمنية غتدير اللي خصها ديرو، يا 1000، يا 2000، يا 3000، يا 4000، يا 10 آلاف كيلومتر.

ولكن غير اعطيت هاذ الرقم باش نعرفو الإشارة للحكومات السابقة

130 ألف سائق محني بتمويل من الدولة 130 مليون ديال درهم، يعني أنا كنتعطي هاذ المعطيات.

اليوم فيما يتعلق بالحافلات، اليوم غادي نعطيو (une prime) اللي ابغي يجدد الحافلات ديالو فيما يتعلق بالكيران، اليوم داخلين في هاذ العملية في إطار القانون اللي إن شاء الله نتماو أنه يمر باش يمكن لنا نبدأو عملية تجديد الحظيرة باش نرقاو بالنقل العمومي.

كاين الآن برنامج ديال تأهيل النقل الحضري عند وزارة الداخلية اللي كيدخل فيه أيضا تجديد الحظيرة لدعم النقل الحضري.

تعليم السياقة، درنا دفتر تحملات جديد فيما يتعلق بمدارس تعليم السياقة باش نرقاو بها، ابغيت الإخوان والأخوات يطلعوا عليها باش يشوفوا الشروط الصارمة وديال المراقبة ديال تعليم السياقة، بل سهلنا حتى المساطر على المواطن، ما يجيش عدة مرات، اليوم كيمشي مرة واحدة لوضع الملف ومرة واحدة باش يخلص، بعد ما كان كيمشي 5 المرات باش يحصل على هاذ الوثائق، باقي عندنا المدة الزمنية خصنا نرخصو عليها تقادوها.

فيما يتعلق بالفحص الطبي، كما في علمكم يسرناها، ما ابقاش، درنا واحد العدد ديال التبسيط ديال المساطر فيما يتعلق بالفحص الطبي، مع العلم أن هذا موضوع خلاف بيننا وبين المهنيين ديال دوريات الفحص الطبي لأنه عنده إشكالات محنية وإشكاليات اجتماعية.

تعزير المراقبة، أنا شرت لها، اليوم غنضيفو المئات ديال المراقبين، لا بالنسبة للأمن الوطني ولا الدرك ولا بالنسبة لوزارة النقل.

ثم كذلك ثقافة السير، وأنا أشكركم عليها لأنه ما كترتبش فقط بالعربة، شوفوا حتى السير ديالنا واحنا راجلين، شوفوا السير ديالنا واحنا في الدراجات. فعلا كايين إشكال ديال ثقافة السير.

فأنا أعتقد هاذ منظومة القيم في المجتمع، بما فيها وتأثيرها على السير وعلى حوادث السير، كنتعتقد كحتاج إلى معالجة اللي هي أكبر من أمور تقنية.

فقط ابغيت نشير في هاذ العجالة اللي ابقات أنه كايين واحد المدة زمنية مع الأسف الشديد اخذيت أنا العشر سنوات الأخيرة، فصل الصيف خاصة (Juillet) و (août) يكون هناك الشي كارثي، هذي خصنا نتعاملو معها بصيغة، وخا كنديرو حملات كنتعتقد ربما خصنا شي صيغة جديدة في التعامل مع هاذ الزمن ومع بعض المواسم اللي كنتكثر فيها حوادث السير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي، وهو حول التهميش والحيث الذي تعاني منه بعض المناطق بالمغرب العميق في مجال البنيات التحتية، والكلمة لأحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة. الأستاذ السنيقي تفضل.

السيد الوزير، استمعت بإمعان إلى جوابكم الشافي والكافي حول الأرقام التي تعدونها.

فقط، السيد الوزير المحترم، هناك مغرب كذا ومغرب كذا، هناك مغرب محظوظ ومغرب يعاني من التهميش والنقص في جميع المجالات. والإقصاء، السيد الوزير المحترم، وهنا نعطيك مثال على سبيل الطريق المارة من وزان إيزران إلى بوحسة لمقريصات كسائر الطرق الأخرى في العالم القروي في عدة جماعات.

عائنا وعائنا الشيء الكثير، السيد الوزير، ومورست علينا حزازات سياسية وحزبية ضيقة لسنوات طوال، لحد الآن ما يزيد على 20 سنة ونحن نتمنى ونساعد ونحاول، نعمل ما في وسعنا من أجل إصلاح هذه الطريق، لحد الآن لم تر النور لحد الآن، ليوما هذا، ماذا سنقول السيد الوزير؟ تغنت الحكومات السابقة على العالم القروي، تغنت كذلك، ماذا سنقول؟

دأبا باقية دار لقمان على حالها، كيف سنعمل السيد الوزير؟ المساحة التي نتكلم عليها تم مساحات غابوية هامة وسياحية هامة، نظرا لأوديتها وجبالها ومناظرها الطبيعية، إلى غير ذلك، ولكن في عدم هذه الطرق سنبتغي نغاني من كل شيء، السيد الوزير.

فقط، السيد الوزير، حتى لا أطيل عليكم، هاذ الموضوع أتم عابشتموه، السيد الوزير، من خلال الزيارة التي قتم بها إلى وزان، وجلسنا معكم، السيد الوزير، وهذا الموضوع هو أتم على دراية وعلى اطلاع به.

فقط، السيد الوزير، أتمنى من الله العلي القدير أن يزيح هذا التهميش على هذه المنطقة، عائنا وعائنا الشيء الكثير، وبالتالي هاذ الشيء لا يبشر، هذا يفقد المصداقية من الحكومة ويفقد المصداقية من البرلمان وماذا سيقول الساكنة، السيد الوزير، ما يزيد عن 20 سنة؟

هناك حزب كان يترأس الحكومة السابقة، كان كيغطي الأولوية للأماكن التي ينتمي إليها، وبالتالي احنا ضعنا، السيد الوزير، وبالتالي لا بد أن تولوا اهتماما بالغا للموضوع حتى نصلح ونتهيأ ولنلتحق كسائر...

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

السيد المستشار المحترم، أنا كقندر الغيرة ديالك على المنطقة، وسبق لي بالمناسبة أنا زرت جميع الأقاليم المحدثه الجديدة والأقاليم التي يصطلح عليها "التي لم تنل حظها" يعني حتى لا أقول ممشة، فكلين زيارات متتالية وكمنشي وكنتلزم مع السادة العمال والولاية والسادة المنتخبين وكنديرو برامج وكندشنو وكنعطيو انطلاقة وكنتطلع على أشنا هي المناطق التي تأخر فيها الإنجاز، بل هناك عمالات غنديرو معها شركات، أقاليم غنديرو معها شركات باش تتجاوزو هاذ الخلل اللي كنتلوموا عليه، بطبيعة الحال ما

وهاذ الحكومة فين كان في بداية الستينات وفين ولينا الحمد لله الآن، مع الطرق السيارة، مع الطرق في العالم القروي، يكفي نقول لكم أنه كاين برنامج طموح في العالم القروي، وأنا يمكن لي نعطيك الأرقام فيه.

يمكن لي نعطى واحد الرقم، باش نعرفو اعلاش كنتلومو، أولا إلى ابغيت ناخذ فقط جوج ديال البرامج، برنامج ديال المخطط الطريقي كيم 15 ألف كيلومتر، فيه 15 مليار ديال الدرهم، واللي كنتلومو مساهمة الجماعات مليار و200 مليون ديال الدرهم باش نكلوه، إذن ماشي كلام، ماشي تبجح وإنما إنجازات، كيم 954 جماعة قروية، وكيم 12 ألف دوار، كنتلومو الإحصائيات، اللي تمشي تتأكد منها، السيد المستشار المحترم.

البرنامج ديال التهيئة الترابية اللي تابع لـ (INDH⁸)، فيه 2300 كيلومتر، بالإضافة لذك الشيء اللي شرت لو، جوج ونصف مليار ديال الدرهم، واللي ابدات الإنجاز فيه في واحد العدد ديال الأقاليم، كيم 22 إقليم، كيم 207 ديال الجماعات القروية، كيم 1296 دوار، غير باش تاخذ هاذ الأرقام باش نعرفو اعلاش كنتلومو، بمعنى كلهم بجوجهم هاذ البرامج كيموا حوالي 4 مليون نسمة اللي موجودة في العالم القروي في المناطق.

أنا فقط اعطيت، بالإضافة إلى دفتر التحملات الذي أصدرناه مؤخرا حول النقل في العالم القروي باش يتحرر، باش ما يبقاش يخضع للابتزاز ويخضع للمحاصرة.

فقط ابغيت نشير أن الحكومة اليوم جابت واحد البرنامج فيه محاور، ولكن باغي نعطى برنامج الآن وتدار، الآن جميع الجماعات باغين من عندها تعطي في إطار طلبات العروض تجيب برامج ديالها، البرامج 200 مشروع فلاحي في إطار صندوق التنمية ديال العالم القروي والجلبي، 80 مشروع سياحي، دائما كنتلوم على العالم القروي والمناطق الجبلية، 60 مشروع خدماتي وصناعي، 100 مشروع بيئي.

أنا جبت لك الأرقام ديال الوزارات ديال الحكومة مندججة.

المشاريع الكبرى، إلى ابغيت نتكلم فقط على الطاقة الشمسية والريحية والسياحية 26 مشروع، 9 المشاريع اليوم مبرججة وقيد الإنجاز، ماشي كيتدار في المدن، هذي كندار في مناطق قروية اللي غتستافد، اللي غتخلق حركة وختلق رواج، بلا ما نتكلم على تحرير النقل الجوي الآن اللي يصيب الأقاليم اللي هي كلها أقاليم ذات طابع قروي وذات طابع جبلي. بطبيعة الحال من بعد نعطيو أرقام أخرى للسيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب واصل الله يجزيك بخير. الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد السنيقي:

شكرا السيد الرئيس.

⁸ Initiative Nationale du Développement Humain

المقاطع الحديثة الإنشاء، بل هناك مقاطع تكرر فيها الإصلاح والترميم عدة مرات، وحتى نوضح أكثر سؤالنا في هذا الموضوع، نذكر لكم السيد الوزير المحترم بعض الأمثلة: فهناك في الطريق السيار مثلا مقاطع واقعة بين الخميسات ومكناس، ما بين مراكش وأكادير، ثم بين فاس وتازة في الطرق الوطنية الرابطة بين طنجة وفاس، وخاصة بين مشرع بلقصيري ومعمل صنع الأنابيب الإسمنتية.

السيد الوزير المحترم،

هذه أمثلة لكن الموضوع يشمل عدة مقاطع على مستوى الشبكة الطرقية لبلدنا، ملخصها أنها تطرح عدة إشكاليات تهم جودة الطرق وأسباب تدهور حالة الطرق المحدثة أو المرمتة حديثا.

السيد الوزير المحترم،

هل يرجع ذلك إلى نقص في الدراسة التقنية الأولية؟ أم نقص في المراقبة التقنية لتتبع الأشغال؟ أم مدى توفر الوزارة على الآليات القانونية والمؤسسية لمراقبة جودة الأشغال الطرقية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيد المستشار المحترم،

أشكرك على هذا السؤال والأهمية ديالو، الأهمية ديالو تكمن أن الإمكانيات المالية اللي عندنا ما شي كثيرة، وبالتالي لابد من ترشيد النفقات وتوجيهها وجودة الخدمات اللي يمكن لنا تقديمها وجودة التجهيزات اللي يمكن لنا تقديمها للمغاربة، ولذلك أشكرك على هذا السؤال.

الأمر الثاني، باش يكون الأمر واضح، أي خلل، أي عدم الالتزام من طرف أي مسؤول، أقولها في وزارة التجهيز والنقل، أية شركة لم تقم بواجبها كن متأكد لابد أن يكون الجزء من جنس العمل، هذا مال عام ديال المغاربة وما يمكنش يقبل من الوزير، من المدير، من المدير الإقليمي، مدير جموي، من التقني، من المهندس، من شركة، أننا في نهاية المطاف نمشيو بناكليو الخدمة وأنها تتجاوز، وبالتالي كون متأكد أنه اتخذت قرارات في حق شركات وفي حق مسؤولين لم يكونوا في مستوى المهمة التي كانوا يشركوا... وهاد الشيء بلا ما ندخل في التفاصيل، وأنا لا يعجبني التشهير في ذلك، وإنما يعجبني يعني كمنشي في الاتجاه ديال اتخاذ القرار اللي هو في مصلحة كما قلنا الشأن العام.

الأمر نبي نوضح كيفاش كنديرو هاد العملية؟

نتكلمش على الماضي خليه لحكم الناس، له ما له، كما احنا حتى احنا غيكون لنا ما لنا وعلينا ما علينا، وكل واحد كيدير اللي عليه.

لكن نبي نقول لكم وزان أنا جيت لوزان، دابا كنوجدو شراكة باش نخلو المشاكل ديالو، كين هاد الشيء، السيد المستشار المحترم، مع الإقليم. ثانيا، طلقنا الطرق اللي كانت كنتنظر أكثر من 20 سنة، انت عارفها، الطرق طلقناها وبدات تشتغل، أخرى جاية النوبة ديالها، راه لا يستحيل، أنا نقول لكم الخصاص في العالم القروي، الآن وهاد البرنامج بالمناسبة ما درناهش في البيروات، درناه مع السادة العمال وامشينا عند رؤساء البوائر والقياد ومع العمال باش درنا البرنامج، كين خصاص ديال 45 ألف كيلومتر في العالم القروي، 45 ألف كيلومتر كيتطلب، خلي الصيانة، 45 ألف كيلومتر في العالم القروي كيتطلب 50 مليار ديال الدرهم، فبالتالي غنجدو الأولويات معكم، هاد الحكومة تدير واحد الجزء منو والحكومات الجاية تدير جزء، حتى نكلمو البقية إن شاء الله.

ولكن اللي تكون متأكد، ليست هناك حسابات حزبية، مرة أخرى كما قلت في الغرفة الأولى ستكون خيانة للأمانة، المغاربة ملي كنتهي الانتخابات المغاربة كلهم سواسية، وكيجي بعد ذلك أشنو دار لأن هذي أمانة ومسؤولية أمام الله، وبالتالي أنا كنعادو نقول لك، لكن مرة أخرى لا تحملونا مسؤولية كحكومة اللي خص تقوم به الجماعات، حيث كين واحد التوجه عندو واحد العدد الإخوان باعينا نتحملو المسؤولية ديال داخل الجماعات، كايته مدن باعين نصابو لها الطريق داخل المدن، كايته جماعات باعين نصابو لها.. لا كين جماعات عندها الدور واحنا كنبكونو كنديرو المواكبة وكنديرو الدعم.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث والأخير في هذا القطاع وهو حول جودة إنجاز أشغال الطرق، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار. الأستاذ عبد المجيد الهاشمي، تفضل.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

إن جودة الطرق بالمغرب تطرح عدة تحديات كبيرة، حيث أن المستعمل للطريق بالمغرب لا يحتاج إلى عناء كبير ليلاحظ الحالة المتدهورة لكثير من المقاطع، سواء بالطرق السيارة أو الطرق الوطنية وحتى الجهوية والإقليمية، ولن يكلف مستعمل الطريق الجهد لملاحظة ما يقع في بعض

نشكركم على هذه التوضيحات التي أعطيتموها لنا في هذه الجلسة. احنا كنعرفو هاذ الشي اللي قلتوه، السيد الوزير، كنعرفو هاذ المسائل كلها وكنعرفو الحرص ديالكم على باش تكون الأعمال ديال الشركات تكون في المستوى المطلوب وكنعرفو الجدية ديالكم، هاذ الشي ما كناقشوهش معكم، اللي ابغينا ناقشو معكم وهو هذي ملاحظات كيلاحظوها السكان، المغاربة كيشوفوا الطريق تصوبات اليوم، دوزت 6 أشهر ابدات كنتيكرادا ملي صبت أول شتا، راه هاذ الشي اللي ابغينا ناقشو معكم، اعلاش؟ ابغينا نعرفو اعلاش؟

أعطيتمكم أمثلة، ولكن الأمثلة كثيرة، يمكن نعطيكم أمثلة أخرى، طاحوا قناطر، قنطرة يالله تصاوبت طاحت ما بين فاس ومكناس على ما أظن، حتى هذي كايته ديال الجديدة، واد الجديدة شي حاجة امحال هاذ الشكل. إذن، احنا اللي كنعقولو لكم، السيد الوزير، كنبهوكم لهاذ المسائل باش تبحتوا وتكونوا جديدين في البحث ديالكم على أساليب جديدة للمراقبة، على تطوير وتحسين المراقبة، هذا هو هدفنا، أما احنا نعلم الحرص ديالكم على باش تكون الأمور بالمعايير المقبولة، كنعرفو الحرص ديالكم كذلك مع الشركات ومع ذوك الغشاشين... إلى آخره. هاذ الشي كنعرفوه.

لذلك، نرجو ونأمل من هذه الحكومة، ومنكم، السيد الوزير، في هذا القطاع أنكم تحاولوا كيفاش تطوروا، كيفاش تحسنوا الطرق ديال المراقبة فقط.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المهاشي.

السيد الوزير، تفضلوا في إطار...

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكر السيد المستشار المحترم، ولكن نبغي نأكد لكم أنه ابغيت ناخذ هاذ الحالات، فعلا أي حالة كتورد إلا وكنديرو فيها الافتتاح وكنناخذ فيها القرار.

كاين حالات اللي لقينا بأن الدراسات لم تكن مكتملة، نكونو صرحاء يعني تدارت دراسات بطريقة سريعة، ما اخذاتش بعين الاعتبار مثلا ملي كنعكون الشتا كثيرة، لأنه ما تنساوش واحد الوقت كانت الشتا قليلة في المغرب، وبالتالي الدراسات اخذات بعين الاعتبار أن الشتا قليلة، نهار اللي جات 2008-2009 فوجئنا بظواهر اللي ما كانتش اتخذت بعين الاعتبار في واحد العدد ديال الدراسات، منها قناطر حدث لها ذلك، قناطر، فكايين إشكال ديال الدراسات.

اليوم مثلا كان عندنا اجتماع خاص بالمواقي، ثبت بأنه بعض الدراسات تدارت متسرة، وبالتالي ما اخذاتش بعين الاعتبار إما زحف الرمال، ما

- أولا: نبغي نندا من النهاية، اليوم كاين واجب، ملزمون نحن أي صفقة أكثر من 5 المليون ديال درهم لايد من الافتتاح دياها، اليوم أعلننا على صفقات، على برامج في المؤسسات العمومية التابعة لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك وفي الوزارة على افتتاح كافة المشاريع اللي كتفوق 5 المليون ديال درهم.

- ثانيا: واحد العدد ديال الملفات تدارت فيها تفتيشية من داخل المفتشية العامة ديال الوزارة وبعضها أرسل إلى المفتشية العامة للمالية، وبعضها أرسل إلى المجلس الأعلى للحسابات، التي اتضح أنها فيها خلل في الإنجاز، سواء تعلق الأمر بجودة الإنجاز أو تعلق الأمر بالمساطر أو شكايات وردت علينا.

نبغي نرجع للبداية، كيفاش كنعختارو، راكم عارفين، السيد المستشار، أنه ما كايش شي شركة كتشتغل مع وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك إلا إذا كانت مصنفة ومؤهلة (qualifiée et classée)، بمعنى كاين واحد العدد ديال...

نظام تأهيل وتصنيف المقاولات اليوم نراجع مع المهنيين باش يكون أكثر شفافية، اشكون المقاوله اللي عندها الحق تدير طريق من نوع كذا، البراج من نوع كذا، القنطرة من نوع كذا؟ واش من نوع ديال المؤهلات اللي عندها البشرية والإمكانات اللوجستكية اللي عندها؟

اليوم هذا النظام يراجع باش يكون أنه هو (le ticket d'entrer)، هو الباب امنين كيدخل الإنسان للصفقات. فهذا:

- أولا، نراجع باش يكون أكثر شفافية وأكثر عدلا، ونعطيو أهمية للموارد البشرية ماشي فقط على الآليات، الموارد البشرية والمهندسين والتقنيين؛

- ثانيا، يكون عاما، ينطبق على التجهيز والنقل والسكنى والفلاحة باش يمكن أن يكون هناك مرجعية واحدة بالنسبة للبلاد، لأن ما نساوش بأن هاذ الشي اللي يطرح يطرح حتى داخل الجماعات المحلية، حتى بالنسبة للتجزئات الخاصة، وبالتالي ابغينا نمشيو في هاذ الاتجاه؛

- الأمر الثالث وهو أنه كل صفقة إلا وتخضع لعملية المراقبة، ويمكن لي نقول لكم مثلا كل الصفقات اللي تدارت في الخمس سنوات الأخيرة فيما يتعلق بالصيانة الآن خاضعة للافتتاح (l'audit) باش نعرفو ما أنجز منها وما لا ينجز والجودة ديال الإنجازات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الأستاذ المهاشي، تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

والتعبير، والتي خلافا لذلك تعززت مع الدستور الجديد. وأمام هاته الممارسات التي تتعرض لها الصحافة الوطنية، نريد مساءلتكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات المتخذة للحد من متابعة ومحكمة الصحفيين، وخصوصا وأتم بصدد العمل على مراجعة قانون الصحافة الجاري به العمل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا أشكر السيد المستشار على هاذ السؤال، والذي أعتقد أنه جاء في وقته. بالنسبة إلى بلادنا النهوض بحرية التعبير والصحافة اختيار دستوري لا رجعة عنه. هذا أمر أول.

الأمر الثاني، بالنسبة للمتابعات القضائية للصحفيين بين 2011 - 2012-2013 وقع تراجع، 2012 كانت عندنا 106 دبال القضايا، 2013: 48، 5 منها تم الحكم فيها بالحفظ، و5 تحمك فيها بالغرامة. ها واحد.

ثانيا، اشحال دبال القضايا اللي كتحركها النيابة العامة؟ هاذ العدد 4 دبال القضايا على 48، وفي 2012 قضية وحدة، أما القضايا الأخرى هي شكايات الأفراد المتضررين، هنا ما يمكنش لنا احنا تتدخلو، لأنه الجميع لا يمكن أن يعتبر الصحفي فوق القانون، إلى امشيتي عند نقابة الصحفيين ولا الناشرين حتى هما كيقول لك الجميع يخضع للقانون، لكن الأحكام ما ابقاتش عندنا أحكام بالغرامات الثقيلة اللي كنا كنسمعو اشحال هذي، لا، ولات أحكام الغرامات معقولة. هذا الأمر الأول.

الأمر الثاني، ما ابقاتش كنتصدر أحكام اللي فيها استهداف للمؤسسات في حد ذاتها، لا، لا المؤسسات ولا الأفراد، كين عندنا واحد الملف الآن دبال موقع "لكم"، راه هو بيد القضاء، ما يمكنش دابا أن السلطة التنفيذية تصرح في هاذ الموضوع لأن هاذ الملف بيد القضاء والسلطة التنفيذية مستقلة عن السلطة القضائية، وهذا اختيار دستوري.

لكن ما عدا هاذ القضية، لم يصدر أي حكم باعتقال أو سجن صحفي، ما كايبنش في 2012-2013، حتى موقع إلكتروني لم يصدر الحكم بإغلاقه أو تم إغلاقه.

لهذا، هو عندنا واحد المستوى دبال الحرية حتى المؤسسات الدولية تشيد به دبال حرية الأترنيت، كين اللي مازال كينافش كيقول لك كين آلية ما آلية، ولكن في الجوهر لم يقع إغلاق، كايبة حالة واحدة هي أيضا دبال هاذ الموقع، ولكن هاذك بطلب من المحامي دبالو مباشر للقضاء، ومن القضاء للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، بمعنى المعنى بالأمر، هاذك

اخذاتش بعين الاعتبار بأن كين الأشجار كثيرة في العمق دبال البحر، فإذن هاذ الموضوع دبال الدراسات تعطى له عناية خاصة باش ما بنقاوش نديرو بطريقة متسرة.

الأمر الثاني هو يمكن أثناء الإنجاز، يعني باش نكونو صرحاء، أثناء الإنجاز الإنجاز ما كانش كما يجب، وبالتالي كل واحد يتحمل المسؤولية دبالو.

المسألة الثالثة هو أنه فعلا تدارت دراسات ميزانية، الإنجاز مزيان، ولكن هاذك الشي دخل بعين الاعتبار، كين أراضي أو مناطق اللي فيها (le sol) متحرك، تأخذ بعين الاعتبار في إطار الصيانة، كيقول غادي نديرو فيها واخا كيتحرك مجال المناطق اللي كيكون فيها الزلازل، كناخذوها بعين الاعتبار وكنتولو غنديرو واحد الميزانية دبال الصيانة، كل ما وقع (mouvement du sol) كما تنسميوه، راه احنا غنوجدو الصيانة دبالو، وهذا واقع بالدرجة الأولى في الطريق السيارة ما بين فاس ووجدة.

كين مناطق ما بين مكناس وانت غادي، كين مناطق يتحرك فيها باستمرار، وبالتالي كين ميزانية دبال الصيانة تأخذ بعين الاعتبار في هذا المجال.

فإذن، إما كانت الدراسات ناقصة، إما أن الأشغال لم تكن جيدة، وإما أنه فعلا الدراسة جيدة والأشغال جيدة، ولكن اخذينا بعين الاعتبار أنه كين مناطق لا بد أن يخضع فيها باستمرار يعني تحول على مستوى الطرق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة. وننتقل إلى القطاع المولي وهو قطاع الاتصال، والسؤال الفريد بخصوصه يتعلق بالمتابعات التي يتعرض لها الصحفيون، والكلمة لأحد أعضاء الفريق الاشتراكي لبسط السؤال، تفضل الأستاذ الهيلالي.

المستشار السيد بوشعيب الهيلالي:

السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء المحترمين،
السيدة المستشارة المحترمة،
إخواني المستشارين المحترمين،

عرف المشهد الإعلامي الوطني في الآونة الأخيرة طفرة نوعية من خلال الترخيص لصدور عدد كبير من الجرائد الوطنية والجهوية وحتى الإلكترونية، وأصبح للصحافة كسلطة رابعة دور أساسي وملحوظ في المراقبة والمتابعة والتغطية لجميع القضايا الحيوية التي تشغل بال الرأي العام وكل متتبع.

إلا أنه في المقابل، تعرضت بعض المنابر الإعلامية لهجومات منبهة في محاولة من الجهات المعنية لإخراستها، وذلك بتقديم شكايات في حق بعض الصحف، وخصوصا الجهوية والإقليمية، وتعريض أصحابها للمساءلة القضائية، الشيء الذي أصبح يهدد أحد المكاسب الأساسية المتمثلة في حرية الرأي

العدل تم تعيين قاضي رئيس غرفة بمحكمة النقض، هو اللي الآن رئيس هاذ اللجنة، تدارت خطوات اللي كتعبر على الرغبة الشديدة في النهوض بهذا الجسم.

وقعت حالة أو حادث معزول، ولكن التوجه العام أن التطور الديمقراطي في بلادنا محتاج لصحافة حرة ومسؤولة ومحمية بالمتنقيات القانونية. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة. وننتقل إلى السؤالين الأخيرين الموجهين إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان. السؤال الأول هو حول أضرار الخنازير البرية على الفلاحة والسكان القرويين، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد حسان الغزوي:

السيد الرئيس المحترم، السيد الوزير المحترم، إخواني المستشارين المحترمين،

تعيش عدد من المناطق الفلاحية، خاصة القريبة من الجبال والغابات في شمال المغرب وجنوبه، معاناة حقيقية مع الخنازير البرية، التي تتكاثر في هذه المناطق وتخلق أضرارا فادحة للفلاحين، من خلال تدمير مزروعاتهم دون أن تكون لهم وسائل لمواجهةها، علما أن الخنزير البري محمي بقانون جد قديم.

لقد هاجر عدد من الفلاحين الصغار في المجال الفلاحي بسبب هذه الأضرار، وخطورة الخنازير البرية لم تعد تقتصر على تدمير المزروعات بل تتعدى إلى الاعتداءات على المواطنين من نساء وأطفال، وتثير الرعب في عدد من المناطق، ونسمع من حين إلى آخر عن حملات موسمية وعابرة، ثم تعود الخنازير البرية للعبث بالمزروعات وتهديد أمن السكان.

نسألكم، السيد الوزير، عن التدابير التي تنوون اتخاذها بحماية الفلاحين، خاصة الصغار، الذين لا إمكانيات لهم لحماية مزروعاتهم، وكذلك سكان المناطق القريبة من الغابات التي يتواجد بها الخنزير البري بكثرة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد الحبيب شوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والجمع المدني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الإغلاق ذاتي، طلب من المعني بالأمر وإرادي، أما بالنسبة إلينا المغرب عندنا مواقع إخبارية، كيقوق نقاش.

الأمر الثالث، النقابة الوطنية للصحافة أصدرت تقرير سنوي ديالها ديال 2013، وكاين التقرير ديال 2012، الحالات اللي حصل فيها اعتداء أو ضرب أو حوادث، بغض النظر عن المسؤول عليها، لأن الحالات متعددة. أشنو قالت النقابة الوطنية في التقرير ديالها؟ إلى حسبنا عدد الحالات اللي هي رصدتهم بين سنة 2012 و2013 كئلقاوا تراجع بحوالي 25%، تقريبا شي 14 حالة اللي سجلت، وحتى هذالك الشي احنا اتفقنا معهم بأن خص تكون آلية ويفتح تحقيق، ولا يمكن القبول به.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. هناك تعقيب الأستاذ الهيلالي؟ تفضل.

المستشار السيد بوشعيب الهيلالي:

السيد الرئيس المحترم، في الحقيقة كنشكروكم على التجاوب ديالكم مع هاذ السؤال، ولكن الهدف الحقيقي منو هو الدفع بقانون الصحافة إلى الوجود، لأن مادام القانون ديال الصحافة ما موجودش، باقي التكميم ديال الأفواه بالقوة، وباقي الخنق ديال الحريات في بعض الجهات، والرأي العام والوطني كذلك.

السيد الوزير، أخذتم على عاتقكم عند توليكم هاذ المهمة احترام الصحافة، فنشكركم على هذا الموقف ونتمنى لكم التوفيق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. هناك تعقيب السيد الوزير؟ تفضل.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، العمل بخصوص قانون الصحافة الجديد لأن عندنا قانون الصحافة، الجديد في مراحل أخيرة، وكاين واحد العمل مكثف على مستوى القطاعات الوزارية باش يكون عندنا مدونة صحافة عصرية شاملة بإذن الله وتستجيب للتحديات والمستجدات اللي كاينة، هذا الأمر الأول.

الأمر الثاني، خلفيتي كصحافي، ولكن أيضا كسؤول ملزم بتنزيل المتنقيات الدستورية، اللي واحد منها أن حرية الصحافة مضمونة. هذي أحد الاختيارات الكبرى، وأنا واعي بها، وعدد من الإجراءات اللي اتخذناها هاذ السنة في النهوض بالأوضاع الاجتماعية، وقمنا عقد برنامج جديد مع الناشرين، فرضنا أن الناشر ما ياخذ الدعم العمومي حتى يؤدي الواجبات الاجتماعية ديال الصحفيين.

أول مرة تشكلت لجنة ديال التحكيم في قضايا الصحفيين، ووزارة

خزير، والنسبة ديال تنفيذ هاذ الإحاشات والتقدم بالنسبة للموسم السابق 42%.

إذن، المجهود كايين، التحسن مسجل، ولكن القلق موجود عند الجميع، ولا بد من تطوير لا المنظومة التشريعية إلى تطلب الأمر ولا كذلك جهود المجتمع المدني ديال الفلاحة، ديال الدولة، باش إن شاء الله هاذ الخطر هذا يوقع التقليل ديالو والأضرار ديالو. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب؟ تفضلوا الأستاذ أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بدون شك أن هناك مجهود لأن هناك قلق كما قلتم، ولكن تبيان من خلال هاذ السنوات الأخيرة أن معاناة ساكنة البوادي الأساسية، والتي تقلقهم باستمرار في معيشتهم وفي استقرارهم وفي أحوالهم، إشكالية تحديد الملك الغابوي، ثانيا الخزير البري موضوع السؤال (الحلوف)، ثالثا الرعي الجائر.

في هذه المواضيع، مع الأسف الآن وصلنا تذاكرو على منطقة سوس-ماسة-درعة إلى ما يزيد عن 50 لقاء على مختلف المستويات، أذكركم بقاء في مدينة تيزنيت التي نظمتمو وزارة الفلاحة كان رائعا علميا، فيها خبراء خرجوا إلى توصيات، لم تر حيز التنفيذ إلى الآن. لقاء خاص في 2011 ديال العرفة الفلاحية بأكادير في هذا الموضوع.

الآن هذه الظاهرة ديال الخزير تصل إلى المدن، في الشهر الماضي في قلب حي إيلغ، أرقى حي بمدينة أكادير، وجدوا الناس خزير يتجول معهم في اسميتو...

المصلون أصبحوا لا يستطيعون أداء صلاة الفجر في المساجد، برلماني هنا راه خارج دوز العطلة ديالو مشى لتاغزوت واحد اسميتو، اضطر يرجع لأكادير لأنه الناس تيقولوا الخنازير في وسط السواح، هذا شيء خطير.

فلما نرى هذه الظاهرة، ونحاول أن نحصرها في مجال القنص، هذا معنى أنه لا نستشعر المسؤولية، مجال القنص مجال رياضي، مجال المتعة، مجال التزهة، هنا مجال محاربة شيء يسمى حيوان متوحش خطير، يهدد الإنسان، لا بد من مقاربات جديدة وسريعة جدا، وما نقول نعالجه في... مزيان، ولكن محدودة جدا.

إذا أضيف إلى هذا أن الدراسات التي أجريت على مستوى معاهد متعددة، فهذا أصبح يشكل خطرا مباشرا على الصحة العمومية، لأنه مصدر نقل أمراض عديدة، لا أسرد عليكم سلامة عدد الأمراض التي ينقلها هذا

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على سؤالكم.

فعلا الموضوع اللي أترتم يعني يشكل قلق عند المواطنين اللي كيعيشوا في العالم القروي، خاصة بعض المناطق، وقلق عند السلطات العمومية لما له من آثار وأضرار على المجتمع، وبالضبط مجتمع الفلاحين اللي شرتو ليه. لكن ينبغي التأكيد بأنه هاذ الظاهرة من خلال المعطيات المتوفرة الآن، يعني المنحى التصاعدي في اتجاه التغلب عليها، وغادي نعطيكم معطيات تنفيذ هذا المعنى.

أولا، يجب التأكيد أن هذا الموضوع كيتواجد في إطار القانون، قانون 54.03 المؤرخ 15 يونيو 2006، يعني هذي تدابير اللي متعلقة طبعا بمراقبة القنص، هذا هو الإطار اللي كشتغل فيه الآليات الحكومية للتعاطي مع هذه الظاهرة.

السبيل الوحيد للقضاء على هاذ الشيء هو الإحاشات اللي كتنظم بطريقة قانونية، واللي الغاية منها طبعا هو القضاء على هاذ الخزير البري (الحلوف) اللي كيسبب هاذ الأضرار هذي، وهاذ الشيء كيم في إطار واحد الخطة اللي توضع في إطار تشاركي مع السلطات العمومية، مع المنتخبين، مع المجتمع المدني، مع الجامعة الملكية للقنص، واللي أدى إلى ضبط الأمور فيما يلي:

- أولا، كايين عندنا في المغرب اليوم 302 نقطة سوداء، 302 نقطة سوداء اللي منتشرة في مختلف المناطق اللي فيها هاذ الأضرار اللي كيتعرضوا لها الفلاحين؛

- الخطة فيها تنظيم حوالي 820 إحاشة للخزير؛

- كايين تبسيط مساطر يعني الترخيص ديال القنص، عوض تلقى الرخصة كتم على المستوى الجهوي غادي تنزل للمستوى الإقليمي ومجانبة؛

- كايين إجراء آخر يرمي إلى عدم تقييد القناصين بسقف يعني يومي ديال الصيد ديال هاذ الخنازير؛

- كايين كذلك إجراء ديال المطاردة في فترة أيام الأسبوع باستثناء يوم الجمعة؛

- وكايين كذلك إجراء مهم هو أنه هاذ التدابير كلها وهاذ المطاردة يمكن تتم خارج المناطق اللي فيها كنفط سوداء باعتبار أنه تكون أحيانا حالات خارج التغطية اللي تم ديال 302 نقطة، وكذلك يعني خارج حتى موسم القنص باعتبار خطورة الموضوع.

المعطيات المتوفرة اليوم تؤكد التقدم والتحسين، القلق موجود، ولكن كايين تحسن، اليوم وصلنا بالنسبة للموسم 12-13: 97% من برنامج الإحاشات تم تنفيذه، بحيث بلغت الإحاشات اللي تنظمت 2118 إحاشة ديال الخزير، العدد اللي تقضى عليه في هاذ العملية يزيد من 12 ألف

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

سؤالي يتعلق حول المعايير المعتمدة لتوزيع الدعم العمومي على جمعيات المجتمع المدني وكذلك الأندية الرياضية.

في الحقيقة هناك عدد من جمعيات المجتمع المدني والأندية تدعم من طرف المؤسسات العمومية والجماعات المحلية، هاذ الدعم الذي يعتبر ضروريا لكي تقوم هذه الجمعيات بمختلف الأدوار المنوطة بها لتحقيق القرب الحقيقي من قضايا وانشغالات المواطنين وتكميل الأدوار التي تقوم بها مختلف مؤسسات الدولة للارتقاء بمستوى الساكنة والتقليص من مختلف مظاهر الهشاشة الاجتماعية والثقافية والرياضية.

السيد الوزير،

لست أدري هل هناك معايير لتوزيع دعم المؤسسات العمومية التابعة للدولة والجماعات المحلية على جمعيات المجتمع المدني؟

سمعنا وما قرأناه وما تقدمت به الحكومة هو ترشيد النفقات والحكامة الجيدة حتى لا يبقى مجرد شعار، فنتمنى من الحكومة أن تقوم بدورها في مراقبة هذه... لأننا نرى أن هناك عدد من رؤساء الجماعات يؤسسون جمعيات وهمية وصورية لعمل انتخابي أو إنزال أصوات، واحنا ما ابغيناش هاذ الشيء، ابغينا هاذ الجمعيات باش يقوموا بالدور دياهم.

ولهذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن الحكومة: ما هي التدابير التي تتخذها الحكومة في هذا المجال؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب عن السؤال، تفضلوا.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

فعلا هذا موضوع آخر لا يقل فلقا عن الموضوع السابق من الناحية المجتمعية فعلا. الإطار اليوم القانوني الذي ينظم الشراكة بين الدولة والجمعيات إطار بكل مسؤولية ضعيف ومتقادم، عندنا الظهير ديال 15 نونبر 1958 المنظم لقانون الجمعيات، وعندنا القرار ديال السيد وزير المالية ديال 1 يناير 1959 الذي ينظم آليات ديال الرقابة المالية والمحاسبية ملي كندخل جمعيات في شراكة مع جماعات... إلخ، وعندنا المنشور ديال السيد الوزير الأول يعني رقم 7 ديال 2003، ديال السي إدريس جطو. هذه هي المنظومة القانونية التي في إطارها يتم هاذ الشيء كامل.

ولهذا، الحكومة اليوم في البرنامج الحكومي التزمت بأنها ستراجع كل هذه المنظومة في اتجاه إقرار عدالة حقيقية بين الجمعيات في الولوج إلى

المرض، وبالتالي فالمرجو من جديد من حكومتكم أن تعطي لهذه الإشكاليات ما تستحق لأنها لها علاقة براحة ومصير وحياة المواطنين في البوادي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي أعمو، شكرا السيد المستشار. تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

يعني كل ظاهرة عندها أسباب، ولا خلاف علميا بأن أهم الأسباب ديال هاذ الظاهرة هذي، هذي من مآلات الجفاف وتقلص المساحة ديال الرعي وديال الكلا، وبالتالي عندها سبب بنيوي.

ولكن القنص في السياق اللي كنتكلمو عليه، ليس قنصا سياحيا أو رياضيا، هذا قنص كآلية من آليات المواجهة، ولهذا لاحظتو تدابير لتوسيع دائرة التعاطي مع هذا الأمر لكي يكون عملا مجتمعا، ملي كتولي الرخصة مجانيا وكنتسلم على المستوى الإقليمي وفيها تدابير ميسرة، باش يولي المجتمع عندو آلية ديال الدفاع القانوني في إطار القانون ضد هذه الظاهرة، وإلا فإن التوصيات اللي شرتو لها، اللي هي ديال المناظرة اللي تمت محليا، ما كين حتى شي مانع أنكم تعاودوا هاذ الموضوع نحركوه على مستوى البرلمان، الفرصة القادمة هي إن شاء الله المناقشة ديال الميزانية القطاعية ديال المندوبية السامية للمياه والغابات، وغادي تكون فرصة لمواكبة والتقييم بالضبط أين هي الاختلالات على مستوى عدم تنفيذ هذه التوصيات اللي أتم أشترتم بأهميتها وقلتم بأنها عندها جدوى، وإلا فالقضية قضية فعلا قلق مجتمعي، وفيه ضرر حقيقي، يجب أن يرفع شرعا وعقلا، ولهذا الآليات المطروحة ماشي آليات سياحية أو رياضية وإنما هي آليات فعلا ديال المواجهة الحازمة للموضوع.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال الثاني والأخير في هذا القطاع، وهو حول المعايير المعتمدة لتوزيع الدعم العمومي على جمعيات المجتمع المدني، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال. أستاذ خيري، تفضل.

المستشار السيد خيري بلخري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

من الناحية ديال المساعدة، احنا ما كنهزروش، ولكن هناك واحد العداد ديال الجمعيات اللي كنتكلمو عليها، أنها صورية، وكتقاضى واحد المبلغ، هناك صاحبي صاحبك.

أنا لا يعقل أنني أنتهي إلى هيئة سياسية، كلنا كتنميو لهيئات سياسية، باش نكون أنا رئيس جماعة، ولا رئيس من الجماعات، وإلا اللي ينتمي للحزب ديالي باش أنتي نوزع ذيك الأموال، وما كاينش مراقبة.

ما نديروش الحكم ديال الغباء، أن رئيس يتصرف في هاذ الأموال ديال الشعب، لابد أن الحكومة تاخذ من الآن ريثما.. ما يمكنش نديرو هدر المال العام، هذا هدر المال العام اللي كيمشيو فيه أموال طائلة، وكين اللي كيستغنى بها، وكين فيها اقتصاد الربيع.

لا يعقل أن جمعية، كيكون فيها الأخ والأب والأم والزوجة وهذي وهذي، يعني هذي غير معقولة، لا في الرياضة ولا في جمعيات المجتمع المدني.

ولهذا، كنعث السيد الوزير، وعلى الحكومة أن خصها تسرع باش تحافظ على هاذ الجمعيات باش ما يكونش على ذوك الجمعيات اللي جادة، ما تنهموهاش، ولكن، ابغينا ذوك الجمعيات اللي هما يعني كيشوشوا على ناس اللي معقولين، وكين اللي كيسترزقوا، كين اللي خاذها يعني كحرفة، كيدروا جمعيات، يدير لولدو، ويدير لحوه، ويدير لهذي، باش ياخذوا واحد الأموال، وتنمى السيد الوزير، ربما تفهمتمو السؤال ديالنا والغيرة ديالنا على هاذ الشيء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم تعقيب على التعقيب، تفضلوا.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

هو أنا امشيت للمستقبل لأهمية الموضوع ولتأثيره على المستقبل ديال البلاد، وإلا فخاليا الحكومة يعني ما مكتفاش يديها، كين مجهود كيم على مستوى القطاعات الحكومية خاصة، ما نقدرش نتكلم على الجماعات الترابية، لأنه مازال هذا الإشكال حقيقي.

القطاعات الحكومية، كين دفاتر التحملات، كين آليات ديال التعاقد، كين رقابة، كين متابعة، ومبالغ راه ما ساهلاش، راه كنتكلمو تقريبا على واحد 80 مليار تقريبا ديال السنتم بالنسبة للقطاعات الحكومية.

كين مجهود حكومي، لكن أنا كنعقول هاذ الشيء كلو في هاذ المرحلة، على أهميته، على مستوى التقييم ديال الأثر في مجمل التحركات الجمعوية في البلاد، كين ثغرات اللي لايد من مراجعة شاملة للوضع القانوني الحالي، وهذا هو اللي إن شاء الله كنعناو أنه في نهاية السنة، يعني ديال هاذ الحوار الوطني اللي إن شاء الله 13 مارس 2014 غتكون المناظرة

الشركات والتعاقدات مع مختلف مؤسسات الدولة، سواء كانت قطاعات حكومية أو مؤسسات عمومية أو جماعات ترابية.

الاختلالات في هذا المستوى كثير وكثيرة جدا، في المقابل النسيج الجمعي متعدد، غني، منتشر، هو من أحسن الأطر ديال إنجاز سياسة قرب حقيقية على المستوى المحلي.

أشنو عملنا اليوم احنا؟

احنا امشيننا في مراجعة جذرية للموضوع، أولا بالاستناد إلى الدستور كمرجعية، واليوم موقع المجتمع المدني في هاذ الدستور وكذلك في إطار المرجعية ديال توجيهات جلالة الملك اللي كنعص وكنعش على إيلاء المجتمع المدني موقع اعتباري مهم في سير عمل الدولة، واخترنا آلية صعبة مكلفة زمنية ولكنها نوعية على مستوى النتائج المرتقبة، اخترنا آلية الحوار الوطني. اليوم احنا وصلنا على المستوى آليات الحوار الجهوي إلى 6 جهات، دوزنا 6 جهات، إن شاء الله يوم الجمعة والسبت المقبل غممشيو مرة أخرى للجهة ديال تازة وللجهة ديال وجدة والشرق.

الحوار المحلي المباشر مع الجمعيات واللي فيه انخراط كبير ونوعي، أثبت بأن هناك من جهة اختلالات فظيعة جدا على مستوى العلاقات بالجمعيات وبين لا الجماعات ولا الدولة، بكل وضوح، وكذلك كين تبين أن هناك قوة اقتراحية نوعية، يعني الخبرة هي اللي طورتها عند الجمعيات، والاقترحات ديالهم، اللي غمشتى على الطريق ديالها إلى مراجعة المنظومة القانونية، لا على مستوى ماشي غير معايير الدعم فقط، اليوم النفع العام فيه إشكال، تأسيس نفسو الجمعيات فيه إشكال، واحد المجموعة ديال الأمور مرتبطة بالجمعيات منذ نشأتها إلى حين أنها توصل إلى عمر متقدم أو حتى أن تحل.

كين اختلالات، احنا اخترنا نمشيو نفعلو الدستور، ونمشيو نراجعو المنظومة القانونية برمتها، لأن توفير إطار قانوني ملائم هو العماد الأساسي لتمكين الجمعيات من الشراكة في التنمية الوطنية على قاعدة المساواة، العدالة، والمحاسبة كذلك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

تفضل الأستاذ خيري في إطار التعقيب.

المستشار السيد خيري بلخير:

شكرا السيد الوزير.

ولكن أنا، السيد الوزير، ربما كنتقولو أننا نوقفو بعدا هاذ الزيف لأن هذي أموال، والآن المغاربة محتاجين لأموال.

أنا ما كنتكلمش على الجمعيات الجادة، وكثير منها اللي كتعمل في هاذ المجال، لا في المجال الثقافي، ولا الاجتماعي، ولا الرياضي، ولا أندية رياضية اللي كتستوعب واحد العدد ديال الشبان، ولا من الناحية الثقافية، ولا

تراكات، لا يمكن أن نقف عنده، إنما تفكر برؤية اللي هي إن شاء الله مستقبلية.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة، كما نشكر جميع من ساهم في إنجازها.

ورفعت الجلسة.

الختامية، وغنقدمو النتائج للمجتمع ديال هاذ الحوار الوطني، واللي المخرجات ديالو هي منظومة قانونية متكاملة لوضع قطار الجمعيات على سكة المسؤولية المجتمعية والشراكة الشفافة مع الدولة ومع كافة مؤسسات الدولة من أجل أنه فعلا نخرجو من هاذ النقاش ديال المال العام كما لو أنه مال سائب، أحيانا بحق وأحيانا بباطل، احنا ما كنتهمو أي واحد، ولكن كايبة اختلافات. وأنا كترصد لكم الحوارات الجهوية ومئات الجمعيات كيتكلموا، بالمعطيات، بالأدلة، بالإثباتات، أن هناك اختلافات، لكن الوضع فيه